الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي



عدالة الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء بين النظرية والتطبيق

بحث علمي قانوني أعد لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي

إعداد الطالبة

نجوى مصطفى صابرين

إشراف الأستاذ الدكتور

جاسم محمد زكريا

الأستاذ في قسم القانون الدولي

العام الدراسي

٢٠٢١-٢٠٢٢

بلادي وان جارت علي عزيزة

واهلي وان ضنوا علي كرام

عن بلد كانت مأوى للفقراء واللاجئين

سورية الحبيبة

الإهداء

إلى من أفتقد حرارة تصفيقهم فرحا بإنجازي في هذه اللحظة :

أبي :

الذي بذل الغالي والرخيص في حسن تربيتنا وتشجيعنا على العلم والمثابرة فيه ، وزرع فينا ذاك المعنى العظيم : ((العلم يرفع بيوتاً لا عماد لها والجهل يهدم بيت العز والكرم))

فجزاه الله خير ما جزى والداً عن ولده ، وألبسه ثوب الصحة والعافية...

أمي :

التي لا يشبهها أحد ، فما كان توفيقي إلا من سر دعائها ... أمد الله في عمرها وجعل السعادة ترافقها كظلها ...

رفيق دربي :

الذي شجعني وشاطرني مشاقَّ الدراسة، وأزكى في نفسي روح التطلع ،فكان لي نعِم الزوج ودعوة أمي الصادقة ... زوجي فتحي ابو زيد

إخوتي :

أزهار الربيع وابتسامة الحياة الذين عشت معهم شطرا جميلا من حياتي

(آلاء : خليلة روحي نور : نوارة عمري شهد : فراشتي الذهبية)

ابنتي :

فلذة كبدي ..وياسمينتي الصغيرة

إليكم أهدي هذا العمل راجية من الله له القبول..

شكر وتقدير

بحمدك اللهم نستعين ، وبالصلاة على نبيك نستلهم التوفيق لما يقتضيه الدين.

لا يسعني في مثل هذا العمل المتواضع إلا أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لكل من تكرم علّي فأولاني نصيباً من رعايته، وأعانني على تحمل مشاقّ البحث ومتاعب الدراسة.

وأخص بالشكر العميق والثناء الجزيل

الأستاذ الدكتور جاسم محمد زكريا الأستاذ في قسم القانون الدولي

الذي بذل جهداً طيباً معي، وكانت لدقته العلمية ولمنهجه الذي يفيض ثراءً ولأياديه البيضاء الأثر العميق في إخراج هذا البحث، جزاه الله كل خير وزاده رفعةً وبارك له في عمره وعافيته...

وأتوجه بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة الحكم لتفضلهم بقبول مناقشة بحثي هذا:

الدكتور ابراهيم دراجي المدرس في قسم القانون الدولي

أطال الله في عمره وجعل ذلك في ميزان حسناته...

الدكتورة رزان بيرقدار المدرس في قسم القانون الدولي

أمد الله في عمرها وجعل ذلك في ميزان حسناتها...

ولابد أن أشير إلى الجهد الخاص الذي يقدمه قسم القانون الدولي في كلية الحقوق ممثلاً برئيسة القسم والأساتذة جميعاً ودورهم الكبير في إرشاد الطلبة وتوجيههم.

ولا يفوتني في مثل هذا المقام أن أوجه الشكر إلى كلٍّ من جامعة دمشق الصرح العلمي الذي فتح أبوابه أمام جميع الطلبة، وكلّيّة الحقوق، وعمادة الكلّيّة والقائمين عليها؛ لما قدموه لنا من مساعدة وتسهيلات ...

الملخص

يعيش الكثير من اللاجئين في أنحاء العالم لسنوات عديدة دون إيجاد حل لأزمتهم، وفي الوقت الذي يعيش فيه البعض منهم في ظروف معقولة ، يوجد في المقابل الكثيرين ممن يضطرون إلى قضاء معظم سنوات حياتهم في ظروف صعبة حيث يتعرضون إلى مجموعة واسعة من المخاطر ، ولا يستطيعون ممارسة جميع حقوقهم

كما إن العواقب السلبية العديدة لحالات اللاجئين بدأت تظهر ، وأصبح من الضروري على المجتمع الدولي اتخاذ خطوة إلى الأمام ، وبصورة أدق الاتفاق على إجراء عملي يمكن اتخاذه لتوفير حلول للاجئين ولتحسين أوضاع الذين يضطرون إلى البقاء بعيداً عن بلدهم الأصلي.

يتناول الباحث في الفصل الأول الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء المقسم إلى ثلاث مباحث وهي العودة إلى الوطن والاندماج المحلي وإعادة التوطين.

ثم تناول الباحث في الفصل الثاني تطبيق عدالة الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء على (اللجوء السوري).

وفي نهاية هذه الدراسة توصل الباحث إلى العديد من النتائج والتوصيات والمقترحات.

المقدمة

تعد ظاهرة اللجوء من أقدم الظواهر البشرية، باعتبارها ظاهرة ملازمة للاضطهاد، فحيثما وجد الاضطهاد والاستبداد وجد اللجوء، فما من حضارة إلا وعرف أهلها الانتقال من مكان إلى آخر خوفاً من الاضطهاد وبحثاً عن مكان آمن للابتعاد عن الخطر الذي يهددهم.

ويحتل القانون الدولي للاجئين منزلة خاصة لدى المهتمين بحقوق الإنسان كونه من أهم الاولويات الرئيسة التي تتناول عملية التنظيم القانوني لحق اللجوء وتقديم الدعم والإسناد له ويتضمن القانون الدولي للاجئين القواعد القانونية التي تحكم الأفراد والدول فيما يتعلق بموضوع اللجوء، فهو يتمحور حول فكرة حماية الأشخاص الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان في بلدانهم ثم خرجوا منها مضطرين خوفاً من الاضطهاد الذي تعرضوا له أو من الممكن أن يتعرضوا له لو بقوا في بلدانهم، أو في حال عودتهم لها، وما يتوجب على الدول أو المجتمع الدولي القيام به في هذا الصدد، على أن الدول عندما تمنح حق اللجوء أو تقبل به فإنها قد تربط موضوع إعطاء الموافقة على ذلك من خلال معرفتها للأسباب القاهرة التي أدت بالشخص إلى أن يترك بلده، مضطراً بسبب الاضطهاد.

وتعد مشكلة اللاجئين نموذجاً كاشفاً لحالة الخلل الهيكلي في النظام الدولي، في الوقت الذي لا تريد الدول الأغنى والأقوى الاعتراف أن النظام العالمي الجديد، لم يأت بما هو أفضل وفشل فشلاً ذريعا في تأسيس ضمانات للسلام العالمي.

ونظراً للارتفاع المتزايد في أعداد اللاجئين بدأ المجتمع الدولي بتركيز جهوده نحو إيجاد حلول لمحنتهم، وتعد العودة الطوعية وإعادة التوطين والدمج المحلي الحلول الأساسية الدائمة الثالثة بالنسبة للاجئين، وهي تمثل الإطار الجامع لاستجابة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عند التعامل مع معهم.

ومما لا شك فيه أن قضية اللاجئين هي من أهم المشكلات الخطيرة في عالمنا المعاصر، وهذا راجع إلى أن اللاجئين لا يعتبرون مجرد أجانب يقيمون داخل إقليم دولة ما، بل يمثل أغلبهم عبئاً اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، لا بمكن لدولة الملجأ أن تتحمله بمفردها خصوصا إذا كانت هي بحد ذاتها تعاني من عجز اقتصادي.

لعل أبرز مثال عن ذلك هو النزاع السوري وما تلاه من موجة لجوء ،حيث شكل السوريون أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم، مما فرض تحدياً خطيراً على كل الأطراف المعنية سواء كانت بلداناً مستقبلة أو حتى منظمات دولية معنية بالتعامل مع هذه القضية ،علماً أن البلدان المجاورة تحملت قسطاً مفرطاً من المسؤولية في استضافتهم وخاصة في ظل أزمة طال أمدها وفي مجتمعات مضيفة هي أساساً تعاني من مشكلات داخلية.

وإنّ لنمط انتشار اللاجئين داخل المجتمع المستقبل وليس حجم اللاجئين فقط أثره على مدى تقبل المجتمع لهم، ومن شأن ذلك أن يضع ضغوطاً متفاوتة على المجتمعات المحلية وعلى الخدمات المتاحة فيها ثم يؤثر في طبيعة التفاعلات بين السكان واللاجئين.

ويعاني معظم اللاجئون السوريون من أوضاع إنسانية صعبة وتحديات ضخمة ولديهم احتياجات إنسانية جدية يتعين تلبيتها، وإن البلدان المضيفة هي الأخرى تحمل على عاتقها عبء الأزمة وهي في حاجة إلى المساندة.

من هذا المنطلق، فإننا سندرس الحلول لمشكلة اللجوء في إطار شمولي يراعي الحلول الثلاثة وكونه جزءاً من الاستجابة العالمية، وثم اسقاطها على اللاجئين السوريين بما يتناسب ووضعهم في المجتمع المضيف، مع التركيز على أن حل العودة إلى الوطن هو الحل الأفضل والأنسب.

إشكالية البحث:

من المُسلم به أن البحث عن حلول دائمة وعادلة لمشكلة اللجوء تستهدف مساحة إشكالية كبيرة، فقضية اللاجئين ومنحهم حقوقهم كافة مازالت بحد ذاتها موضع جدل، ولا وجود لتعامل واحد واسلوب موحد متفق عليه، بل يختلف التعامل مع حالة اللاجئين باختلاف الدول والخلفيات الفكرية للمجتمع المضيف .

وعندما يتعلق الأمر باللاجئين السوريين نجد أنه من الممكن للجدل أن يتسع بدرجة أكبر، حيث يتعلق الأمر بلاجئين فروا بأعداد كبيرة لامثيل لها عبر التاريخ هرباً من حرب طاحنة خلال فترة زمنية قصيرة إلى بلدان وجدت نفسها فجأة مجبرة على استقبالهم، وأغلب هذه الدول هي أساساً تعاني من صعوبات اقتصادية وسياسية.

بناءً على ما سبق يحاول هذا البحث الإضاءة على واقع اللاجئين ويحاول الإجابة عن جملة من التساؤلات المتعلقة بالحلول العادلة والمنصفة لهذا الواقع أهمها:

- هل يمكن أن يعاد اللاجئون إلى بلدهم لمجرد توافر الأمان ؟ أم يجب أن تتوافر مقومات الحياة التي كانت موجودة على الأقل قبل لجوئهم ؟
- هل قرار الإعادة هو حق وحيد للدولة المضيفة ؟ أم أن رغبة اللاجئ الطوعية هي العامل الحاسم للإعادة ؟
- ما أبرز العوامل التي تظهر ارتباطاً قوياً إيجابياً أو سلبياً بمسار اندماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة ؟
- هل من الممكن أن تكون إعادة التوطين آلية فعالة لمشاركة المسؤولية والتعاون الدولي؟
- ما درجة اندماج اللاجئين السوريين في الدول المضيفة لهم عموماً ؟ وكيف تبدو مؤشرات الاندماج على مستوى كل من الدول المضيفة لهم ؟

الهدف من البحث:

هناك عدد من الأهداف المرجوة من هذا البحث :

١- تسليط الضوء على ضرورة إيجاد حلول من شأنها تمكين اللاجئين من الوصول إلى الحماية الدولية وللعيش بكرامة وسلام .

٢- إبراز أهمية تعاون جميع الشركاء لوضع استراتيجيات حلول وحماية متعددة الأطراف والسنوات ، فالاتفاق عليها من شأنه تحديد رؤية طويلة الأجل وكذلك التغييرات اللازمة لتحقيقها.

٣- الكشف عن الفرق بين مسؤولية الدول في توفير ترتيبات الإيواء الأولي والمعالجة عن توفير الحلول طويلة الأمد لحل مشكلة اللاجئين .

٤- التحليل الكامل للفرص والتحديات في تحديد سبل الوصول إلى حلول قانونية نهائية ، سواء تعلق الأمر بالعودة إلى الوطن أو الاندماج بالمجتمع الجديد.

٥- البحث عن خيارات إعادة التوطين والحصص لمجموعات محددة، والاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين وتنسيق احتياجات إعادة التوطين بهدف تبني نهج على نطاق واسع.

٦- تحليل وضع اللاجئين السوريين ومقارنته بين وضعهم في دول الجوار وفي الدول الأخرى من حيث العدد والحالة المادية والصعوبات والمشكلات التي تواجههم.

٧-دراسة الحلول الممكن تطبيقها على اللاجئين السوريين حسب توزعهم الجغرافي وتحليل سياسات الاندماج المطروحة وأسباب الصعوبات التي تحول دون عودتهم.

أهمية البحث:

يعد موضوع إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللجوء موضوع مهم وضروري سواء بالنسبة للدول المضيفة التي بات وجود اللاجئين على أرضها يشكل مساساً بالأمن القومي لدى بعض الدول بسبب تنامي أعمال العنف سواء من اللاجئين أو من التيارات المعادية لبقاء وجود اللاجئين، والمخاطر التي يشكلها ذلك على التماسك الاجتماعي والاقتصادي في تلك البلدان.

أو بالنسبة للاجئين أنفسهم الذين يعيشون لسنوات طويلة تحت ضغط تلك الأزمات دون قدرة على التأثير في مساراتها وتحسين وضعهم ومستقبلهم..

ومع تزايد أعداد اللاجئين السوريين خلال فترة زمنية قصيرة أصبحت عملية إغاثة ما يزيد عن خمسة ملايين لاجئ في دول اللجوء، بحد ذاتها وبغض النظر عن الخطورة الأمنية، هي عملية معقدة وشديدة الصعوبة تقنياً وبيروقراطياً، الأمر الذي دعا إلى جدية البحث عن حلول دائمة لإنهاء مشكلة لجوئهم، وبالتالي نجد أن البحث يكتسب أهميته من أهمية موضوع اللجوء نفسه في كونه يشكل عماد القانون الدولي، وضرورة معالجة واقع اللجوء والأثار المترتبة عليه ، وحق اللجوء هو أحد أهم الحقوق التي سعى المجتمع الدولي الى تدعيم مؤسساتها الدولية الراعية لها مثل مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين أو ما تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر كونها رعاية للقانون الدولي الإنساني.

منهج البحث:

سيُعتمد بهذا البحث على المنهج الاستقرائي من خلال تتبع كيفية تطبيق الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء على اللاجئين ومدى تطابقها مع الإطار القانوني الخاص بكل حل، وتحليل التقارير الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين..

إضافة إلى تتبع حركة اللجوء السوري والممارسات التي قدمتها الدول المضيفة لهم والمفوضية وتقييم وضع اللاجئين السوريين في هذه الدول وصولاً إلى أفضل الحلول التي يجب أن تتبع معهم حسب توزعهم الجغرافي.

وفيما يتعلق بالبيانات التي استخدمت في هذا البحث فهي التقارير الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كمصدر أساسي.

الصعوبات:

ضعف الاهتمام الأكاديمي في البحث عن حلول للاجئين حيث جاءت معظم الاهتمامات من قبل منظمات دولية والتي لا تخلو من الطابع الإيديولوجي، مما جعل الكتب القانونية المتخصصة قليلة مقارنة بغيرها من المواضيع، إضافةً إلى كون موضوع اللجوء السوري يعد من المواضيع المستحدثة، الأمر الذي أدى إلى الاستعانة بالمراجع الأخرى كالمقالات والأبحاث المتعلقة بالبحث... وغيرها.

الدراسات السابقة:

١- حسين عطية أحمد الشبيلي، عام ٢٠١٧، حماية اللاجئين في ظل القانون الدولي العام، جامعة آل البيت، رسالة ماجستير، الأردن، تناولت هذه الدراسة دور الأجهزة الدولية في مجال حماية اللاجئين والمبادئ الواجب اتباعها في ذلك والمنظمات المختصة في مجال حماية اللاجئين، وتختلف دراستي عن سابقتها من خلال التركيز على الحلول الدائمة لإنهاء مشكلة اللجوء، وبيان مدى التزام المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه إيجاد حل لقضية اللاجئين.

٢- هبة سعيد، ٢٠١٦، منظومة حماية اللاجئين في الأردن: السوريين كحالة دراسية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، أشارت هذه الدراسة إلى آلية حماية اللاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية حيث أنها تناولت مختلف القضايا المتعلقة باللاجئين السوريين في المملكة، بينما تختلف دراستي عن الأخيرة كونها دراسة تفصيلية بما يتعلق بعدالة الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء، والتعرف إلى واقع اللاجئين السوريين في مختلف بلدان اللجوء، والتعرف إلى التحديات التي تواجههم بالإضافة إلى معرفة الفروق في استجابات اللاجئين السوريين للحلول الدائمة للجوئهم تبعاً لمتغيرات البلد المضيف المتواجدين فيه.

مصطلحات البحث:

اللاجئ: هناك العديد من التعريفات للّاجئ بشكل عام، مع اختلاف طبيعة الجهة التي أصدرتها،

اللاجئ لغة: من لَجأ: لجأ إلى الشيء والمكان يلجأُ لجأً ولجوءً، ويقال ألجأت فلانًا إلى الشيء، إذاً حصنته في ملجأ، وألجأه إلى الشيء: اضطره إليه.

اللاجئ في القانون الدولي : هو من يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل / تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.

طالب اللجوء: الشخص الذي يدعي أنه لاجئ لكن البت في طلبه لم يحدث بعد.

الأزمة: تهديداً وخطراً متوقعاً أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات ومؤسسات الدولة والتي تحد من عملية اتخاذ القرار فيها.

أزمة اللجوء السورية: هي نوع من أنواع الأزماتِ التي تتعرض لها الدول المضيفة و التي لها أثارها على اللاجئين السوريين أنفسهم وعلى بلد اللجوء وعلى المجتمع الدولي ككل.

العودة الطوعية: هي قرار حر ومستنير مع تهيئة الظروف التي من شأنها أن تساعد على عودة اللاجئين إلى بلدهم بأمان وكرامة وضمن الحماية الوطنية الكاملة، مع توفير الحكومات والمنظمات المعنية إجراءات لتيسير العودة الطوعية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتقديم المساعدة في جهود إعادة الإدماج.

الاندماج المحلي: وهي عملية تدريجية تتزايد من خلالها درجة الاندماج داخل البيئة المحيطة باللاجئ بمرور الوقت، أي أن اللاجئين يندمجون مع السكان في البلد المضيف.

إعادة التوطين: ويقصد به نقل اللاجئين من بلد لجوئهم إلى دولة أخرى وافقت على قبولهم ومنحهم الاستقرار الدائم في نهاية المطاف.

خطة البحث:

❖ الفصل الأول الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء

- **المبحث الأول: العودة الطوعية إلى الوطن**
  - المطلب الأول: مفهوم العودة الطوعية للوطن
  - المطلب الثاني: الأركان الاساسية للعودة الطوعية
  - المطلب الثالث: أهمية العودة الطوعية باعتبارها أفضل الحلول
- **المبحث الثاني: الاندماج المحلي في المجتمع الجديد**
  - المطلب الأول: المفهوم، الالتزامات والمستويات
  - المطلب الثاني: الاندماج المحلي على المستوى العملي
- **المبحث الثالث: إعادة التوطين**
  - المطلب الأول: مفهوم إعادة التوطين وأسبابه
  - المطلب الثاني: التحديات التي تواجه إعادة التوطين في ظل الاحتياجات الحالية

❖ الفصل الثاني: تطبيق عدالة الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء على (اللجوء السوري)

- **المبحث الأول: أحوال اللاجئون السوريون في دول الملجأ**
  - المطلب الأول: وضع اللاجئين السوريين في دول الملجأ
  - المطلب الثاني: التحديات التي تواجه اللاجئين السوريين في ظل الاحتياجات الحالية
- **المبحث الثاني: تطبيق الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء على أزمة اللاجئين السوريين**
  - المطلب الأول: العودة الطوعية للاجئين السوريين
  - المطلب الثاني: الاندماج المحلي
  - المطلب الثالث: إعادة التوطين

❖ خاتمة

الفصل الأول

الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء

تزايد الاهتمام الدولي بقضايا اللاجئين في نطاق العلاقات الدولية نتيجة لتفاقم وبروز مشكلة اللاجئين بدرجة كبيرة مع تزايد المنازعات الداخلية والدولية، لذلك بدأ المجتمع الدولي بالبحث عن حلول لمشكلة اللاجئين خاصة أنها أصبحت مصدر قلق للدول وتهديد لأمنهم واستقرارهم .

وعليه سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: العودة الطوعية إلى الوطن.**
- **المبحث الثاني: الاندماج المحلي.**
- **المبحث الثالث: إعادة التوطين.**

المبحث الأول

العودة الطوعية إلى الوطن

يعيش ملايين اللاجئين في أنحاء العالم سنوات عديدة دون إيجاد حل لأزمتهم، وفي الوقت الذي يعيش فيه بعضهم في ظروف معقولة ومحققة للاكتفاء الذاتي، هنالك في المقابل الكثيرون ممن يضطرون إلى قضاء معظم سنوات حياتهم في ظروف صعبة حيث يتعرضون إلى مجموعة واسعة من المخاطر، ولا يستطيعون التمتع بجميع حقوقهم.

ومع أن مشكلة اللاجئين قد نمت في حجمها وتعقدها في غضون السنوات الأخيرة، إلا أنها قد اكتسبت أيضاً درجة من الأهمية العامة والسياسية.

فمنذ وقت غير بعيد جداً كانت مسألة اللاجئين بصفة أساسية حكراً على وكالات الإغاثة والمنظمات الانسانية الإنمائية، وهيئات حقوق الإنسان غير أنه في السنوات القريبة العهد باتت مشكلة اللاجئين والقضايا الانسانية بصفة أكثر عمومية موضوعاً لبحث متزايد في المحافل السياسية والعسكرية.

وهذا الاهتمام بسبب الخوف من أن تحاول الأعداد المتزايدة من اللاجئين في أن تشق طريقها إلى الأجزاء الأغنى والأكثر استقراراً في العالم.

حيث شهد العالم في الآونة الأخيرة متغيرات جذرية وهذا ما يتطلب تدخل المجتمع الدولي لتحقيق حماية أكثر للاجئين.

وقد دعت عدد من منظمات المجتمع الدولي إلى ضمان ما يكفي للتمويل المستدام للنداءات الإنسانية من أجل أزمة اللجوء، ودعم البلدان المضيفة الرئيسة لتمكينهم من احتواء الأزمة وتوفير الحماية والمساعدة للاجئين، ودعت أيضاً إلى زيادة البحث عن حلول عاجلة مؤقتة ودائمة [١].

---

١ نشأت الطالباني, نشأت . (٢٠٠٥). **الالتزام بدراسة طلبات اللجوء على الصعيد الدولي** . ط:١ . الأردن. دار وائل للنشر. ص: ٥٤.

يعدّ مبدأ العودة الطوعية بعد توفر شروط معينة، وفي ظل غياب كل وسائل الضغط المادي والمعنوي، وتوفر وسائل الحماية الدولية والمحلية، أكثر الحلول الواقعية للتطبيق لغالبية اللاجئين وخاصة لحالات اللجوء طويلة الأمد.

فبعد أن انتهى رسمياً عدد من النزعات المسلحة في أنحاء مختلفة من العالم أدى ذلك إلى ظهور أعداد غفيرة من اللاجئين الراغبين في العودة إلى بلادهم الأصلية سواء كان ذلك نتيجة ضغوط بذلتها الحكومة المضيفة أو بسبب تدهور الظروف في المناطق التي وطّنوا فيها.

والظروف التي تواجه مثل هؤلاء العائدين عادة ما تكون مصحوبة بالمصاعب، وتتسم البلدان التي عانت النزاع المسلح والعنف الطائفي أحياناً كثيرة بالانقسامات الاجتماعية العميقة وعدم الاستقرار السياسي المزمن والدمار المادي واسع المدى ومستويات عالية من الضرر النفسي ونتيجة ذلك فإنها تتأرجح بصورة خطيرة بين الأمل في استمرار السلام وخطر العودة إلى الحرب.

وهناك علاقة متكافلة بين عودة اللاجئين وإعادة دمجهم من ناحية و بين عملية بناء السلم من ناحية أخرى[١].

وللإحاطة بالطبيعة الطوعية للعودة إلى الوطن قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب سنتناول بالمطلب الأول مفهوم العودة الطوعية للوطن ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى العناصر الجوهرية للعودة الطوعية وفي المطلب الأخير إلى مدى أهمية العودة الطوعية باعتبارها أفضل الحلول.

---

١ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .(١٩٩٧).**حالة اللاجئين في العالم: برنامج عمل انساني**. ط:١.
القاهرة : مصر. مركز الأهرام للترجمة والنشر. ص : ١٤٣

المطلب الأول

مفهوم العودة الطوعية للوطن

يعني كون المرء لاجئاً أن ذلك حالة مؤقتة تنتهي بعودة الأشخاص المعنيين إلى بلدهم الأصلي، ويجب اتخاذ قرار العودة من قبل اللاجئ دون إكراه أو ضغط، على أساس المعلومات الدقيقة والصادقة عن شروط العودة ووضع البلد الحالي الذي ينوي اللاجئ العودة إليه.

ولا تكون العودة إلى الوطن طوعية عندما تلغي سلطات البلد "المضيف" أيّ إمكانيات أمام حرية الاختيار للاجئين من خلال فرض إجراءات قسرية ، مثل تقليص التجهيزات الحيوية للاجئين أو إسكانهم في مناطق معادية أو خطرة، أو تشجيع الخوف من الأجانب بين السكان المحليين.

تؤثر الحماية المختلفة بين اللاجئين أو المنظمات السياسية في المنفى في قرارات اللاجئين، وقد يحدث هذا بصورة مباشرة باستعمال الضغط السياسي أو بصورة غير مباشرة من خلال إجراءات مثل حملات تشويه المعلومات[١].

كقيام مجموعات مصالح معينة في الدولة المضيفة بعدم التشجيع على العودة من خلال نشر معلومات كاذبة.

ففي البلدان التي لا تعترف باللاجئين تقوم بفرض إجراءات مثل عدم منح الاقامة والتشديد في شروط الحصول عليها وفرض الرسوم الباهظة عليهم، كذلك فرض القيود المشددة في قوانين العمل، أو منع اللاجئ من دخول سوق العمل بشكل كامل، إضافة لإجراءات مثل الحرمان من التعليم في المدارس العامة أو مراجعة المستشفيات الحكومية، أو سن قوانين منع تجوّل خاصة باللاجئين. أو إيقاف عمل المنظمات الدولية التي توزع المساعدات الانسانية علماً أن ضآلة التمويل المقدم لبرامج اللاجئين يحبط التخطيط لإنهاء حالة اللجوء، ويبقي المخيمات في حالة طوارئ حتى بعد انقضاء الظرف الطارئ بمدة طويلة.

---

١ حسين, كمال. (١٩٩٧).**اللاجئون وحقوق الأنسان: منظور جنوب آسيوي**. القاهرة : مصر. الأهرام للترجمة والنشر. ص :٧٩.

فيجد اللاجئون أنفسهم في حالة نسيان طويلة الأمد لا نهاية لها وربما لا تكون حياتهم معرضة للخطر، إلا أن حقوقهم الأساسية وحقهم باكتساب الجنسية الخاصة ببلدهم والتي تعد نقطة البداية الحتمية للحياة القانونية واحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الأساسية تظل دون الوفاء بها بعد سنين من النفي[١].

وبالتالي الدولة إذا لم ترغب في قبول طالب اللجوء ولم تسمح لهم بالدخول إلى إقليمها أو البقاء فيه، فيجب عليها استناداً للمادة ٢/٣١ من اتفاقية الامم المتحدة عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين أن تمنحه حماية مؤقتة وتحدد مهلة زمنية للبحث عن بلد آخر يستقر فيه دون اتخاذ إجراء الطرد أو الإبعاد بحقه[٢].

وعادةً ما تطبق دول الجوار التي يصلها العدد الأكبر من اللاجئين بسبب الحروب، كل هذه الاجراءات أو بعضها لإجبار اللاجئين الذين عبروا الحدود للعودة إلى دولتهم التي فروا منها. وإلى أن يتمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم والتمتع بقدر معقول من الأمن في مجتمعهم الخاص فإن الانتقال من الحرب إلى السلام قد يتأخر في بعض الحالات أو قد ينتكس.

وعليه فإن عودة اللاجئين وإعادة دمجهم لا يمكن أن تستديم إلا أذا أنجزت مجموعة من المهام الأخرى مثل (تشكيل حكومة تمثلهم وإعادة التعليم الاساسي والخدمات الصحية وتسريح الجنود وبعث الحياة في الاقتصاد الوطني) وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ومن أهم بنود جدول الأعمال هو ضمان إنجاز هذه الأنشطة بطريقة فعالة ومنسقة مما يؤدي إلى تجنب التهديد بتجديد العنف وعودة لجوئهم من جديد.

---

١ عبد المنعم رياض,فؤاد. (١٩٨٩).**الجنسية كحق من حقوق الانسان**. ط:١.المجلد الثالث, دار العلم للملايين. ص: ٤٥٠.

٢ سلام آمانة, رشا. (٢٠١٥). **مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين في القانون الدولي**, رسالة دكتوراه. جامعة النهرين.كلية الحقوق. العراق. ص: ٥٢

وإن النمو في حجم عملية الإعادة الطوعية للوطن يرجع بقدر كبير إلى حل عدد من النزاعات الإقليمية طويلة الأمد، وإن حركات الإعادة مثلها في ذلك مثل الخروج الجماعي للاجئين، حيث تحدث في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة[١].

وهم أيضاً يختلفون اختلافاً كبيراً بالنسبة لمجموعات من المتغيرات الأخرى: عدد الأشخاص المعنين، سرعة عودتهم، ومدى حدوث العودة على أساس طوعي، والطريقة التي تنظم بها الإعادة والظروف التي يواجهها العائدون لدى وصولهم إلى منطقة المنشأ.

الفرع الأول

مضمون حق العودة إلى الوطن

تعد العودة الطوعية إلى الوطن حجر الزاوية في الحماية الدولية للاجئين وينطوي قرار العودة على عنصرين هما: حرية الاختيار للاجئ في بلد اللجوء، والقرار المستنير الذي يتعلق بالحالة والتغييرات التي تحدث في الوطن الأصلي بعد طول الغياب، وإن عوامل "الجذب "في البلد الأصلي هي أكثر أهمية من عوامل الدفع في بلد اللجوء.

ويكلف قانون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المفوضية بمسؤولية مؤازرة الجهود الحكومية والخاصة الرامية إلى تيسير عودة اللاجئين باختيارهم إلى أوطانهم[٢].

---

١ مع أن البيئة التي كانت مليئة بالتحديات، فقد أحرز التقدم في سياقات عديدة. فقد انتهت العودة الطوعية للاجئين الأنغوليين، حيث أطلقت المفوضية برنامجاً جديداً في أواخر عام ٢٠١١ لمساعدة اللاجئين الأنغوليين على العودة إلى وطنهم من الدول المجاورة وقد صدرت التوصية بإنهاء صفة اللجوء عن اللاجئين الأنغوليين في يناير/كانون الثاني من عام ٢٠١٢ وذلك لما شهدته أنغولا من تحسن جوهري في أوضاع البلاد. وقد عاد كثير من الأشخاص وعددهم قرابة ٦٠٠,٠٠٠ شخص إلى أنغولا حيث سبق أن فروا إلى الدول المجاورة. للمزيد راجع, تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين, اللاجئين الأنغوليين, والموجود على موقعها الرسمي , الرابط https://www.unhcr.org/ar

٢ المادة ٨ج من النظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أولاً: أصل العودة الطوعية:

حق العودة كفلته الشرائع منذ القدم، ابتداءً من الفيلسوف اليوناني الشهير أفلاطون الذي أشار إلى حق العودة بعدّه حقاً ثابتاً لكل مواطني المدن الإغريقية، وأعلن ذلك على لسان سقراط في كتاب (المحاورات)، بأنه يسمح لكل فرد أن يذهب حيث يشاء وأن يأخذ معه أمواله وأنه يحق لأي إنسان أن يذهب حيث يشاء مع الاحتفاظ بممتلكاته مروراً بالدستور الفرنسي لعام ١٧٩١ وانتهاءً بالإعلان العالمي لحقوق الانسان١.

فالمادة الثالثة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أشارت إلى حق كل فرد أن يغادر أي بلد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه، وإذا كان الاتجاه الراجح في القضية القانونية يميل إلى أن الاعلان في صورته الأولى التي نشأ عليها كان يفتقر إلى القوة الملزمة٢، إلا أن تواتر الإشارة إليه في العديد من الدساتير الوطنية والتشريعات الداخلية إضافة إلى أن أحكام المحاكم الداخلية والدولية استندت عليه الأمر الذي جعله يرقى بالحقوق الواردة في الاعلان والتي من بينها الحق في العودة إلى مرتبة المبادئ القانونية العامة[٣].

أما العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، فيقرر في مادته الثانية عشر (أن يكون كل إنسان حراً في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وأنه لا يجوز تعسفاً حرمان أي شخص من دخول بلده). وإذا كان العهد بوصفه اتفاقية ملزمة لأطرافها، يشكل مصدراً من مصادر القانون الدولي العام في مجال حقوق الإنسان فإنه يعني الإشارة في هذا الشأن إلى ملاحظتين:

الملاحظة الأولى في هذا العهد شأنها في ذلك شأن الإعلان العالمي لحقوق الانسان، حيث اتجه إلى استخدام العبارات ذات المعنى الواسع مثل: {كل إنسان، أي بلد} عوضاً عن تلك العبارات ذات المعنى الضيق المحدود مثل: كل مواطن ودولته وهو ما من شأنه إغلاق الباب دون البعض من الدول في التمسك بالمفاهيم الضيقة، واتخاذها ذريعة لتضيق نطاق حق المغادرة والعودة إلى أبعد الحدود وحرمان بعض السكان القاطنين في أرض

---

١ البطاينة,فؤاد. (٢٠٠٣). **الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل**. ط:١. ص: ٢٠٩.

٢ السعيد ،رابح. (٢٠١٠). **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان**. رسالة ماجستير. جامعة الإخوة منتوري قسنطينة. الجزائر. ص :٣٦

٣ عتلم ,حازم. (٢٠٠١). **أصول القانون الدولي العام** .القاهرة . دار النهضة العربية. ص: ٤

الدولة أو المبعدين خارجها من مباشرة هذا الحق بدعوى أنهم ليسوا من حملة جنسيتها أو رعايتها.

أما الملاحظة الثانية فهي تتعلق بالقيمة القانونية للحقوق والحريات الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تكمن في أن هذه الحقوق وتلك الحريات قد أصبحت، بتواتر النص عليها في كثير من الوثائق الدولية، تتصف بقوة قانونية ملزمة في مواجهة الكافة، وذلك على الأقل فيما يتعلق بالحد الأدنى للحقوق والحريات المشار إليها.

والمقصود في ذلك الحقوق والحريات التي توصف بأنها حقوق وحريات أساسية[١] والتي من بينها، ولا شك حق الإنسان في مغادرة بلده وحقه في العودة إليها.

وإلى جانب ما ثبت من أن مبدأ حق العودة يشكل مبدأً قانونياً في نطاق القانون الدولي لحقوق الإنسان فإن المبدأ يكتسب الوصف ذاته في نطاق ما يعرف القانون الدولي الإنساني ونقصد بذلك على وجه الخصوص اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩.

تلك الاتفاقيات التي تشكل في مجموعها مصدراً قانونياً مهماً وأساسياً بالنسبة لحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حق العودة في أثناء النزاعات المسلحة فقد وردت إشارة لاجئ في المادة / ٤٤/ من الاتفاقية الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب وهي المادة التي يتسع حكمها لينطبق على حالات جميع اللاجئين الذين لا يتمتعون في الواقع بحماية أي حكومة، يضاف إلى ذلك القسم الثاني من الاتفاقية المذكورة والمتعلقة بالحماية العامة للسكان ضد بعض آثار الحرب يتضمن العديد من الأحكام التي تتصل بدرجة أو بأخرى بتنظيم وضع اللاجئين فيما بعد الحرب فالمادة /٢٦/ من الاتفاقية سالفة الذكر تشير إلى أنه يتعين على كل طرف من أطراف النزاعات أن يسهل التحركات التي يقوم بها أفراد العائلات المشتتة بسبب الحرب، بقصد تجديد اتصالاتها واجتماعاتها وعلى كل المعنيين أن يشجعوا، على وجه الخصوص، عمل المنظمات المنشغلة بهذا العمل.

---

١ سلام آمانة, رشا. مرجع سابق. ص: ٥٤

ومما تجدر الإشارة إليه في صدد بيان القيمة القانونية لمبدأ حق العودة في نطاق القانون الدولي الإنساني، أنه بغض النظر عن طبيعة الاتفاقية الواسعة والعامة للمصادر المكونة لهذا القانون إلا أن هذه المصادر بتواتر النص عليها في العديد من الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة بمراعاة حقوق الإنسان في أثناء النزاعات المسلحة[١] ، فضلاً عن انقضاء فترة زمنية طويلة نسبياً على دخولها حيز التنفيذ الفعلي، قد تحولت على الأقل في الشق الغالب من أحكامها إلى قواعد عرفية للقانون الدولي العام فثبت الاعتقاد لدى الدول المتحضرة بقوتها القانونية وأصبحت مقبولة من المجتمع الدولي[٢].

وعليه فإن مبدأ حق العودة يجد له أساساً قانونياً في المصادر المكونة للقانون الدولي لحقوق الإنسان كافة ، وإن هذا الأساس تدعمه وتعززه أيضاً المصادر المنشئة لما يعرف بالقانون الدولي الإنساني كافة ، الأمر الذي يكتسب معه المبدأ المذكور، الثبات والالتزام في نطاق القانون الدولي العام، و تترتب عليه مجموعة من الالتزامات القانونية التي يتعين على المخاطبين بها مراعاة أحكامها والنزول على مقتضاها.

وغني عن البيان أن القول بتحقيق الطبيعة العرفية للاتفاقيات الدولية المكونة لما يعرف بالقانون الدولي الإنساني من شأنه أن يرتب مجموعة من الآثار القانونية على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لبيان حدود هذه الاتفاقيات، ونطاق تطبيقها على أرض الواقع ويأتي في مقدمة هذه النتائج القانونية حقيقة أن إخفاق دولة ما من الدول التي تتبنى مذهب ثنائية القوانين في اتخاذ الإجراء التشريعي اللازم لتحويل اتفاقية دولية كاتفاقية جنيف الرابعة مثلاً إلى قانون داخلي لا ينال بأية حالة من الالتزام الواقع على عاتق تلك الدولة بتنفيذ الأحكام المتضمنة في الاتفاقية.

---

١ عامر, صلاح الدين. **مقدمة لدراسة القانون الدولي العام**, ط:١.القاهرة:مصر. دار النهضة العربية. ص: ٥٠٧.

٢ محمد رفعت, أحمد. (٢٠٠١). **القانون الدولي العام**. القاهرة:مصر. دار خوارزم.ص: ٧٢.

وإن إبداء التحفظات على الاتفاقية لا يحول دون سريان الالتزامات العرفية الواردة بها في حق الدولة التي أبدت التحفظ، بل إن الانسحاب من الاتفاقية لا يترتب عليه إنهاء مثل هذه الالتزامات بالنسبة للدولة التي أعلنت انسحابها[١]. وفضلاً عن ذلك فإن اعتبار اتفاقيات جنيف على الأقل في الشق الغالب من أحكامها بمثابة القواعد العرفية التي من شأنها أن تعزز من الطبيعة الإنسانية والأساس الأخلاقي لمثل هذه الاتفاقيات على نحو يرقى بها إلى القواعد ذات الصفة الآمرة في صدد حماية الأشخاص المعنيين في تلك الاتفاقيات.

ومجمل القول أن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، شأنها في ذلك شأن أحكام القانون الدولي الإنساني، تنطبق على اللاجئين كافةً ، و توفر الأساس القانوني لحماية حقهم في العودة بعده حقاً ثابتاً وغير قابل للتصرف أي لا يمكن التنازل عنه أو إنهاء العمل به تحت أي ظرف كان.

وحق العودة إلى الوطن هو حق منشئ لالتزامات الأسرة الدولية، وهو حق ثابت وغير قابل للتصرف ولا يجوز التنازل عنه أو تجزئته أو إلغاؤه[٢].

ومما يذكر أيضاً أن ما سبق مبني على سوابق تاريخية منها ما جاء بمعاهدة (نيميجن) الموقعة في السابع عشر من أيلول عام ١٦٧٨ بين هولندا وفرنسا ونصت المادة الحادية والعشرون منه على ما يلي:

« ينبغي أن يعاد تمكين رعايا الجانبين من رجال دين وغيرهم من الاستمتاع بالاحترام والكرامة الدينية التي كانت لهم قبل الحرب وكذلك بممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة، وكذلك بأجور الأراضي التي استولى عليها، وظلت محتلة منذ ذلك الوقت أو بسبب اندلاع الحرب والتحاق أصحابها بالطرق المضادة. ويجب إعادة حقوقهم وأعمالهم والمواريث التي آلت إليهم، وكذلك حقهم في المطالبة بالثمار والعائدات الناتجة عن الاستيلاء على الممتلكات المذكورة والمنقولة والأجور والمناصب الدينية وذلك حتى تاريخ نشر المعاهدة» [٣].

وإن التحدي المتعلق بحماية اللاجئين لا ينفصل عن السعي نحو إيجاد حلول دائمة لمحنتهم.

---

١ سلام أمانة, رشا. مرجع سابق. ص: ٥٩

٢ قبعة,كمال. (١٩٩٧) .**حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي**, جريدة الأيام. رام الله: فلسطين. ص: ١٢

٣ عبد الغني قاسم, عبد الحكيم. (٢٠٠٩). **العلاقات الدولية بين اوروبا والشرق**. القاهرة: مصر . مكتبة مدبولي. ص: ٣٢

والواقع أن المهمتين تردان جانباً إلى جنب في المادة الأولى من النظام الأساسي لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويمكن للاجئين وضع حل لمحنتهم من خلال العودة إلى وطنهم، وذلك عندما لم يعودوا بحاجة إلى الحماية الدولية وخلال العقد الماضي، تركزت جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل لمشكلة الأعداد الكبيرة من اللاجئين من خلال تشجيعهم على العودة الطوعية بصورة كلية تقريباً ، وذلك على عكس ما كان سابقاً عندما وجدت الأعداد الكبيرة من اللاجئين حلاً لمشكلتها من خلال الاندماج المحلي وإعادة التوطن في بلد ثالث.

ويبدو أنه من غير المرجح أن يتغير هذا الوضع بسبب المعارضة العامة للدول الثرية والفقيرة على حد سواء، للتفكير في التوطين الدائم للاجئين خاصة عندما يتعلق الامر بآلاف اللاجئين.

وبالرغم من أن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين عام /١٩٥١/ لم تنص صراحة على حل العودة الطوعية إلا أن هذا الحل يُستمد من مبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليها في الاتفاقية، والذي يحظر إعادة الأشخاص إلى بلدان يخشون فيها على سلامتهم[١].

وتؤكد اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام /١٩٦٩/ الخاصة باللاجئين بصورة صريحة على ضرورة احترام الطبيعة الطوعية لعودة اللاجئين إلى الوطن في الأحوال كافة ولا يجوز إعادة اللاجئ مجبراً[٢].

وهناك بعض الدول التي تقوم بمناورات أو محاولات للمساس بهذا الحق، وكذلك ترفض الاعتراف به، ففي عام ٢٠١٦، و بناءً على بيان صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين جاء فيه أن المفوضية تشعر بقلق كبير إزاء عمليات طرد مجموعة من الإرتيريين من السودان، حيث تم إعادة ١٢٩ لاجئ إريتري قسراً إلى اريتريا[٣].

---

١ أبو الوفا, أحمد. (١٩٩٨). **الوسيط في قانون المنظمات الدولية** . القاهرة. ط:٥. دار النهضة العربية. ص: ٦٠

٢ المادة /٥/ من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية.

٣ للمزيد راجع : https://news.un.org/ar/story/2016/06/252502

بموجب قوانين الهجرة الوطنية وأعيدوا قسرا إلى إريتريا في ٢٢ أيار/ مايو. كما تلقت المفوضية أيضا معلومات عن طرد جماعي ل ١٢٩ إريتريا قبل أيام قليلة من واقعة ٢٢ أيار/ مايو.وقد شملت عملية الطرد الأخيرة ستة إريتريين مسجلين لاجئين. أما الآخرون فلم يتقدموا بطلبات للحصول على اللجوء ومن غير الواضح إذا ما أعطيت لهم الفرصة للقيام بذلك. وق.

وفي حين أن فكرة حماية اللاجئين هي الآن بمثابة سمة ثابتة في مصطلحات المنظمات الانسانية، إلا أن التمييز بين العودة الطوعية وغير طوعية لا يسهل الاستمرار فيه دوماً.

وحيث إن رغبة المجتمع الدولي لتشجيع عودة اللاجئين قوية جداً إلى درجة أن الدول والمنظمات الإنسانية بدأت تعيد النظر في مفهوم طبيعة العودة الطوعية.

فهل من الضروري أن تكون العودة على أساس طوعي وفي الوقت الذي يختاره اللاجئ؟ فإذا كانت الظروف قد تحسنت في الدولة الأصلية للاجئين، وإذا تعذر ضمان الأمان في بلد الملجأ فهل يكون من غير المتوقع أو المطلوب من اللاجئين العودة إلى وطنهم؟

وللإجابة عمّا سبق يجب توضيح بعض النقاط بخصوص هذه المهمة التي تدور حول مبادئ العودة الطوعية.

أولاً _ من الواضح أن القول بأنه يجب إعادة الناس الذين يحتاجون للحماية الدولية إلى بلدهم الأصلي من غير رغبتهم ، أمر لا يتفق وقانون اللاجئين الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ومبدأ الطوعية يعني ضمناً غياب أي ضغط مادي أو نفسي أو بدني للعودة وهذا المبدأ هو حجر الزاوية للحماية الدولية فيما يتعلق بعودة اللاجئين وعليه فإن اللاجئ لا يمكن أن يجبر على العودة[1].

ثانياً _ وفي الغالبية العظمى من الحالات لا يمثل مبدأ الطوعية أي عقبة كانت تجاه عودة اللاجئين، حيث إن اللاجئين يتلهفون عادة للعودة إلى بلدانهم ويفعلون ذلك غالباً قبل أن يحل الوقت الذي يستعاد فيه السلام والاستقرار في وطنهم بصورة كاملة.

1 UNHCR handbook , Voluntary Repatriation ; International Protection , Geneva, 1996,p . 10 - 11

وخير مثال على ذلك أن حوالي اثنين ونصف مليون لاجئ ونصف عادوا من باكستان إلى أفغانستان في أواخر الثمانينات مع استمرار العنف في وطنهم وبدون أن تكون هناك ضغوط تذكر، ليتركوا البلد الذي لجؤوا إليه.[١]

ثالثا _ هناك آلية راسخة مدرجة في اتفاقية الامم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١، يمكن تطبيقها لتسهيل عودة الاشخاص الذين عدوا من اللاجئين ولكنهم لم يعودوا في حاجة إلى الحماية الدولية ، حيث نصت على ما يلي : ((جيم– ينقضي انطباق هذه الاتفاقية علي أي شخص ينطبق عليه الفرع "ألف" من هذه المادة:

١. إذا استأنف باختياره الاستظلال بحماية بلد جنسيته،

٢. إذا استعاد باختياره جنسيته بعد فقدانه لها، أو

٣. إذا اكتسب جنسية جديدة وأصبح يتمتع بحماية هذه الجنسية الجديدة، أو

٤. إذا عاد باختياره إلي الإقامة في البلد الذي غادره أو الذي ظل مقيما خارجه خوفا من الاضطهاد، أو

٥. إذا أصبح، بسبب زوال الأسباب التي أدت إلي الاعتراف له بصفة اللاجئ، غير قادر علي مواصلة رفض الاستظلال بحماية بلد جنسيته، وذلك علما بأن أحكام هذه الفقرة لا تنطبق علي أي لاجئ ينطبق عليه الفرع ألف (١) من هذه المادة ويستطيع أن يحتج، في رفض طلب الاستظلال بحماية بلد جنسيته، بأسباب قاهرة ناجمة عن اضطهاد سابق.

٦. إذا كان شخص لا يملك جنسية وأصبح، بسبب زوال الأسباب التي أدت إلي الاعتراف له بصفة اللاجئ، قادرا علي أن يعود إلي بلد إقامته المعتادة السابق)) .

وهذه الآلية التي تعرف عادة (بحكم التوقف) تقوم على مبدأ أن الناس يجب أن يتمتعوا بمركز اللاجئ عند الضرورة القصوى فقط، وأن هذا المركز يمكن سحبه عند حدوث تغيرات أساسية ودائمة في دولة المنشأ.

رابعاً _ وهي تلك أكثر النقاط إثارة للجدل فإنه في حين أن المبادئ الراسخة التي تحكم عودة اللاجئين ليست غامضة، إلا أن الحاجة تدعو إلى الاعتراف بحقيقة أنه أحياناً يكون من المستحيل ضمان احترام هذه المبادئ في

---

١ حسين, كمال. مرجع سابق. ص: ٨٠

التطبيق، وفسرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن: (المفوضية تواجه ضغوطاً متزايدة لتأييد العودة التي لا تكون طوعية تماماً، أو آمنة تماماً. وقد لا يمكن ضمان الأمان ببلد الملجأ بسبب الصراع المسلح، أو انعدام الأمن أو لأن الحكومة المضيفة قامت بسحب حق اللجوء) وتخلص المفوضية السامية إلى انه في هذه الحالات (فبالرغم من انه قد تكون هناك مشاكل بالوطن، فإن العودة في مثل هذه الحالات تكون أفضل من البقاء) وكان هذا هو الحال فيما يتعلق بعودة اللاجئين الروانديين من زائير، وعودة لاجئي الروهينجا من بنغلاديش، وعودة العراقيين الذين هربوا إلى الحدود التركية في ١٩٩١م.[١]

وفي الحالات التي كانت فيها العودة الطوعية للاجئين إما مقررة أو جارية بالفعل كانت ثمة حاجة واضحة إلى كفالة سبل الاستقرار في تلك المناطق من خلال توفير الأمن والحماية وتطبيع الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل الداعمة للعودة الطوعية وسيلة لحل أزمة اللجوء دائماً[٢].

وتحظى العودة الطوعية إلى الوطن كونها حلاً لأزمة اللاجئين باهتمام متزايد فقد حثت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي على أهمية هذا الحل للأزمة وتطوير التعاون الدولي في تنفيذه.

وانتشرت مؤخراً برامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الاندماج في العديد من الدول الأوروبية، وتتيح تلك البرامج فرصة العودة المنظمة للاجئين بدلاً من استخدام آليات الإكراه المباشر.

ثانياً: العودة الطوعية من وجهة نظر القانون الدولي :

حق العودة هو مبدأ من مبادىء القانون الدولي الذي تم التأكيد عليه في العديد من الحالات التي تلاقت فيها إرادة الدول الصريحة، وكذلك ضمن التصرفات القانونية الصادرة بالإرادة المنفردة للمنظمات الدولية، فيما يتعلق بترتيب الحقوق والامتيازات القانونية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

---

١ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (١٩٩٦). **حالة اللاجئين في العالم : بحثاً عن حلول** , مركز الأهرام للترجمة والنشر. ص: ٢٨

٢ أبو العبد, سالم. (٢٠١٥).**النازحين والمهاجرين في ليبيا**, مجلة ليبيا المستقبل. ص: ١٥.

وتتسع قائمة المصادر القانونية لحق العودة، لتشمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقيات الاقليمية في مجال حقوق الإنسان، علاوة على القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا المجال، أو في معرض التصدي لحالات بعينها لأوضاع اللاجئين في شتى أنحاء العالم، وجميع هذه المصادر وبدون استثناء تقر بعودة الفرد مع مغادرة بلده والعودة إليه على نحو مكتسب فيه هذا الحق[١].

فالمادة / ١٣ / ف٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصت على حق الفرد في العودة إلى بلده، (لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة اليه).

والمادة / ١٢ / ف٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حين نصت على (لا يجوز حرمان أحد تعسفاً من حق الدخول إلى بلده).

والبروتوكول الرابع الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان: المادة/ ٣ / ف٢ (لا يجوز حرمان أي شخص من حق الدخول اقليم الدولة التي يتمتع بجنسيتها).

والمادة / ٢٢ / ف٥ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ١٩٦٩: (لا يمكن طرد أحد من أراضي الدولة التي هو احد مواطنيها، ولا حرمانه من حق دخولها).

والمادة / ١٢ / ف٢ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (١٩٨١): (لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده كما ان له الحق في العودة الى بلده).

وجميع هذه المواد تنص على عدم حرمان أحد تعسفاً من حق الدخول والرجوع إلى بلده، ومع عدم الاشارة الصريحة لذلك في اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين، إلا أن هذا المفهوم صدق عليه في النظام الاساسي لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، وفي عدد من القرارات التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية، وفي اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية ١٩٦٩ الخاصة باللاجئين ، وأكدت الأمم المتحدة عام (١٩٩٣) على ضرورة الاهتمام بالمسائل المتصلة باللاجئين وإيجاد حلول دائمة لأزمتهم ومنها عودتهم الطوعية والآمنة إلى بلدهم وإعادة

---

١ محمد بشير, الشافعي. (٢٠٠٩). **قانون حقوق الانسان مصادروه وتطبيقاته الوطنية والدولية**. ط:٦. منشأة المعارف. ص: ٢٦

تأهيلهم[١].

وبالتالي نجد أن مبدأ العودة الطوعية يؤكد حق جميع اللاجئين في العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية. وبأن تكون العودة نتيجة للاختيار الحر والمستنير ولا يسمح بأي عمل يتم بغرض إجبار اللاجئين على العودة إلى بلد تتعرض فيها حياتهم وحرياتهم للمخاطر[٢].

الفرع الثاني

طواعية العودة الطوعية من حيث التطبيق

أولاً: العودة الطوعية بين النظرية والتطبيق:

بالرغم من أن المبدأ الدولي المستقر بأن إعادة اللاجئين إلى وطنهم ينبغي أن يكون على أساس طوعي كامل وفي ظل ظروف من الأمن والكرامة، فمن الواضح تماماً أن نسبة كبيرة من العائدين على مستوى العالم تمت إعادتهم تحت شكل ما من الإكراه[٣].

علماً أن هذا الإكراه في كثير من الأحيان متعمداً، مارسته الحكومات المضيفة، والمجتمعات المضيفة ، وغيرها من القوى الفاعلة، وذلك بنية محددة لإجبار اللاجئين العودة إلى وطنهم.

وللأسف، فإن مبدأ عدم طرد اللاجئ والذي يمنع من إعادة اللاجئ إلى وطنه، لتصبح حياته أو حريته معرضة للخطر لم يعد يحترم بصفة منتظمة خلال السنوات القليلة الماضية.

---

١ سلام آمانة, رشا. مرجع سابق. ص: ٦٠

٢ عطية أحمد الشبيلي, حسين.(٢٠١٨). **حماية اللاجئين في ظل القانون الدولي العام**. رسالة ماجستير, جامعة آل البيت. الأردن. ص: ٤٠

٣ ويتعلق واحداً من أفضل الأمثلة المعروفة لهذا الاتجاه بمحنة ٢٠٠٠٠ شخص من جنوب السودان الذين حملوا بعد نزوحهم في بادئ الامر داخل بلادهم, على الدخول قسراً بعد ذلك إلى إثيوبيا, ثم أعيدوا إلى السودان, ونقلوا في نهاية الأمر إلى كينيا, للمزيد راجع : مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين, حالة اللاجئين في العالم. مرجع سابق. ص: ٤٥.

وفي كثير من الأحيان كانت إعادة اللاجئين تحفزها الظروف المتردية بصورة عامة في بلد اللجوء، سواء كانت نتيجة لعنف اجتماعي وسياسي، أو انهيار الفرص الاقتصادية، أو انخفاض المساعدة الدولية.

فالاجئون الروانديون في زائير بالفعل حجزوا كرهائن من جانب الزعماء السياسيين والجنود السابقين المسؤولين عن عملية إبادة الاجناس التي وقعت عام ١٩٩٤م، وتحولت مخيماتهم إلى قواعد دعم عسكرية ونتيجة لذلك تعرضت هذه المستوطنات بدورها لهجوم من القوات المعارضة لنظام الحكم السابق وإن كثيراً من العائدين، قد ينطبق عليهم بصورة أدق وصف (اللاجئون من الملجأ) .

ويمكن القول إن هناك قدراً ضئيلاً مما هو طوعي، أو آمن في عمليات الإعادة، وبأن غالبية هذه العمليات كانت نتيجة للوضع المتردي في مناطق المنفى، بما في ذلك بعض حالات العمل العسكري ضد الجماعات اللاجئة[١].

وقد أفرزت هذه الظروف ظاهرة تعرف باسم (طوارئ الإعادة) حيث أقدمت أعداد كبيرة من اللاجئين على هجر بلد اللجوء، وعادت إلى دولة المنشأ وفي أحيان كثيرة إلى مناطق غير مستعدة لاستيعاب مثل هذه الاعداد الغفيرة من الوافدين الجدد[٢].

والمثال لهذه الظاهرة ظهر في عودة نحو ٧٠٠ الف لاجئ رواندي في فترة تزيد قليلاً على اسبوع واحد نهاية ١٩٩٦، ممن أجبروا على مغادرة شرق زائير بسبب تقدم قوات المتمردين.

إن مبدأ عدم إعادة اللاجئين قسرياً إلى دول ممكن أن يتعرضوا فيها إلى خطر التعذيب هو مبدأ ملزم سواء كانت الدولة عضو في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١م أو في بروتوكول ١٩٦٧م أو لم تكن عضو فيهم، حيث أنها

1 T.Allen (ed) , in search of coolground : War , Flight and Homecoming in Northeast Africa, United Nations Research Institute for social development , Africa World Press and James Currey , London , 1996 , p .15

٢ عامر, صلاح الدين. مرجع سابق. ص: ٦٥

ملزمة رغم ذلك بما يقتضي به القانون العرفي الدولي [١] بعدم إعادة اللاجئين إلى أمكنة تتعرض فيها أرواحهم أو حريتهم إلى خطر. وقد اعتمدت اللجنة التنفيذية في المفوضية العليا للاجئين القرار رقم /٢٥/ لعام ١٩٨٢م والذي يعلن أن مبدأ عدم الإعادة القسرية يكتسب باطراد صفة قاعدة إلزامية في القانون الدولي[٢].

كما عززت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (٧٥/٥١ في ١٢ آب عام ١٩٧٩م) أن عدم الإعادة القسرية يسري على جميع الدول دون حصره على الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين وهذا القرار يدعو جميع الدول إلى اعتماد اللجوء بوصفه أداة لا غنى عنها للحماية الدولية للاجئين وإلى الاحترام الكامل للمبدأ الأساسي المتمثل في عدم إعادة اللاجئين.

وفي كانون الأول عام ٢٠٠١م في جنيف وبمناسبة الذكرى الخمسين لاتفاقية اللاجئين أكد الإعلان الصادر عن الدول الأعضاء في اتفاقية ١٩٥١م و/ أو البروتوكول ١٩٦٧م المتعلق بوضع اللاجئين استمرار أهمية هذا النظام الدولي من الحقوق والمبادئ ومبدأ عدم الإعادة في الصميم منها، الذي تستند قابليته للتطبيق إلى القانون العرفي الدولي ، وفي وقت لاحق من ذلك العام، رحبت الجمعية العامة بهذا الاعلان بالقرار رقم ١٨٧/٥٧، /١٨ كانون الأول عام ٢٠٠١م الفقرة ٤/.

وبما أن صفة اللاجئ أمر خاضع لتفسير وضعه فإن المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين تسري على قدم المساواة على لاجئي الأمر الواقع الذين لم يجر الاعتراف بهم رسمياً بوصفهم لاجئين شرعيين[٣].

وقد أعادت اللجنة التنفيذية في مفوضية اللاجئين في قرارها رقم/٧٩/ لعام ١٩٩٦م ، قرار عام بشأن الحماية الدولية تأكيد عدم الإعادة بوصفه خطراً على إعادة اللاجئين أو إبعادهم سواء منحوا صفة اللاجئين على نحو

---

[١] نصت المادة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب على أنه : ١- لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أى شخص أو تعيده("ان ترده") أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، اذا توافرت لديها أسباب حقيقة تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب.

٢ محمد بشير, الشافعي. مرجع سابق. ص: ٤١

[٣] عامر, صلاح الدين. مرجع سابق. ص: ١٧٠

رسمي أو لم يمنحوا [١].

ولا يسري مبدأ عدم الإعادة، وبوصفه قاعدة عرفية في القانون الدولي على اللاجئين الشرعيين ولاجئي الأمر الواقع ضمن أراضي الدولة فحسب، بل يسري أيضاً على حالات رفض اللاجئين الشرعيين ولاجئي الأمر الواقع عند الحدود.

وفي اجتماعها في تشرين الأول عام ٢٠٠٤ م أصدرت اللجنة التنفيذية في المفوضية العليا للاجئين القرار رقم/ ٩٩/ الذي دعا الدول إلى ضمان (الاحترام الكامل للمبدأ الأساسي المتمثل في عدم إعادة اللاجئين بما في ذلك عدم رفضهم عند الحدود مع عدم تمكينهم من اتباع الطرق المنصفة والفعالة لتحديد وضعهم وحاجتهم إلى الحماية).

وعليه فإنه في الحالات التي تشهد تدفقاً كبيراً، يفترض قبول طالبي اللجوء في أول دولة يطلبون الاحتماء بها، وإذا كانت تلك الدولة غير قادرة على قبولهم قبولاً دائماً، فعليها أن تقبلهم في جميع الأحوال وإن كان على نحو مؤقت وأن يكون القبول لهؤلاء اللاجئين دون أي تمييز بينهم بسبب العرق أو الدين أو الآراء السياسية أو الجنسية أو سبب بلدهم الأصلي أو عجزهم الجسدي. وفي جميع الأحوال يجب الالتزام التام بمبدأ أساسي وهو المتمثل في عدم الإعادة بما فيه عدم رفض اللاجئين عند الحدود.

وعليه يعد مبدأ عدم الرد حجر الزاوية لقانون اللجوء [٢] ، والذي يكفل الحماية للاجئ من الوقوع في قبضة الدولة التي اضطهدته، دون الإخلال بمبدأ سيادة الدولة المانحة للجوء ٣، لذلك يعد حق للاجئ والالتزام للدولة المستضيفة.

ولتنفيذ توجيهات السياسة المقدمة من اللجنة التنفيذية تم إدراج إيجاد حلول دائمة للأشخاص اللاجئين بوصفها واحدة من النقاط العشرة لخطة العمل الخاصة بحماية اللاجئين والهجرة المختلطة (خطة النقاط العشرة) عام

---

١ السعيد، رابح. مرجع سابق. ص: ٧٤

٢ خضراوي، عقبة. (٢٠١٢). الحماية الدولية للاجئين. رسالة ماجستير. قانون دولي عام. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر. بسكرة. ص: ٧٨

٣ يقضي مبدأ السيادة أن يكون للدول حق في تقرير من هم الذين يمكن أن يمنحوا اللجوء .

٢٠٠٧ حيث وضعت المفوضية خطة عمل من ١٠ نقاط كأداة عملية لمساعدة كل أصحاب المصلحة في وضع سياسات واستراتيجيات شاملة تراعي معايير الحماية.[١]

وتؤكد كثيراً من الاعلانات والاتفاقيات الدولية على سريان مبدأ عدم الإعادة عند الحدود. وتقول المادة الثالثة من الاعلان الخاص باللجوء ضمن أراضي الدول، والتي أقرت بالإجماع في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٧ م، أنه لا يجوز اخضاع أي لاجئ إلى تدابير من قبيل الرفض عند الحدود.

ثانياً: المعوقات المستمرة للعودة:

من أهم المعوقات التي تنشأ عادةً من عمليات الإعادة إلى الوطن ما يلي:

- رفض التعاون من جانب العائدين: قد لا يكون من السهل على كثير من الأشخاص الذين عرضوا حياتهم للخطر وأضاعوا مدخراتهم قبول فشل خطة لجوئهم، وخاصة إن لم يكونوا قد حققوا بعد ما كانت عائلاتهم وأفراد مجتمعهم يتوقعونه.

  إضافة إلى ذلك قد تكون لديهم بضعة بدائل أو لا توجد أمامهم بدائل مجدية للبقاء هم وعائلاتهم في بلادهم الأصلية. وقد ينتج عن ذلك ترددهم حيال التعاون مع البلد المضيف، ثم احتمال إعاقة تنفيذ أي خيار للعودة قابل للتطبيق.

- افتقار أنظمة الإعادة في البلد المضيف إلى الفاعلية: قد لا يكون للبلدان المضيفة آليات وعمليات فعالة للإعادة، وقد تفتقر أيضاً إلى القدرة والموارد المالية لتنفيذ برنامج العودة، سواء كانت قسرية أو طوعية، وخاصة البلدان البعيدة أو الفقيرة [٢].

---

[١] دليل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حماية اللاجئين والهجرة المختلطة: تطبيق خطة العمل المكونة من ١٠ نقاط ، يناير، ٢٠٠٧ ،الطبعة الاولى , متاح الكترونياعلى موقع المفوضية
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc2765f.html

[٢] خضراوي، عقبة. مرجع سابق. ص: ٨٠

- الافتقار إلى التعاون الدولي المشترك الفعال وذلك بين البلد المضيف والبلد الأصلي: قد ينتج عن الافتقار إلى التعاون التردد من جانب البلد الأصلي للاعتراف بجنسية العائدين أو إصدار وثائق سفر لهم أو رفض الأمر برمته، ولا تنظر البلدان الأصلية والبلدان المضيفة إلى الأمر بنفس المنظور ولا تضع نفس الأولويات لسياسات العودة، فبالنسبة لمعظم البلدان المضيفة تعد العودة عنصراً مهماً من عناصر إدارة مشكلة اللجوء.
- وقد تمثل الأعداد الكبيرة من العائدين أيضاً تحدياً لطاقة البلاد الاقتصادية. إضافةً إلى ذلك نادراً ما تضع اتفاقيات قبول إعادة اللاجئين إلى وطنهم في الحسبان التحديات التي قد يفرضها العائدون على البلد الأصلي– التي غالباً ما تنشأ من الضغوط أو الحوافز المالية المقدمة من البلدان المضيفة[١].
- تصريح العبور من بلدان ثالثة: في بعض الأحوال قد يكون من الصعب الحصول على تصريح من بلدان ثالثة للسماح بعبور العائدين[٢].

وهناك شكوك حقيقية حول مدى طوعيّة برامج المساعدة على العودة الطوعية ففي الواقع تتم مشاريع إعادة اللاجئين من خلال شراكةٍ وثيقةٍ مع الحكومات الوطنية التي لديها مصالح خاصة في الحد من عدد اللاجئين الذين يحاولون الدخول إليها كل عام، وتشعر بعض المنظمات غير الحكومية أن كثيراً من اللاجئين لا يشاركون إلا لأن الحكومات لا تترك لهم الخيار بعد أن تقطع عنهم الخدمات الأساسية بشكل استراتيجي وتهددهم بالترحيل كما أنه عندما يكون هناك سعيٌ وراء العودة الطوعية والقسرية في آن واحد، فإن فكرة الطوعية تقيّد تماماً[٣].

علماً أنه من إحدى عواقب المساعدة في العودة الطوعية– وتركيزها على (حرية الاختيار) هي أنها تجعل اللاجئين مسؤولين عن العواقب المترتبة على عودتهم، مما يعفي الحكومات من أي مسؤولية تجاه اللاجئين

---

١ عارف السيد، رشاد. (٢٠٠٠). **مدى سلطة الدولة في القانون الدولي في رد اللاجئين أو طردهم**. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية. جامعة عين شمس. العدد الثاني. ص: ٣.

٢ (Difficult Decisions: A review of UNHCR's engagement with Assisted Voluntary Return ecisions : A review of UNHCR's engagement with Assisted Voluntary Retur . programs).www.unhcr.org … 2013

٣ محمد بشير ,الشافعي. مرجع سابق. ص: ٥٠

العائدين إلى أوضاع ربما تكون خطيرة وتهدد حياتهم[١].

إلا أن المساعدة على العودة الطوعية هي خيار أكثر إنسانية من الترحيل و إن آثارها الجانبية تعزز الدعم الشعبي و السياسي لمؤسسات اللجوء ككل.

ومع ذلك، لاتزال هناك مخاوف جدية حول طواعية برامج العودة إلى الوطن وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال من ذوي الرأي المهمش أو الذين قد يجبرون على العودة إلى بلدان لاتزال حقوق الإنسان والأمن فيها موضع شك كبير.

- تعد العودة إلى مناطق الصراع أمراً خطيراً: لا سيما للنساء و الأطفال، ويعود غالبية طالبي اللجوء الذين يشاركون في برامج المساعدة في العودة الطوعية إلى مناطق لا تزال تعاني من النزاع (مثال: أفغانستان و الصومال) حيث تكاد العودة الآمنة و إعادة الادماج طويلة الأمد ضرباً من المستحيل[٢].

ويترتب على المشاركة آثارٌ قانونية من المحتمل أن تكون خطيرة، فيجب على جميع المشاركين في برنامج المساعدة على العودة الطوعية توقيع «تصريح عودة طوعية ».

وهذه وثيقة قانونية تؤكد استعدادهم للعودة طوعاً إلى بلدهم الأصلي، وهي تتسبب بقلق شديد لأن طلبات اللجوء تتمحور حول عامل رئيس واحد وهو إثبات الخوف المشروع من الاضطهاد في البلد الذي تفر منه ويعني توقيع هذا التصريح لدى بعض البلدان المضيفة للاجئين أنك لم تعد تخشى من الاضطهاد ومن المرجح أن يجعل ذلك من أي طلب في المستقبل ولو كانت الأوضاع في بلد العودة ستتغير للأسوأ– فاقداً للمصداقية من وجهة نظر قانونية من شأن الطلبات الجديدة في الحصول على اللجوء أن تتعثر بعوائق قانونية خطيرة بالنظر إلى أن مقدم الطلب قد عاد إلى وطنه في الماضي[٣].

---

1 Tried and Trusted? The role of NGOS in the Assisted Voluntary Returns of Asylum Seekers and Irregular Migrants ... www.comPas.ox.ac

٢نشأت الطالباني, ضحى. مرجع سابق. ص: ٦٢

٣ سلام آمانة, رشا. مرجع سابق. ص: ٨١

المطلب الثاني

العناصر الجوهرية للعودة الطوعية

إن العودة الطوعية إلى الوطن في ظاهر الحال تعد أفضل الحلول وأكثرها مناسبةً لمشكلة اللجوء وبالمقارنة بالأذى المصاحب للهروب وعدم اليقين في المنفى، فإن رحلة العودة إلى أرض الوطن يمكن أن تصبح بالتأكيد تجربة بهيجة، غير أنه لا ينبغي للمرء نفسه المبالغة في الإحساس العاطفي بشأن ظروف اللاجئ العائد، فاللاجئون العائدون قد عانوا من إعادة التوطين مرتين وليس مرة واحدة، مرة حينما يهربون وأخرى عندما يعودون إلى بلادهم[١]، وفي كل مرة يصاحبها فقدان أسباب المعيشة مثل الأرض والوظائف والديار، وأن كل مرة تصبح بداية لعملية تأهيل قاسية، فبالنسبة للاجئين الذين تلقوا مساعدة في المنفى قد تكون العودة أشد صعوبة من تجربة المنفى نفسها، فبدلاً من مظاهر الاستقرار والأمن المادي القائم في دولة الملجأ، وحيث تتم المواجهة الملائمة لمشكلات البقاء الكبرى، فإن حشداً من المشكلات والاحتمالات المجهولة والأخطار تنتظر اللاجئين لدى عودتهم إلى الوطن الأم[٢].

---

١ عامر, صلاح الدين. مرجع سابق. ص: ٤١

٢ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. حالة اللاجئين في العالم. مرجع سابق. ص: ١٥١

الفرع الأول

شروط العودة الطوعية

عندما يبدأ الحديث عن عملية عودة طوعية يرغب فيها اللاجئون دون أي ضغوط إنسانية أو سياسية، فهناك شروط مسبقة قبل قيام أي طرف بالتشجيع على العودة أهمها:

- يجب أن تظهر الظروف في البلد الأصلي تحسناً عاماً ومهماً لكي تتمكن غالبية اللاجئين من العودة بأمان وكرامة.
- يجب أن يكون البلد الأصلي قد هيّأ ضمانات مناسبة تخص سلامة اللاجئين من بينها ضمانات رسمية قانونية أو تشريعية.
- يجب أن تتعهد الأطراف كافة المعنية باحترام الطبيعة الطوعية للعودة.
- يجب أن يتوافر لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مطلق الحرية في الوصول إلى اللاجئين والعائدين[١].
- يجب تحديد شروط العودة وأحكامها في اتفاقية عودة مكتوبة ورسمية توقعها مفوضية الأمم المتحدة للاجئين والأطراف المعنية.

- بعد أن توفر هذه الشروط، يمكن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشجيع العودة، والمشاركة فيها، ومع ذلك فإنه يتطلب من المفوضية أيضاً:

- توفير المعلومات المتعلقة بالظروف في البلد الأصلي – بصورة عامة – وفي المناطق التي سيعود إليها اللاجئون بصورة خاصة ، ويجب أن تكون هذه المعلومات كاملة وموثوقة.
- توفير المساعدة المادية للعائدين الطوعيين.

---

١ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **دليل العمل في حالات الطوارئ، الاصدار الثاني**. القاهرة: مصر . مركز الأهرام للترجمة والنشر.. ص: ١٣.

- إبلاغ العائدين بحدود الحماية والمساعدة التي تستطيع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديمها في هذا الوضع ، مثال: (عدم وجود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مناطق الإعادة أو عدم وجود اتفاق بين المفوضية والبلد الأصلي إضافة إلى تحديد الضمانات بوضوح)[١] .
- إبلاغ اللاجئين بشأن المعوقات التي قد يواجهونها في عودتهم أو إعادتهم وكلما أمكن يجب على المفوضية أن تسعى إلى تحسين سلامة العائدين في بلدهم الأصلي.

ويجب أن تتأكد المفوضية من أن العوامل التي تدفع اللاجئين في العودة إلى بلادهم الأصلية هي العنصر الفاعل وليست القيود التي تجبرهم على مغادرة بلد اللجوء.

إضافة إلى أنه يجب على المفوضية ألا تتحدث فقط لممثلي اللاجئين، بل يجب أن يتشاوروا وبصورة خاصة مع اللاجئين أنفسهم للتحقق من أن القادة يمثلون حقاً إرادة ومصلحة اللاجئين جميعهم [٢].

---

١ الزعبي، فاروق. (٢٠٠٠).**الهجرة القسرية بين القانون الدولي والسياسة الدولية**. ندوة اللجوء والتنمية وحقوق الإنسان ، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية. جامعة اليرموك. الأردن. ص: ١٣.

٢ نشأت الطالباني, ضحى. مرجع سابق. ص: ٦٥

الفرع الثاني

الأركان الاساسية للعودة الطوعية

أولاً: العودة الآمنة:

وتعني السلامة البدنية والأمن الاجتماعي... حيث إن أوضح وأقرب مشكلة تواجه العائدين هي انعدام الأمن البدني، وقد أصبح من الشائع على نحو متزايد في السنوات القليلة الماضية الحديث عن المجتمعات ما بعد النزاع، والأوضاع التي وافق فيها أطراف النزاع المسلح رسمياً على وقف القتال، غير أن الانتقال من الحرب إلى السلام عادةً ما يكون في واقع الأمر طويل الأمد وصعباً ويتسم بالتوترات المتبقية وأعمال العنف المفاجئ والمتوطن والخطر الدائم بالعودة إلى الحرب، وقد يكون أمراً مضللاً، الإيحاء بأن الأخطار التي تواجه العائدين، تختلف كلياً عن تلك التي يعانيها باقي المواطنين في دولة فرقتها الحرب، فالعائدون مثلهم مثل باقي أفراد المجتمع، قد يضطرون إلى معايشة وضع قد تكون فيه سيادة القانون شبه معدومة، وحيث تنتشر أعمال النهب، وجرائم العنف، وحيث تتوافر الأسلحة الخفيفة لغالبية السكان[١] .

إضافة إلى أن اللاجئين العائدين قد يتعرضون إلى أخطار معينة عند رجوعهم إلى ديارهم، ففي البوسنة كانت الاعتداءات الشخصية الموجهة ضد اللاجئين بطريقة منظمة للغاية، وذلك بغرض صريح، وهو منع عودتهم واندماجهم من جديد، كما أنه في بوروندى تعرض العائدون من الهوتو الذي عادوا من تنزانيا للهجوم والقتل بيد أفراد من القوات المسلحة، وفي ميانمار، تم انتقاء العائدون مما يحملون المنح المالية والمساعدات العينية التي وفرتها المفوضية للاجئين للسرقة والابتزاز[٢] .

وبغض النظر عن مستوى العنف، فإن أوضاع العائدين تتصف عادةً بمستوى عالٍ من التوتر الاجتماعي والأمن النفسي، وخاصةً إن عادوا طوعاً، فقد تراودهم تطلعات غير واقعية بشأن الوضع الذي سيجدونه عند عودتهم إلى

---

[١] عامر, صلاح الدين. مرجع سابق. ص: ٤٣

[٢] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. حالة اللاجئين في العالم : بحثا عن حلول, ص: ٥٦

أماكن منشأهم، وكثيراً ما يجد العائدون صعوبة في التلاؤم مع أسلوب الحياة في وطنهم، خاصةً عندما يكونون قد عاشوا سنوات طويلة في المنفى، وتلاءموا مع نمط الحياة شبه الحضرية في مخيمات اللاجئين الكبيرة، وبالنسبة للشباب ممن ولدوا وترعرعوا في بلد اللجوء فإن العودة للوطن قد يتتبعها درجة عالية للغاية من اختلال التوازن، وفي بعض الحالات /كمبوديا/ هي أفضل مثال سهّل عملية التوطين المبدئية للعائدين كثيراً ١، التأييد الذي خطوا به من الأصدقاء والأقارب من السكان المقيمين، إلا أن العائدين في حالات أخرى، بدلاً من أن يلقوا استقبالاً حاراً من مواطنيهم، وجدوا أنفسهم يعاملون بالريبة، أو حتى الازدراء من جانب السكان الذين لم يصبحوا لاجئين.

إضافة إلى ذلك سرعان ما يجدون أنفسهم في منافسة على الموارد الشحيحة مثل الأرض والمياه والأخشاب والوظائف والفرص المدرة للدخول[٢].

لذلك كانت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تسعى إلى تخفيف حدة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والبدنية الخطيرة التي يواجهها العائدون، وغيرهم من السكان في المجتمعات التي فرقتها الحروب، من خلال توفير المعونات في صور تتعدى الحزمة التقليدية من معونة الإعادة، كما أنها قامت بالعديد من المبادرات التي تضمنت إعادة بناء المدارس والمراكز الصحية، وحفر آبار المياه وإصلاح الطرق والجسور وغيرها من عناصر البنية الأساسية وإضافةً إلى العديد من المشروعات ذات الأثر السريع، وإن أحد أهداف المشروعات سريعة الأثر هو ضخ الموارد على الفور في المناطق التي دمرتها الحرب والتي تواجه بضرورة استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين العائدين والسكان النازحين[٣]، وبهذه الطريقة سعت المفوضية إلى تعويض القدرات المحدودة للغاية لمؤسسات الدولة، لتنفيذ أنشطة إعادة التأهيل العاجلة، وتخفيف بعض المصاعب التي يعانيها العائدون حتماً عندما يعودون لأول مرة إلى ديارهم، وتنفيذ مشروعات تعود بالفائدة على السكان كلهم.

---

١ محمد بشير, الشافعي. مرجع سابق. ص: ١٥١

٢ الزعبي, فاروق. مرجع سابق. ص: ١٧

٣ عطية أحمد الشبيلي, حسين. مرجع سابق. ص: ١١٢

ثانياً: السلامة المادية :

بالرغم من الاختلاف في نواحٍ كثيرة، إلا أن بعض أوجه التشابه الأساسية يمكن الوقوف عليها في حالة البلدان التي مزّقتها الحرب مثل أفغانستان وكمبوديا وسوريا، ففي جميع الحالات السابقة عاد آلاف اللاجئين إلى مناطق أجدبت بسبب النزاع المسلح، وتعرضت فيها غالبية البيوت والمتاجر والمخازن إلى عمليات النهب المنظمة أو التدمير، كما تعرضت الأراضي الزراعية وشبكات الري وغيرها من عناصر البنية الأساسية إلى الإهمال وانهارت أنشطة التسويق والأنشطة الإنتاجية والتجارية كافة، الأمر الذي حرم السكان من الوظائف وفرص الحصول على دخل، ويبدو للأسف أن التهريب واستخراج الخشب والمعادن غير المشروع وإنتاج المخدرات والدعارة هي الطريق السهل لجمع المال في دولة مزّقتها الحرب[١] ، إضافة إلى أن اللاجئين العائدين عادةً يواجهون صعوبة في المعيشة بالغة، وقد تتخذ هذه الصعوبات أشكالاً عديدة ومتنوعة، وحتى وإن عرضت لهم بعض الأراضي لإقامة مستوطنة جديدة، فمن المرجح أن تكون أقل المناطق جاذبية، حيث التربة الفقيرة في نوعيتها، وحيث الأسواق التي لا يمكن الوصول إليها، وحيث أن الخدمات العامة غير موجودة.

وأخيراً، فإنه ينبغي ملاحظة أن جموع السكان العائدين عادةً ما تضم أعداداً غير متناسبة من الأشخاص مثل الأرامل، وأفراد الأسر التي تعولها الإناث، والذين تخصص لهم مواقع فقيرة لبناء حياة جديدة، لدى عودتهم إلى دولة المنشأ.

وإن إعادة البناء في أعقاب النزاع مكلفة بصورة هائلة، وإن المستثمرين بالقطاع الخاص لا يهتمون كثيراً بإعادة بناء البنية الأساسية وتأهيلها ، لذلك فإن الدول الصناعية والتي حظيت مؤخراً بمعدلات نمو مذهلة يمكن أن تؤدي دوراً إيجابياً في تعبئة الموارد من أجل التعمير.

والعودة بكرامة تتضمن ضرورة احترام شرف الأشخاص وكرامتهم الإنسانية، ويجب أن يتمكن اللاجئون من العودة إلى الوطن دون شروط[٢] ، وإذا ما قرروا تأدية ذلك بصورة تلقائية، يجب أن يكونوا قادرين على تأدية ذلك بالسرعة

---

١ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين, حالة اللاجئين في العالم. مرجع سابق. ص: ٤٥.

٢ نشأت الطالباني, ضحى. مرجع سابق. ص: 65

التي يريدونها وليس بشكل أرتال حيث يجبرون على المسير، ولا يجوز فصلهم عن عائلاتهم، ويجب معاملتهم باحترام.

ويتعين على السلطات الوطنية قبولهم ومنحهم حقوقهم الانسانية الشاملة، وعلى المستوى العملي وبهدف مراقبة الاحترام لمبادئ –السلامة والكرامة، يجب على المفوضية تقييم هذه العناصر:

- السلامة البدنية للاجئين العائدين طوعاً في كل مرحلة من مراحل عودتهم (على الطريق – في أثناء وبعد عودتهم – عند استقبالهم – وفي وجهتهم النهائية)[١].
- احترام وحدة عائلتهم، والعناية بالمجموعات الضعيفة (مثل الجرحى، المرضى، العجزة، النساء الحوامل، الأطفال).
- تخفيف الاجراءات الرسمية عند الحدود، ومنحهم حرية الحركة.
- التفويض الممنوح للاجئين بجلب مقتنياتهم القابلة للنقل معهم كاملة.

ثالثاً: السلامة القانونية:

إن أحد أشكال انعدام الأمن الأقل وضوحاً، وإن كان مهماً بالمثل، والذي يعاني منه العائدون، ينشأ بسبب وضعهم القانوني، وحقهم في الاستفادة من الإجراءات القضائية، وهناك ثلاثة موضوعات ذات أهمية خاصة في هذا الصدد: المواطنة – التوثيق – حقوق الملكية[٢].

فالمواطنة عنصر مكمل أساسي للأمن الإنساني، فبدون جنسية محدودة، لا تتوافر للأفراد، أو لجماعات سكان دولة توفر لهم الحماية، فإن هذا يثير القلق لبعض العائدين، فقد لا يعترف بهم أصلاً كمواطنين مكتملي المواطنة للدولة التي سيعودون إليها[٣].

---

١ عارف السيد، رشاد. مرجع سابق. ص: ٦

٢ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. حالة اللاجئين في العالم. مرجع سابق. ص: ١٥١

٣ محمد رفعت, أحمد. مرجع سابق. ص:٣٧

ومن المشكلات الواسعة الانتشار التي يعاني منها العائدون هي الافتقار إلى الوثائق الرسمية مثل بطاقات الهوية وشهادات الميلاد، و إن فقدان مثل هذه الوثائق ، قد يمثل مضايقة مؤقتة، وليس مصدراً طويل الأمد لانعدام الأمن، ولكن في بعض البلدان (مثل السلفادور أو غواتيمالا) حيث التوترات السياسية لا تزال قائمة، وحيث تعرضت سجلات الدولة للتدمير، فإن الافتقار إلى الوثائق قد يعرض المرء إلى خطر الاعتقال، أو المضايقة، ويحرمه من ممارسة حقوق الانتخاب، والحصول على وظيفة، والحصول على قرض، والتحرك بحرية في بلده.

وشهدت السنوات الأخيرة اعترافاً متزايداً بحاجة العائدين إلى سندات موثقة للممتلكات التي تركوها وراءهم[١]، وللأرض التي يعتمدون عليها في معيشتهم، وفي عدد من البلدان التي شهدت حركات الإعادة للاجئين، أصبحت مسألة الأرض مصدراً للخلاف المتصاعد، ويرجع ذلك في بعض الحالات إلى أن الأرض صارت سلعة تجارية، مما يسمح للأهالي الأصليين الأغنياء والمستثمرين الأجانب بالسيطرة على أكثر المناطق وعداً بالربح.

وفي حالات أخرى برزت قضية الأرض إلى المقدمة نتيجة النمو السكاني وتدهور التربة وتراجع الإنتاجية الزراعية واستيطان مجموعات أخرى من السكان في الأرض، ومهما كانت جذور هذه المشكلة، فإنه من الواضح أن العائدين قد يجدون أنفسهم في وضع غير موات بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بتوزيع الأرض، وتسجيل سندات ملكيتها، وتعاني الأسر التي تعولها الإناث صعوبات خاصة في هذا المجال، ويرجع جانب منها إلى أنهن مهمشات اجتماعياً واقتصادياً في العادة، ويرجع في جانب آخر إلى قوانين حيازة الأرض في كثير من البلاد التي لا تعترف حتى بحق النساء في الحصول على الأرض.

لذلك بدأت المفوضية تؤدي دوراً نشطاً في مجال جديد تماماً يعرف بعبارة (بناء القدرات القانونية والقضائية) ، كما وافقت اللجنة التنفيذية في عام ١٩٩٦م على أنه: «لكي تنفذ الدول مسؤولياتها الإنسانية إزاء إعادة دمج اللاجئين العائدين[٢].

---

١ خير الدين، لياس. (٢٠١٥). **الآليات الدولية للرقابة على تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني**. رسالة دكتواره. الحقوق. قسم القانون العام. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية. الجزائر. ص : ١٣٢.

٢ خضراوي، عقبة. مرجع سابق. ص: ٩٥.

فإن قيام نظام فعال لحقوق الإنسان مسألة أساسية، بما في ذلك مؤسسات تدعم سيادة القانون والعدالة والخضوع للمساءلة ».

وفي هذا الخصوص، دعت اللجنة المفوضية إلى « تعزيز أنشطتها لدعم بناء القدرات القانونية والقضائية الوطنية».

وفي روندا على سبيل المثال: قدمت المفوضية إمدادات وتجهيزات المكاتب دعماً لوزارة العدل وغيرها من عناصر المنظومة القضائية، وقامت المنظمة بتنظيم حلقات دراسية على المستوى المحلي حول المسائل القانونية[١].

وفي طاجاكستان، وفرت المفوضية التدريب والدعم الفني للقضاة وموظفي الحكومة والوكالات المنوط بها تطبيق القانون ورابطات المحامين، بالإضافة إلى أنها قامت بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإعداد الترتيبات لنشر نصوص القانون الأساسي وتوزيعها على القضاة ورجال النيابة والجامعات والمكتبات.

١ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين, حالة اللاجئين في العالم. مرجع سابق. ص: ١٠٥.

المطلب الثالث

مدى أهمية العودة الطوعية باعتبارها أفضل الحلول

تدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع الحكومات والمجتمعات والشركاء الآخرين تيسير العودة الطوعية إلى الوطن فهذا الحل أفضل السبل لعلاج أزمة اللاجئين، وإن أي حل آخر يعد جزئياً ومؤقتاً، وذلك من خلال ضمان تمكين اللاجئين من اتخاذ خيارات حرة وواعية[١]، وأن يسهموا في الجهود التي تقودهم إلى توفير معلومات مستكملة عن البلد والمنطقة الأصلية، والانخراط في أنشطة السلام والمصالحة والالتزام الكامل بعملية إعادة الاندماج وتقديم المساعدة القانونية وغيرها من أشكال المساعدة على العودة ويمكن إعادة اللاجئين إلى أوطانهم إذا تغيرت الظروف في وطنهم الأصلي، ويجوز لدولة الملجأ تشجيع العودة في حال عدم تمكنها من تحمل الأعباء التي يسببها اللاجئون.

وفي ظل غياب كل وسائل الضغط المادي والمعنوي، وتوفر وسائل الحماية المحلية والدولية يعد حل العودة الوعية أكثر الحلول الواقعية للتطبيق لغالبية اللاجئين وخاصة لحالات اللجوء طويلة الأمد[٢].

---

١ نشأت الطالباني, ضحى. مرجع سابق. ص: ١٣٢

٢ حالات اللاجئين طويلة الأمد.(٢٠٠٨). ورقة مناقشة لحوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية, جنيف ص ٢

الفرع الأول

أنماط العودة الطوعية

أولاً: العودة الطوعية المنظمة من قبل المنظمات الدولية:

أدت وكالات عدة وأجهزة دولية دوراً مهماً في تقديم الحماية القانونية للاجئين[١]، إلا أنها تميزت بظاهرة التعدد وضعف الاختصاصات وتداخلها وعدم وجود سياسة متناسقة واستراتيجية مرسومة مسبقاً وواضحة المعالم مما انعكس سلباً على تلك الوكالات وانحصار دورها بصفة أساسية في تنسيق الجهود الدولية لحماية اللاجئين دون أن يكون لها سلطة إجبار الدول على اتخاذ أي إجراء ما لحماية اللاجئين، وتتمثل الواجهة العملية لاهتمام المجتمع الدولي بمشكلة اللاجئين، في إنشاء جهاز دولي يُعنى بشؤونهم وتوفير الحماية الدولية لهم، من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وسنتناول في هذا البحث آلية حماية اللاجئين من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية اللاجئين.

١- دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يخص عودة اللاجئين:

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحمل نفسها مسؤولية حماية اللاجئين الذين هم ضحايا مدنيون للنزاعات المسلحة[٢] وللاضطرابات استناداً لاختصاصاتها ووفقاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني، فتدخل الصليب الأحمر يخص فئات اللاجئين الذين يشملهم القانون الدولي الإنساني، وتسعى اللجنة الدولية في مجال عملها الميداني لزيارة هؤلاء اللاجئين وتوفير الحماية والمساعدة الضرورية لهم.

---

١ في عام ١٩٢١، عينت عصبة الأمم العالم النرويجي فريدجوف نانسن مفوضاً سامياً لها من أجل مساعدة ٨٠٠ ألف لاجئ غالبيتهم من الروس، وفي أثناء حالة الفوضى الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، وفي أعقابها قامت وكالة الأمم المتحدة للغوث والتأهيل بمساعدة سبعة ملايين من اللاجئين، على العودة إلى أوطانهم. وأنشئت وكالة ثالثة، هي المنظمة الدولية للاجئين في عام ١٩٤٦ ،إلا أنها اتخذت اتجاهاً مختلفاً عن سالفتها، فبدل من أن تعيد غالبية اللاجئين إلى أوطانهم، قامت بإعادة توطين أكثر من مليون لاجئ في بلدان جديدة في مختلف أرجاء العالم، راجع: سلام آمانة، رشا. مرجع سابق. ص:٣١.

٢ عتلم, شريف. (٢٠١٤). **دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إنماء وتطوير قواعد القانون الانساني** , مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ص: ٣٥

فقد نصت المادة الرابعة فقرة د. من النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر على أن أحد مهامها هو : ((د. السعي في جميع الأوقات – باعتبارها مؤسسة محايدة تقوم بعمل إنساني، خاصة في حالات النزاعات المسلحة الدولية وغيرها من النزاعات المسلحة وفي حالات الصراع الداخلي– إلى ضمان الحماية والمساعدة للعسكريين والمدنيين من ضحايا مثل هذه الأحداث ونتائجها المباشرة)).

وتجدر الإشارة إلى الدور المهم الذي تلعبه الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر في عمليات المساعدة المقدمة للاجئين والتي تتمثل في إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، وهي ترى بضرورة أن تحدد الدول والمنظمات المعنية موعد وشروط عودة اللاجئين إلى أوطانهم، فمعرفة اللجنة الدولية بالواقع المحلي للبلد الأصلي للاجئين تسمح لها بتكوين فكرة مفصلة وتقديم توصيات بشأن عودة اللاجئين إلى أوطانهم مع ضمان أمنهم وكرامتهم[١].

واللجنة الدولية للصليب الأحمر تعمل بشكل مواز ومكمل لعمل مفوضية اللاجئين في بعض الحالات وقد تعمل بشكل منفرد في ظروف العمليات العسكرية المستمرة، وقد تمارس عملها من خلال التنسيق والتعاون وبشكل متزامن مع عمل مفوضية اللاجئين وتقدم خدماتها بالتعاون مع الدول للبحث عن اللاجئين المفقودين وخصوصا فيما إذا كانت مخيماتهم واقعة بالقرب من الحدود لأعمال العنف.

٢– دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في العودة الطوعية :

تؤدي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دوراً مهماً في ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية الخاصة باللاجئين والعمل على ترويج الاتفاقيات الخاصة باللاجئين وحث الدول على تطبيق القانون الدولي وتوفير المأوى والمساعدات المادية والرعاية للاجئين[٢].

وتسعى المفوضية إلى التماس حلول دائمة لمشكلة اللجوء من خلال تقديم المساعدات العاجلة لهم وخاصة في البلدان التي تعجز عن مواجهة الحالات الطارئة التي يفرضها تدفق اللاجئين، ولذلك تسعى حسب الظروف

---

١ راتب, عائشة.(١٩٩٨). **التنظيم الدولي**. القاهرة : مصر. دار النهضة العربية. ص: ٥٨

٢ – شطناوي، فيصل. **حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني**. دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع. عمان: الاردن. ص: ٢٣٩

والإمكانيات إلى تمكين اللاجئين من الرجوع طواعية إلى بلدانهم[١].

ولقد حددت المفوضية الشروط الواجب توافرها لعد العودة طوعية، وهي:

- الإرادة: أن يكون قرار اللاجئ بالعودة بصورة إرادية.
- النية: أن ينوي اللاجئ من خلال عمله العودة إلى الاستفادة من حماية دولة جنسيته.
- العودة إلى الاستفادة: أن يحصل اللاجئ فعلاً على الحماية في دولة جنسيته[٢].

فتصرف اللاجئ تصرفاً إرادياً وليس تحت الإكراه، يعد مؤشراً على غياب المخاوف لدى اللاجئ واختفائها [٣] ، أما لو كان عمله غير إرادي فإنه يبقى لاجئاً، ففي بعض الأحيان لا يعد استفادة اللاجئ من الحماية الوطنية بمثابة عودة طوعية، كما لو طلب من قنصلية بلده جواز سفر وطنياً، وقد تجبره بعض الظروف الخارجة عن إرادته إلى اللجوء لتدابير الحماية الوطنية، من جانب بلده الأصلي، فهذه الأعمال لا يمكن عدها عودة طوعية إلى الحماية الوطنية ولا تؤدي إلى حرمان شخص ما من وضع اللاجئ[٤].

ويقصد بالنية في الشروط السابقة أن يدل تصرف اللاجئ عن نيته في طلب حماية سلطات بلده الأصلي، وعليه يجب على السلطة المختصة في الدولة المضيفة دراسة كل حالة على حِدة لتتمكن من اتخاذ القرار المناسب في

---

١ إن النظام الاساسي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لم يمنح المنظمة دوراً كبيراً فيما يخص الإعادة الطوعية حيث اكتفى بالقول بأن المفوضية تقوم بمساندة الجهود الحكومية والخاصة الرامية إلى تيسر عودة اللاجئين اختيارياً إلى أوطانهم (الفقرة ٨ ج) ولربما كان ذلك راجع حينئذ إلى أسباب منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي:

أ- السبب الأول: بما أن معظم اللاجئين حينئذ أتو من أوروبا الشرقية كان بالإمكان اعتبار الاهتمام بعودتهم تزكية لسياسة إحدى الدول الكبرى في إطار الحرب الباردة.

ب- السبب الثاني: فيكمن في الحاجة الماسة للدول الاوروبية واميريكا آنذاك لليد العاملة قصد النهوض باقتصادياتها, ولذلك لم تحظ عملية الرجوع الطوعي باهتمام كبير من قبل المجتمع الدولي. للمزيد راجع : نشأت الطالباني, ضحى. مرجع سابق. ص: ١٥٠

٢ محريز محمود, مظهر.(٢٠١٥). **القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتهما باللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء في العراق**. رسالة دكتوراه. العراق. ص :١٤٤.

٣ قاسي حورية، آيت. (٢٠١٤). **تطور الحماية الدولية للاجئين**. رسالة دكتوراه. جامعة مولود معمري – تيزي وزو. كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر. ص: ١٩٤.

٤ سلام آمانة، رشا. مرجع سابق. ص: ٣٤.

ذلك وبعد التأكد من توافر نية العودة الطوعية يجب التحقق من طلب اللاجئ بالعودة قد قوبل بالموافقة من دولة جنسيته، فلا يعد اللاجئ قد عاد إلى الاستفادة من الحماية الوطنية بمجرد أنه قد قدم الطلب إلى سلطات دولة جنسيته.

كما أنه لاعتبار (العودة) هي عودة طوعية وتنتهي بها الحماية الدولية يجب أن يستفيد اللاجئ من حماية وطنية فعلية أي الحماية التي توفرها القوانين الداخلية للدولة في الداخل، أو الحماية التي تقدمها لمواطنيها في الخارج عن طريق الوسائل القنصلية والدبلوماسية.

ويساعد المفوض السامي نيابةً عن المجتمع الدولي دول اللجوء عن طريق تقديم المساعدات اللازمة لتهيئة العودة للأشخاص الذين يرغبون بالعودة إلى أوطانهم، وذلك لعد مشكلة اللاجئين مشكلة دولية لا تستطيع دولة واحدة بمفردها التكفل بالأعباء الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها.

ومن أهم مضمون أعمال المفوضية فيما يتعلق بالعودة الطوعية للاجئين هي:

- نشر المعلومات حول الأوضاع في بلد الأصل وإجراء المقابلات للتأكد من أن اللاجئين الراغبين في العودة قد قرروا القيام بذلك بحرية وإدراك.
- عقد اتفاقيات ثلاثية الأطراف للعودة بين بلد الأصل وبلد اللجوء ومنظمة اللاجئين تحدد آلية العودة بما في ذلك ضمان السماح بدخول العائدين[١].
- تزويد العائدين بالمستندات وتسهيل توفير وسائل نقلهم إلى ديارهم.
- توفير المساعدات الفورية المادية أو المالية، كما يقتضي الأمر، لتمكين العائدين من العودة والاستقرار

---

١ مثال : في عام ٢٠١٥ ،عاد حوالي ٥٠٠٠ لاجيء رواندي إلى ديارهم طواعية، ليرتفع العدد الإجمالي للعائدين منذ عام ٢٠٠٠ لأكثر من.160000 لاجئ, وفي إطار إستراتيجية الحلول الشاملة للاجئين الروانديين، فقد التزمت الدول بتنفيذ عناصرها الرئيسة وإكمال جميع عمليات العودة الطوعية بالكامل في موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر، ٢٠١٧. للمزيد من المعلومات، اطلع على "الاجتماع الوزاري حول إستراتيجية الحلول الشاملة للبيان المشترك للاجئين الروانديين" المفوضية السامية للأمم المتحدة موقعها الرسمي : https://www.unhcr.org/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5c49a93a4

مجدداً خلال المرحلة الأولى ، مثال : ساعدت المفوضية في عام ٢٠١٦ الإيغواريين العائدين من ليبيريا في الاندماج مرة أخرى في بلدهم الأصلي بالاستعانة ببرامج توليد الدخل والتدريب ومعونات البدء ، ووضعت حكومة ساحل العاج عدداً من البرامج لمساعدة العائدين على استعادة الوصول إلى اراضيهم والأطفال إلى مراحلهم التعليمية.

- مراقبة العائدين لضمان تمتعهم بالحماية الكاملة من جانب حكومتهم.
- المشاركة في الجهود الآيلة إلى ضمان إعادة دمج ناجحة[١].

ولا يتم العمل بإعادة اللاجئين طواعية إلا إذا حدث تغير في الظروف التي أدت إلى مغادرة اللاجئ لبلده، وبعد أن تلتزم سلطات بلد اللاجئ بضمان رجوعه في ظروف آمنة ومشرفة تحت مراقبة ممثلي المفوضية ويتطلب الرجوع غالباً منح اللاجئ الوسائل المادية الكفيلة للعودة إلى بلده، وقد يتم توسيع نطاق المساعدة لتشمل إعادة بناء المنازل الفردية والطرق والجسور والآبار والمدارس والعيادات الصحية، وتوفير وسائل النقل وحزمة من المساعدات النقدية أو مشروعات إدرار الدخل والزراعة وغيرها من المساعدات التي تساعده في بناء حياة جديدة[٢].

وتتم هذه المشروعات بمساعدة من لم يغادر البلاد ومساعدة الأشخاص النازحين داخلياً، ويراقب موظفو المفوضية الميدانيون العائدون في الحالات الحرجة، ويتم توفير المساعدة الإنمائية الأطول أمداً من جانب منظمات أخرى، وتتم هذه الوسائل في إطار صفقة تبرم بمشاركة بلد اللجوء و البلد الأصلي تحت إشراف المفوضية ومشاركة منظمات دولية أخرى في بعض الأحيان، خاصة المنظمات التي تضع مشاريع سريعة لإدماج

---

١ الوالي، عبد الحميد. **المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تحديات دائمة في مواجهة معضلة اللجوء**، بحث منشور. مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية. جامعة اليرموك. الأردن. ص ٦٤.

٢ ساعدت المفوضية اللاجئين البنغال سنة ١٩٧٢ في العودة الطوعية ، والسودانيين إلى جنوب السودان ، فضلاً عن جماعات مختلفة من اللاجئين في كل من بنجلاديش وباكستان في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ ، ومع حصول الأقاليم الخاضعة للانتداب البرتغالي في افريقيا على استقلالها تولت المفوضية إعادة مئات آلاف من اللاجئين إلى غينيا بيساو في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٩ ، وموزمبيق وانجوال في عامي ١٩٧٩ و١٩٧٦ ، كذلك فقد وضعت المفوضية برامج في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥ لإعادة اللاجئين الزائيريين من انجوال والالجئين من بورما المتواجدين في بنجالديش كما قامت المفوضية بتنفيذ برنامج في نهاية عام ١٩٧٥ لإعادة حوالي ١٦٦ الف لاجئ إلى نيكاراجوا .للمزيد راجع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. حالة اللاجئين في العالم. مرجع سابق. ص: ١٥٤

اللاجئين في بلدهم، لأن هناك اعتقاد راسخ عززته التجربة وهو أن العودة إلى الوطن لا يمكن أن ينجح إلا إذا كان مصحوباً بمشاريع إعادة الإعمار وإعادة إدماج في المجتمع.

ويبقى اللاجئون بعد عودتهم إلى ديارهم يتمتعون بالمتابعة من قبل المفوضية إلى حين ضمان الاستقرار في البلد الأصلي وتوفر الحماية[١]، حيث يتمتعون بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يتمتع بها المواطنون والهدف في المتابعة هو المساهمة في ضمان عودة ناجحة على المدى الطويل، وتحسين العلاقة بين العائدين ودولتهم، والسعي لتوفير الحماية الوطنية بشكل كامل وسريع، حتى لا يصبحوا عرضة للعقوبات أو العنف أو أن يمنعوا من الاستفادة من المرافق العامة، لكن لا يعني ذلك منحهم امتيازات أو مستوى معيشي أفضل من باقي السكان، كما يجب توفير معلومات عن الاستقبال المعد لهم، والتوقعات بالنسبة لإعادة دمجهم في المجتمع الأصلي، فاللاجئون يرغبون في معرفة ما إذا كان لهم الحق في استعادة أراضيهم ومساكنهم وما هو نوع وكمية الدعم المادي الذي سيحصلون عليه والذي سيأخذونه معهم وتنعكس أهمية هذه المتابعة من قبل المفوضية على اللاجئين الذين مازالوا في بلد الملجأ، إذ إن المعلومات المتحصل عليها المتمثلة في (توفير الحماية الوطنية، والمساعدات، والحقوق، وحسن المعاملة...الخ) بفضل متابعة إدماج العائدين، تسمح لهم باتخاذ قرار بشأن عودتهم المرتقبة وهم على علم كامل بالوضع وبالظروف المحيطة ببلدهم[٢].

- معايير مشاركة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في العودة الطوعية:

ينظر بعين الاعتبار إلى استعداد المفوضية على أساس جيد لدعم الدول بناءً على طلبها في محاولتها لإعادة الأشخاص الذين يتبين عدم حاجتهم إلى الحماية الدولية، وخاصة عند مواجهة المعوقات في العودة، شريطة أن تكون مشاركة المفوضية لا تتعارض مع ولايتها الإنسانية الهادفة إلى توفير الحماية الدولية للاجئين.

---

١ الوالي، عبد الحميد. مرجع سابق. ص: ٦٦

٢ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. مرجع سابق. ص: ١٦٥.

وتماشياً مع النتيجة السابقة، ووضع خبرة مكاتب المفوضية في الحسبان، تحدد المعايير التالية ما إذا كانت قادرة على الاستجابة على نحو إيجابي لطلب المساعدة:

- أن يكون لمشاركة المفوضية أثر يعود بالنفع على تأسيس اللجوء وحماية الأشخاص المعنيين باهتمامها، وينبغي أن لا تتعارض هذه المشاركة مع مهمة الحماية الدولية الأساسية المسندة لها، أوبصورة أعم، أن لا تتنافى مع سماتها الإنسانية وصبغتها غير السياسية.
- توجد منظمات أو وكالات أخرى في البلد المضيف أو البلد الأصلي قادرة على تنفيذ مهمة الدعم المطلوبة على نحو مناسب وملائم[١].
- أن تطلب الحكومة المضيفة المعنية مشاركة المفوضية وأن يوافق البلد الأصلي عليها، وتكون هذه المشاركة في إطار عمل محددة، وحيثما يكون ذلك ممكناً، يتم من خلال اتفاق كتابي[٢]، وفي بعض الحالات، قد يكون جزءاً من نهج شامل مثل خطة النقاط العشر.

تقوم المفوضية بدور داعم أو ميسر، وتظل مسؤولية إعادة الأشخاص بطريقة تحترم حقوقهم وكرامتهم على عاتق الدولتين المشتركتين {البلد المضيف والبلد الأصلي} ويتضمن ذلك ضمان بذل جهود كبيرة لتنفيذ العودة على أساس طوعي من البداية وأن يكون الاعتبار الأول لعودة الأطفال هو تحديد المصالح الفضلى لهم[٣].

ويعاد الأشخاص اللاجئين الذين تبين عدم حاجتهم إلى الحماية الدولية إلى بلدهم الأصلي أو بلد ثالث يحق لهم دخوله و الإقامة فيه، ولا تدعم المفوضية عامةً العودة إلى بلدان العبور حيث يترك الأشخاص في مأزق قانوني.

ويتعين على المنظمة أن تدرس حالة أي لاجئ قد تتعرض حياته وحريته للخطر إذا أجبر على العودة. وضمان توفير الحماية المستمرة لمثل هؤلاء الأفراد، سواء في بلد ملجئهم الاول أو في دولة أخرى.

ويجب ان تقتنع المفوضية أن العودة سوف تكون بأسلوب آمن وكريم وأن الترتيبات الملائمة قد اتخذت من اجل

---

١ شطناوي، فيصل. مرجع سابق. ص: ٢٥٦

٢ عتلم, حازم. مرجع سابق. ص: ٤٩

٣ خير الدين، لياس. مرجع سابق. ص: ١٤٥

الاستقبال، وإعادة دمج العائدين.

وأخيراً تحاول المفوضية ضمان أن اللاجئين الذين عادوا بسبب خضوعهم لنوع من الإكراه، يمكنهم فيما بعد مغادرة بلادهم والسعي للجوء في مكان آخر إذا وجدوا أنه من المستحيل البقاء بصورة آمنة بالوطن[١].

- **الفوائد المحتملة من مشاركة المفوضية في العودة الطوعية:**

إذا افترضنا الوفاء بالمعايير السالفة الذكر، تكون لمشاركة المفوضية في إعادة الأشخاص غير المحتاجين إلى الحماية الدولية فوائد تعود على الأفراد والبلدان المضيفة والبلدان الأصلية

الأفراد:

يستفيدون من العودة الميسرة التي تميل كونها طوعية، فضلاً على كونها منظمة ولا تخلو من الطابع الإنساني الذي يحترم حقوق الإنسان وكرامته[٢].

وقد يحصلون على معلومات أفضل بشأن الوضع في البلد الأصلي، ويحصلون على خدمات ومساعدات لإعادة إدماجهم وقد يحصلون على دعم مالي لعودتهم إلى بلادهم الأصلية واندماجهم فيها.

البلدان المضيفة:

قد تستفيد من تحسين الإدارة الفعالة لإجراءات تحديد مركز اللاجئ الخاصة بملتمسي اللجوء وقد تشهد انخفاضاً في عدد القضايا الناشئة عن الإقامة المستمرة لملتمسي اللجوء المرفوضين الذين لا يتمتعون بوضع قانوني مضمون، الأمر الذي قد يؤدي إلى مشكلات اجتماعية، ويسهم في الرؤى العامة السلبية تجاه عملية اللجوء، ويصبح مؤرقاً للعلاقات السياسية بين البلدان من خلال التحركات الثانوية.

مما يجعل الضغوط مخففة على مرافق الاستقبال، ونتيجة لذلك، تتحسن ترتيبات استقبال ملتمسي اللجوء.

---

١ السعيد، رابح. مرجع سابق. ص: ١٤٢

٢ عامر, صلاح الدين. مرجع سابق. ص: ٧٣

البلدان الأصلية:

قد تستفيد من دعم مناقشات الاستراتيجيات الشاملة التي تهدف إلى العودة المستدامة فضلاً عن تطوير بدائل للمغادرة غير النظامية عن طريق المساعدات المالية والتنمية المجتمعية على سبيل المثال أو الاتفاق على العودة المرحلية[١].

أما عن الإجراءات التي تتخذها المفوضية في إطار العودة الطوعية فهي :

١- الإعداد للعودة في البلد المضيفة:

تقوم المفوضية بتحديد الأشخاص اللاجئين الذين يتبين عدم حاجتهم إلى الحماية الدولية للراغبين في العودة إلى بلدانهم الأصلية، وتحيلهم إلى الجهات الفاعلة المناسبة (المنظمات الوطنية).

وتقدم المساعدات إلى البلدان المضيفة، بالتعاون مع الشركاء، لتلبية احتياجات الأشخاص الذين يتبين عدم حاجتهم إلى الحماية الدولية ريثما يعودون.

والدعوة إلى القيام بأنشطة في البلد المضيف من شأنها تمكين العائدين عن طريق إكسابهم مهارات تجعل من عودتهم فيما بعد عودة مستدامة وفعالة عن طريق التعاون مع المنظمات المجتمعية التي تمثل العائدين أو جماعات محددة منهم مما يرغبون في تقديم الدعم لعملية العودة.

إضافة إلى إخطار السلطات بالاحتياجات الخاصة لبعض الأفراد (مثل ضحايا الاتجار بالبشر، وذوي الإعاقة) وتعزيز إصدار الوثائق والشهادات الدالة على الحالة المدنية و تقديم معلومات حول التطورات في البلد الأصلي (في مجال العودة إن أمكن) وذلك بالتعاون مع وكالات أخرى إلى أقصى حد ممكن.

والتشجيع على وضع قواعد للسلوك وتبادل أفضل الممارسات لضمان تنفيذ العودة بما يتماشى مع المعايير الدولية والعمل على المراقبة السابقة للمغادرات في المطارات ونقاط المغادرة الأخرى للتأكد من أن الظروف والإجراءات تتوافق مع المعايير الدولية.

---

١ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. مرجع سابق ص: ١٢٢

وقد تكون هذه المراقبة بالتعاون مع الشركاء مثل المنظمة الدولية للهجرة أو بالتمويل المقدم من مصادر الدول المضيفة[١].

٢- تيسير التعاون بين الدول:

- تيسير الحوار والتعاون بين الدول المضيفة والبلد الأصلي وتعزيز الترتيبات التعاونية الشاملة التي تضمن السلامة والكرامة، واحترام معايير حقوق الإنسان الدولية، وتضع مصالح كلا البلدين موضع الاهتمام.
- تيسير إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لقبول الدخول إلى أراضي الدولة مرة أخرى أو الأشخاص إلى محل إقامتهم الاعتيادية، على أن تشمل ضمانات كافية للحماية.
- تيسير الاتفاق على العودة المرحلية لإدارة الأعداد الكبيرة من العائدين.
- تعزيز مبدأ المسؤولية الدولية عن المواطنين العائدين، وكذلك مبدأ التقليل من انعدام الجنسية.

٣- المساعدة في إعادة الإدماج:

تجمع المفوضية معلومات حول الوضع في البلد الأصلي وإمكانيات المساعدة في إعادة الإدماج عند العودة وتقديم هذه المعلومات إلى العائدين ، والعمل بكونها جهة لاتصالات المبادلات العائدين والبلد المضيف والبلد الأصلي والمساعدة على معالجة المشكلات التي تواجه العائدين.

وتعمل في بعض الحالات على تقديم المساعدات عند العودة، وخاصة للأشخاص عديمي الجنسية وذوي الاحتياجات الخاصة و النظر في توسيع نطاق برامج إعادة الإدماج الخاصة باللاجئين لتشمل الأشخاص الذين يتبين عدم حاجتهم إلى الحماية الدولية.

---

١ الزعبي، فاروق. مرجع سابق. ص: ١٤

وعليه نجد أن عودة اللاجئين الذين يتبين عدم حاجتهم إلى الحماية الدولية تمثل تحديات لعديد من الدول والأفراد المتضررين[١]، ولا توجد عقبات مطلقة أو أساسية أمام ولاية المفوضية فيما يتعلق بمشاركتها الاختيارية في عودة مجموعات محددة.

وإنما حقيقة الأمر أنه توجد مزايا لمشاركة المفوضية في عملية العودة، إلا أنه ينبغي قياس هذه المشاركة دائماً مقارنةً بالأوضاع العامة السائدة في البلدان المعنية بالعودة المتوقعة.

ثانياً: العودة المنظمة ذاتياً:

هناك خصوصية أخرى لحركات الإعادة الكثيرة نجدها في مدى كونها حركات منظمة من جانب اللاجئين أنفسهم والذين يفتقرون إلى القيادة المحكمة البناء والمسيّسة.

والعودة الطوعية التلقائية هي حركات تجري في غيبة الدعم المقدم دولياً إما لأنه في أغلب الأحيان تكون الموارد اللازمة لهذا النوع من الحركة غير متوافرة، أو قد لا يكون اللاجئون أنفسهم راغبين في انتظار برنامج ترتبه المفوضية، أو يفضلون ببساطة العودة إلى وطنهم بالطريقة التي جاؤوا فيها، اعتماداً على قدراتهم الذاتية، وهذا ما تم ذكره بتقرير أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في /حزيران ١٩٩٦ م/ حول أفغانستان، أن نحو ثلاثة ملايين لاجئ عادوا إلى البلاد، على مدى السنوات الثلاث السابقة[٢].

وقد أنجزت هذه الحركة دون الاستعانة بعملية لوجستية منظمة عبر الحدود، وبدون معونة شاملة من جانب المفوضية للإعادة والدمج، وبدون توافر جهود إعادة التأهيل، والبناء الكبرى التي تؤديها وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة في مناطق العودة[٣].

علماً أن فكرة (العودة التلقائية) ليست مفيدة دائماً، فهي قد تحرم السكان الذين عادوا إلى وطنهم بطرقهم الخاصة من الاستفادة من بعض أشكال المعونة المخصصة دولياً لإعادة دمجهم لدى عودتهم في مجتمعهم.

ففي رواندا (على سبيل المثال)، ورد أن كثيراً من اللاجئين دفنوا أدواتهم في الأرض، وأخفوا إمداداتهم من البذور

---

١ عامر, صلاح الدين. مرجع سابق. ص: 78

٢ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. حالة اللاجئين في العالم : بحثاً عن حلول. مرجع سابق. ص: ١٣٢

3 Mayne et al, Mid-term review of UNHCH programme for reintegration assistance in Afghanistan , UNHCH , Geneva , June 1996 , p.1

عندما غادروا إلى تنزانيا وزائير، وذلك حتى يمكنهم الحصول على بعض المدخلات الزراعية الأساسية إذا ما أمكنهم العودة في المستقبل القريب.

والنموذج السائد، بطبيعة الحال، أن اللاجئون يخططون لعودتهم واندماجهم من جديد حال وصولهم إلى مكان آمن[١].

فاللاجئون الراغبون بالعودة يعدون في أثناء وجودهم في المنفى خططاً مدروسة ليقللوا لأدنى حد الصعوبات التي قد يصادفونها، والمخاطر التي ينبغي لهم مواجهتها عندما يعودون أخيراً إلى أرض الوطن، ومع انحسار النزاع في وطنهم، يبدأ اللاجئون المقيمون في المخيمات ببذل جهود إضافية لجمع قدر من رأس المال سواء أكان عن طريق التجارة أو عن طريق العمل العرضي أو حتى بإدخار بعض حصصهم وبيعها، وفي الوقت نفسه ممكن لأحد أفراد الأسرة، (عادةً الذكور من الكبار والمراهقين)، يعودون إلى الوطن فترة قصيرة من الوقت، وذلك لإثبات حقوقهم في الأراضي، وإجراء اتصالات بالأصدقاء والأقارب[٢].

وفي أحيان كثيرة هؤلاء العائدون إلى الوطن المؤقتين يشرعون أيضاً في تمهيد أراضيهم الزراعية وفي إقامة مأوى بسيط يستطيعون البقاء فيه، في زياراتهم القادمة عبر الحدود.

وبصفة عامة، فإن الأسر اللاجئة تفضل العودة إلى الوطن على مراحل، بحيث يكون أضعف أفراد الأسرة آخر من يتحرك، وذلك حتى يمكنهم من تحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات المتاحة في دولة اللجوء، والاستفادة من الاستعدادات التي تؤدى لصالحهم في وطنهم، أما أولئك الذين نجحوا في الحصول على نوع من أنواع العمل في دولة اللجوء، فكانوا ينزعون أيضاً إلى تأخير عودتهم، وذلك لتوفير أقصى قدر من المال في حوزتهم عندما ينتقلون في النهاية للإقامة الدائمة في بلادهم وهناك كثير من اللاجئين الذين يعودون إلى بلادهم بالرغم من أنه لم يستتب السلام الكامل فيه بعد.

وعليه فإن أغلبية عمليات الإعادة تحدث في أثناء النزاع من دون وقوع حدث سياسي حاسم مثل إجراء انتخابات

---

١ السعيد, رابح. مرجع سابق. ص: ١٤٨

٢ أبو الوفا, أحمد. (٢٠٠٣). **الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الانساني**. دليل للتطبيق عل الصعيد الوطني. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. القاهرة:مصر. ص: ٦٢

أو التوصل إلى اتفاق سلام وبدون حدوث تغيير جوهري في النظام أو في الظروف التي تسببت بالهروب أصلاً.

وفي حالات كثيرة يعود اللاجئون إلى أوضاع النزاع وعدم الاستقرار لأنهم يشعرون بأن العودة في صالحهم، حتى وإن لم تكن الظروف آمنة تماماً في الوطن[١]، وبالتالي فإن حركات الإعادة كثيراً ما تمثل محصلة عملية لاتخاذ القرار يتخذ بعناية، حيث يزن الأفراد والأسر والجاليات الفوائد المترتبة على التحرك أو البقاء، والاعتبارات المؤثرة في قرار العودة قد لا تكون دائماً واضحة على الفور للمراقب الخارجي.

فقد عانت أفغانستان على سبيل المثال فترة لا تكاد تنقطع من النزاع المسلح منذ الانسحاب السوفييتي عام ١٩٨٨م، ومع ذلك فإن أعداد كبيرة من اللاجئين استمرت في ترك الأمن في باكستان، ليعودون إلى ديارهم، وقد يبدو للعديد من الأفغان أن غياب حكومة مركزية مستقرة، لا يمثل مثبطاً كبيراً للعودة، ما داموا يعودون إلى جزء من بلادهم، يسيطر عليه فصيل قادر على بسط بعض الحماية عليهم[٢].

ويمكن لقرار الإعادة في ظل ظروف النزاع أن يتأثر أيضاً باعتبارات سياسية أكثر تحديداً، فلاجئو السلفادور عادوا من هندوراس إلى موطنهم حتى قبل عودة السلام، وذلك مع العِداء البالغ من جانب السلطات تجاه العائدين، ويمكن اعتبار أن قرار اللاجئين بالعودة بصورة جماعية إلى بلد لم يكونوا مرغوبين فيه، هو في الواقع مظهر مدروس بعناية، من مظاهر مقاومة النظام القائم، وبالتالي فهم ذهبوا إلى الوطن وهم يعتقدون بأن اللحظة قد حانت لكي يساهموا بكونهم أكثر تنظيماً مما سبق في النضال السياسي ضد الحكومة والعسكريين.

ثالثاً: العودة الطوعية المنظمة من قبل الحكومات المضيفة :

إذا أراد اللاجئ العودة طوعياً إلى بلده فإن الحكومات المضيفة ستساعده على ذلك، فهناك العديد من الدول وخاصة الدول الأوروبية تقدم العديد من البرامج المدعمة من قبل الحكومات لمساعدة اللاجئين في العودة طوعياً إلى وطنهم وبناء حياة جديدة، وتشمل هذه المساعدات تغطية تكاليف السفر وتوفير بدلاً للنقل إضافة إلى مساعدة مادية تشمل مبلغاً مالياً للبدء بحياة جديدة اعتماداً على جنسية اللاجئ، وتقوم الحكومات بإنشاء مراكز

---

١ أبو الوفا, أحمد. **الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الانساني**. مرجع سابق. ص: ٧٠

٢ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين. مرجع سابق. ص:٣٢

استشارية حول العودة الطوعية، وتكون هذه المراكز منتشرة في جميع أنحاء الدول المضيفة[١]، ففي ألمانيا قد تكون هذه المراكز حكومية أو مستقلة، ويمكن أن تكون تابعة للإدارة سواء على المستوى المحلي أو على مستوى الولاية الاتحادية، مثل مكتب الشؤون الاجتماعية (sozialamt)، أو مكتب شؤون الأجانب (Auslanderbehorde)، أو المنظمات الخيرية أو المراكز الاستشارية المتخصصة حول العودة الطوعية، وهذه الاستشارات حول العودة تمنح بشكل فردي وغير ملزم أو متغير.

وهناك بعض الشروط التي يجب على اللاجئ أن يستوفيها ليستفيد من مساعدة الحكومات المضيفة له بالعودة طوعاً إلى بلده، ومنها:

١- أن يكون لديه النية طوعياً بمغادرة البلد المضيف دائماً.

٢- ألاّ يمتلك القدرة على تغطية تكاليف عودته المالية بنفسه.

٣- أن يكون بحوزته وثيقة سفر صالحة أو يطلب منهم مساعدته للحصول عليها.

٤- ألاّ يكون خلال السنوات السابقة لوجوده قد استفاد من مساعدة العودة.

٥- أن يكون اللاجئ موافقاً على إنهاء العمل بتصريح الإقامة الخاصة به وإغلاق ملفه الخاص باللجوء قبل المغادرة.

٦- ألاّ تمتلك الحكومة المضيفة أي اعتراض على مغادرة اللاجئ أراضيها[٢].

وفي السنوات الأخيرة انتشرت برامج « المساعدة على العودة الطوعية » في جميع أنحاء أوروبا والعالم الغربي، وعلى الرغم من أن برامج المساعدة على العودة الطوعية الأفضل على نحو جلي للترحيل، كان للمنظمات وللحقوقيين تحفظات على تلك البرامج من حيث تصنيفها المضلل وغياب مبدأ الطوعية الحقيقية بها.

وقد يرحب أغلب اللاجئون الراغبون في العودة الطوعية إلى أوطانهم بخيار برنامج المساعدة على العودة

---

١ السعيد, رابح. مرجع سابق. ص: ١٠٠

٢ نشأت الطالباني, ضحى. مرجع سابق. ص: ٧١

الطوعية ولكن عندما تلوح في الأفق برامج العودة القسرية جنباً إلى جنب مع برامج العودة الطوعية، يتقلص مفهوم الطوعية.

ولذلك فالطريق الوحيد لتجنب النظر لبرنامج المساعدة على العودة الطوعية على هذا النحو وإدراك فوائده، المحافظة على انفصاله مؤسسياً عن هيئة العودة القسرية، وتنصح الحكومات الملتزمة بحماية اللاجئين من العودة القسرية بمراعاة ذلك عند وضع برامج جديدة للمساعدة على العودة الطوعية[١].

ومن الواضح أن المبدأ الذي يدعم إنشاء برامج المساعدة على العودة الطوعية تشوبه مشكلات كبيرة، سواء من وجهة نظر القانون أو من وجهة نظر سياسة حقوق الإنسان، فهو يضع الجهات الفاعلة الدولية مثل مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في موقفٍ صعب مع الحكومات الوطنية، كما أن قرار العودة الطوعية غالباً لا يكون بيد الأشخاص أنفسهم، وغالباً ما يعودون إلى مناطق ما زال النزاع فيها فيواجهون صعوبات ومصاعب إضافية واضطهاد وقد يواجهون مزيداً من التهجير.

لذلك على الحكومات الوطنية ومفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة إلى إعادة النظر في برامج الإعادة الطوعية ، لأنه لن يكون هناك سلام دائم دون مبادرات لحل مشكلة اللاجئين.

---

١ أبو الوفا, أحمد. الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الانساني. مرجع سابق. ص: 85

الفرع الثاني

نتائج واجراءات العودة الطوعية

أولاً: النتائج المترتبة على العودة الطوعية :

١- ضمانات الحق في استرداد المساكن والممتلكات:

يعد رد الملكية أمراً أساسياً لنجاح عودة وإعادة إدماج كل من اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً على السواء، وبدونها تدوم صور الظلم وتبقى النزاعات الكامنة وراءها دون حسم [١]، ويرتبط رد الملكية بجميع أوجه العودة الناجحة (الحماية والقانون والنظام و والمصالحة وبناء السلام واستعادة سبل الرزق، وتدعيم القدرة المؤسساتية المحلية)، وفوق كل هذا تأتي الفرصة لدفن نزاع الماضي والعمل نحو المستقبل الذي يشوبه السلام، والملكية الخاصة التي تقرها المادة /١٧/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مفهوم يدركه الأفراد في معظم المجتمعات ويلتزمون به بحرص شديد.

ولكن يبقى تحديد الملكية أو حق استخدامها وإثبات هذا الحق بالأمر الصعب في دول مزقتها الحرب مثل أفغانستان حيث أصبحت عمليات اغتصاب الممتلكات هي القاعدة، بحيث من الممكن أن تكون طبيعة تحديد حق الملكية وغيرها من الحقوق المرتبطة بالأرض والسكن عملية اعتباطية، وحيث إن المؤسسات تكون في حالة ضعف شديد لتتمكن من تحديد حدود الملكية أو توفير دليل قاطع وغير مثير للجدل على التمتع بحق الملكية.

ويتأثر بكل ذلك بوجه خاص كل من اللاجئين والمهاجرين، لأن فقدان الحقوق بما في ذلك حقوق الملكية، يشكل سبباً وراء فرارهم أو السبب الرئيس وراء عدم قدرتهم على العودة إلى ديارهم، ولأجل وضع نهاية للجوء يجب التحرك نحو سلام دائم، ومن الضروري معالجة أمر فقدان كل من الحقوق المتعلقة بالملكية والسكن والأرض[٢].

والمهمة الأولى لإعادة الحقوق الخاصة بالملكية هي جمع مطالبات الملكية وتصنيفها إلى حالات يمكن بسهولة التحقق منها (ومن ثم يمكن على الفور اتخاذ قرارات بشأنها) وحالات تكون فيها الملكية محل نزاع وفي

---

[١] شطناوي, فيصل. مرجع سابق. ص: ١١٢

٢ عتلم, حازم. أصول القانون الدولي العام. مرجع سابق. ص: ٩٥

الحالات الأخيرة هناك حاجة للاتفاق على صيغة بالنسبة للكيفية التي يتعين بها تحديد الملكية، ومن المهم تحديد الأسرة التي لها حقوق تاريخية بالنسبة للحقوق المتنازع عليها والملاك واللاحقين الذين يستحقون المطالبة المبررة بالتعويض، ويتعين صياغة درجات التعويض بطريقة موحدة وشفافة حتى لا يشعر الناس من خلال حملة إعلامية فعالة لتمهيد الطريق بأنهم أصبحوا ضحية للمحسوبية والبيروقراطية ويدركون تماماً بدلاً من ذلك أنه تم معالجة قضيتهم بطريقة موحدة في جميع أنحاء البلاد [١]، وحتى في الحالات التي لا يستطيع فيها المطالبون إثبات حقوق الملكية أو شغل المكان بسبب عدم توافر المستندات، من المهم إيجاد صيغة يمكن بها إقامة الدليل، وفي الحالات التي تكون فيها الملكية محل نزاع من الضروري أن تكون هناك آليات قانونية أخرى للتحكيم بين المتنازعين، وسوف تستغرق عملية إعادة الملكية في حالات الحقوق المتنازع عليها أو في الحالات التي يرفض فيها شاغلوا الملكية من إخلائها، بسبب عدم توفر مكان آخر يتوجهون إليه، بعض الوقت.

والمهم هو أن تستخدم الآلية المقررة في التشريع الوطني حيث يجب أن تكون إجراءات التنفيذ وطنية لمواجهة هذه القضايا.

مثلاً في أفغانستان تعد رد الملكية أكثر تعقيداً وإثارة للنزاع ، فإن قوانين حيازة الأرض معقدة، وغير مؤكدة وغير كاملة ولا يمكن تنفيذها.

وما تزال كثير من أوجه ذلك النمط من القوانين لرد الملكية محل نزاع وقد أدت دوراً غير معترف به في إثارة النزاعات.

ومن الواضح أن الحجم الهائل لهذه المشكلة يؤكد على أنه من الضروري أن تكون هناك عملية إعادة صياغة أساسية لتشريع الملكية للتوصل إلى حل دائم وطويل الأجل للمشكلة يجمع بين المصالحة وإعادة الملكية وإعادة التخصيص ويشتمل على تعويض عادل للذين لا يحصلون على ملكية، علماً أنها ستكون مهمة هائلة، وسوف

---

[١] الرشيدي، أحمد. (٢٠٠٣). **حقوق الإنسان**. ط:١. دارسة مقارنة في النظرية والتطبيق. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة: مصر. ص: ٣١٥.

يستغرق تنفيذها سنوات، ويجب حتى على المجتمع الدولي تقديم المساعدة.

و أفضل طريقة لضمان حقوق الإسكان والأراضي والملكية عند إعادة الإعمار هو أن يتم النص عليها في اتفاقيات السلام ، ويعد حق العودة واسترداد الممتلكات في مدينة موستار في البوسنة والهرسك مثال على ذلك ، فقد أعطت اتفاقية دايتون للسلام عام ١٩٩٥ للاجئين والنازحين في البوسنة والهرسك "حق العودة" و"حقهم في استعادة ممتلكاتهم التي حرموا منها في ظل الأعمال القتالية منذ عام ١٩٩١، وتعويضهم عن أي ممتلكات لا يمكن استعادتها ". وقد وضعت في عام ١٩٩٩ استراتيجية شاملة لإعادة الممتلكات إلى أصحابها وتم تطبيقها عن طريق خطة تنفيذ قانون الملكية المشتركة بين الوكالات (PLIP) التي أشرف عليها مكتب الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقانون الإجراءات الجنائية. وقد انتهى الشطر الأكبر من خطة تنفيذ قانون الملكية في أواخر عام ٢٠٠٦.

تم في هذه العملية تقديم أكثر من ٢٠٠ ألف مطالبة لاستعادة حقوق السكن والممتلكات وحقوق الإيجار، وتم قبول أكثر من ٩٤ ٪ من المطالبات.

لذلك ينظر إلى البوسنة والهرسك كتجربة جيد لكيفية معالجة قضايا حقوق الملكية المعقدة التي تنشأ بعد نزاع طويل. أيد نظام قانون الملكية مبدأ استعادة الحقوق التي كانت موجودة قبل الهجرة القسرية، وهو يضع حقوق العائدين فوق أي حقوق شغل للملكية حدثت لاحقا. لم تستطع السلطات المحلية إنكار حقوق الإيجار المرتبطة بالشقق في الملكية الاجتماعية، حتى إذا لم يكن المستأجرون يعتزمون العودة أو تم افتراض أنهم تخلوا عن شققهم لأسباب غير الحرب[١].

٢- إعادة دمج العائدين وبناء السلام:

كثيراً ما تتردد عبارات ومفاهيم إعادة اندماج العائدين، وبناء السلام، ولكنه نادراً ما يجري تعريفها، حيث إنه يمكن عدّ إعادة الدمج بمثابة عملية تمكن السكان اللاجئين وغيرهم من أبناء مجتمعهم من التمتع بدرجة متزايدة باطراد

[١] للمزيد راجع :
https://www.recover-urban-heritage.org/international-law-on-housing-land-and-property-rights/?lang=ar

من الأمن البدني والاجتماعي والقانوني والمادي عند عودتهم إلى وطنهم، وبالإضافة إلى ذلك فإن إعادة الدمج تحمل في طياتها تآكلاً وفي النهاية اختفاء أي عمليات تمييز ملحوظة تفرق بين العائدين، والمواطنين خاصةً فيما يتعلق بوضعهم الاقتصادي /الاجتماعي/ القانوني، والتأكيد على حقهم بالحصول على جنسية دولتهم[١].

وبناء السلام من ناحية أخرى يشير إلى عملية تستهدف عودة الحماية الوطنية وسيادة القانون، كما تعني بمزيد من التحديد غياب العنف الاجتماعي والسياسي وتأسيس الإجراءات القانونية القضائية الفعالة، وتطبيق الأشكال التعددية للحكم، والتوزيع العادل للموارد، ولقد أصبحت مسألة إعادة دمج العائدين في السنوات الأخيرة واحدة من أهم البنود على جدول أعمال الأنشطة الإنسانية الدولية، تجتذب اهتماماً لا يقتصر على المنظمات الإغاثية والتنمية وحقوق الإنسان، وإنما اهتمام كبار صانعي القرار العسكري والسياسي.

وقد جاءت إحدى المظاهر الأولى لهذا الاتجاه عام ١٩٨٧م، حينما التقى معاً قادة دول أميركا الوسطى، في محاولة لحل النزاعات المسلحة التي دمرت الإقليم، ونادى الإعلان الصادر عن اجتماع القمة بانتهاج نهج متكامل وإقليمي للمشكلة، واعترف صراحة بأنه (لن يكون هناك سلام دائم بدون مبادرات لحل مشكلة اللاجئين والعائدين والأشخاص اللاجئين)، ومن أبرز الأمور، أنه منذ صياغة هذا الإعلان، أصبحت كل اتفاقية تقريباً من اتفاقيات السلام المبرمة في سائر أنحاء العالم تتضمن أحكاماً تتعلق بعودة اللاجئين وإعادة دمجهم.

وطبقاً للعبارات الواردة في ورقة للمناقشة للبنك الدولي (أنه طالما بقيت نسبة مهمة من جماهير المجتمع لاجئين، فإن النزاع لم ينته بعد، ولن يكون هناك أمل في عودة الحياة إلى طبيعتها حتى تتمكن غالبية اللاجئين في دمج أنفسهم من جديد في مجتمعاتهم)[٢].

وتوحي هذه العبارة، أن حركات اللاجئين وغيرها من حركات النزوح القسري تمثل انحرافاً، وهي عرض لوضع تكون فيه الدولة غير قادرة على حماية مواطنيها، وحيث تكون مجموعات من المواطنين غير قادرة على العيش في سلام جنباً إلى جنب.

---

١ عبد المنعم رياض, فؤاد. مرجع سابق. ص: ٥٦

2 Holtzman , (post-conflict reconstruction) Environment Department Work in Progress, World bank , Washington , DC ,1995, p . 15

ولذلك فإن الإعادة الطوعية وإعادة دمج السكان الذين انتزعوا من جذورهم بالعنف، تمثل مظهراً مهماً للعملية بحيث تعود الحماية الوطنية ويتعزز الأمن الإنساني.

وحيث إنها تمثل شكلاً ملموساً جداً من التقدم، فإن العودة الطوعية للاجئين يمكن أن يكون لها تأثير مهم في الثقافة العامة في عملية بناء السلام.

وقد أثبتت التجربة في عدد من بلدان ضحايا النزاعات أن الرجال والنساء العاديين، يعدّون عودة الأقارب والأصدقاء سالمين ممن كانوا لاجئين ويعيشون في المنفى لسنوات عديدة، تجربة عاطفية مؤثرة، وذات مغزى أعمق من أي عدد من اتفاقيات السلام الرسمية، وقرارات الأمم المتحدة[١].

وفي المقابل فإن الانتقال من الحرب إلى السلام قد يتعطل وقد تتقوض الثقة العامة في عملية بناء السلام إذا لم يتمكن السكان اللاجئون العائدون من الاندماج من جديد بنجاح في مجتمعهم الخاص.

وعندما يستحيل على العائدين تأسيس أسباب جديدة للعيش ويضطرون إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانية، وعندما يعرضون إلى مضايقة من جانب السلطات وللتمييز من قبل مواطنيهم، تكون احتمالات السلام المستديم حينذاك قد ضعفت حتماً.

ومع أن المشكلات التي يواجهها اللاجئون العائدون ليست مشكلات حديثة، إلا أن حدتها قد زادت، فالعديد من اللاجئين عادوا إلى دول لا تزال هشة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وبالتالي فإن القدرة على إعادة دمج العائدين قد تكون غير فعالة.

وعليه أكدت المفوضية في جهودها في تخفيف حدة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الخطرة التي يواجهها العائدون بالحاجة إلى توفير معونات في صورة تتعدى الحزمة التقليدية من معونة الإعادة، وبرنامج توزيع الأغذية قصير المدى.

---

١ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . حالة اللاجئين في العالم : بحثاً عن حلول. مرجع سابق. ص: ١٠٦

وإن افتراض أن الحكومات ومنظمات التنمية ستتولى توفير احتياجات إعادة التأهيل العريضة لمناطق السكان العائدين، قد ثبتت عدم صحته بصفة عامة، فإن السلطات في غالبية الدول التي مزقتها الحروب عادةً ما تفتقر إلى القدرات المالية والتموينية والإدارية المطلوبة، للقيام بتلك الأنشطة، وحتى إن أتيحت لها المورد فإنها لا ترغب في استثمارها في مناطق الحدود المحيطة حيث توجد عادةً أعداد كبيرة من العائدين.

ومع أن العائدين إلى بلادهم قد لا يحملون معهم قدراً كبيراً من رأس المال النقدي، أو المادي لدى وصالهم ولكنهم كثيراً ما يملكون قدراً ضخماً من رأس المال الإنساني والاجتماعي (المهارات– التجربة– استراتيجيات البقاء التي اكتسبوها في المنفى)[١]

وكذلك الشبكات الأسرية والقبلية والمجتمعية التي يمكن تنشيطها حال عودتهم، وعزم جماعي لإعادة بناء أسباب معيشتهم ومجتمعاتهم.

وإذا كان لتأثيرهم أن يصل إلى مداه، وأن يستمر فإن الجهود التي يبذلها العائدون لإعادة تأسيس أسباب معيشتهم ينبغي أن تجري داخل بيئة مواتية، وعليه فإن إعادة دمج اللاجئين داخل مجتمعاتهم مسألة لها الأولوية العظمى في أي برنامج للتعمير، وإن مجرد تحريك مجموعات من السكان من منطقة إلى أخرى بدون تخطيط طويل الأمد لدعم إعادة دمجهم بصورة مستديمة من شأنه أن يخاطر بزعزعة السلام[٢].

ثانياً: إجراءات العودة الطوعية:

بداية يجب التأكيد على أنه لا يوجد اجراءات موحدة متبعة من قبل الدول المضيفة للاجئين .

إلا أنه في الغالب بعد تقديم طلب اللجوء يقوم بعض اللاجئين بسحب طلبهم والعودة طوعاً إلى وطنهم، ولمن يرغب بالعودة عليه أولاً استشار مركز الإرشاد الخاص بالعودة حتى يتسنى له الاطلاع على برنامج دعم المنظمات (كالمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين) والتي تقدم النصيحة بحياد وللجميع وبدون استثناء.

والاستشارة المبكرة تساعد على الإلمام بجميع جوانب العودة (قانون الإقامة، وإمكانية إعادة الدمج في البلد الأصلي وتمويل العملية بالإضافة إلى الوثائق المطلوبة).

---

١ أبو الوفا, أحمد. الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الانساني. مرجع سابق. ص: 101

2 Holtzman, op cit , p. 7

ويعد أهم وثيقة هي جواز سفر ساري المفعول أو بديل جواز السفر الذي يعد بمثابة تصريح بالسفر ، كما ينبغي على من يرغب في العودة إلى وطنه أن يحدد أسباب عودته علماً أن هذه الأسباب مختلفة جداً ، إذ أنه يود كثيرون العودة طواعيةً من أجل تجنب الترحيل بعد رفض طلب لجوئهم أو بسبب تحسن الأوضاع في بلدهم الأصلي.

ويتلقى اللاجئون الراغبون بالعودة إلى وطنهم المشورة المجانية والمساعدة في التخطيط للمغادرة بالإضافة إلى حصولهم على الإعانات والتمويل اللازم لعودتهم، وحيث أن الإعانات تعتمد على إجراءات اللجوء لا يمكننا تقديم معلومات دقيقة عن التمويل لكن على الأقل يتم دفع تكاليف الرحلة، إضافة إلى ذلك يتم تقديم المشورة بشأن عروض إعادة التأهيل في البلد الأصلي وإجراء الاتصالات اللازمة من أجل ذلك...

ولكن: هل يستطيع اللاجئ التراجع عن قراره وإلغاء طلب العودة؟

إن العودة إلى الوطن ليست إجبارية إلزامية وهي طوعية حتى آخر لحظة، وبالتالي سحب الطلب يمكن في أي وقت ولا يجبر أي شخص قام بتقديم الطلب على الرحيل، كما أن هناك مشكلة قد تظهر للاجئ بهذه الحالة وهي العواقب القانونية المترتبة على سحب طلب اللجوء، إذ ليس من السهل الاستمرار في إجراءات اللجوء بسهولة كما تقل فرصة اللاجئ كثيراً في الحصول على حق اللجوء والبقاء في دولة الملجأ[١].

١ قاسي حورية، آيت. مرجع سابق. ص: ١٥٤

المبحث الثاني

الاندماج المحلي في المجتمع الجديد

المطلب الأول

المفهوم، الالتزامات والمستويات

يعيش الملايين من اللاجئين حول العام عاماً بعد عام وأملهم يتضائل بالعودة إلى ديارهم ولا يستطيع البعض منهم العودة إلى وطنهم نظراً لأن بلدانهم غارقة في صراعات لا نهاية لها، أو لأنهم يخشون الاضطهاد في حال عودتهم.

وفي الحالات التي لا تكون فيها العودة إلى الوطن من الخيارات المتاحة، يمكن أن يوفر العثور على حياة جديدة في بلد اللجوء والاندماج المحلي في المجتمع حلاً دائماً لمحنتهم وفرصة لبناء حياة جديدة.

الفرع الأول

مفهوم الاندماج والالتزامات المشتركة

يعد الاندماج المحلي عملية معقدة وتدريجية ذات أبعاد قانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية تفرض متطلبات كبيرة على الفرد والمجتمع المستضيف وفي كثير من الحالات يكون اكتساب جنسية بلد اللجوء ذروة هذه العملية[١]، ويمكن أن يكون الاندماج المحلي في بلد اللجوء الأول حلاً مناسباً في بعض البلدان بالنسبة لمجموعات اللاجئين وبالتالي تقدم اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ الخاص بها إطاراً قانونياً لاندماج اللاجئين من قبل الحكومات المضيفة.

---

١ تنص المادة ٣٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لعام١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين " تسهل الدول المتعاقدة بقدر الإمكان استيعاب اللاجئين ومنحهم جنسيتها وتبذل بهذا الخصوص كل ما في وسعها لتعجيل إجراءات التجنس وتخفيض أعباء ورسوم هذه الاجراءات إلى أدنى حد ممكن."

فمجرد أن تقرر دولة ما أنها ستقدم فرصاً للاندماج المحلي، فعليها أن تعد صيغة النصوص القانونية اللازمة لدعم العملية الشاملة للاندماج[1]، واللاجئون الأكثر أهمية هم الذين ولدوا على أرض البلد المضيف ممن لم تتحدد جنسيتهم أو المعرضين لخطر انعدم الجنسية واللاجئين الذين أقاموا روابط وثيقة في بلد المضيف[2].

ومع الاعتراف بالتحديات التي تظهر عند فتح إمكانية الاندماج المحلي القانوني لأعداد كبيرة من اللاجئين إلا أنها تساعد اللاجئين الذين يعيشون سنوات وعقوداً دون أن تتضح لهم فكرة الخيارات المستقبلية المحتملة، في إتاحة الفرص لهم للإقامة والاستثمار في البلد والمساهمة في المجتمع بأسرع وقت ممكن.

وغالباً ما تعتمد الدول المضيفة نهجاً تدريجياً للاندماج المحلي عن طريق منح تصاريح الإقامة والتي تؤدي إلى مجموعة واسعة من الحقوق والاستحقاقات مع مرور الوقت.

وتشجع المفوضية الدول على ضمان تمتع اللاجئين ببعض الحقوق ومن بينها الحقوق التي ظهرت في اتفاقية ١٩٥١ منذ نشوء حالة طوارئ، وتشمل التوثيق والمساعدة الإدارية وحرية التنقل، وكذلك الحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية ولم الشمل.

في بعض الحالات، قد ترغب البلدان المضيفة في دمج السكان اللاجئين إلا أنها تفتقر إلى الموارد وتتطلب المساعدة والدعم من المجتمع الدولي.

علماً أن مفهوم الاندماج الاجتماعي يقوم على مدى التفاعل الاجتماعي الذي يبديه اللاجئ تجاه البلد الحاضن أو المنطقة الجديدة ودرجة ارتباطه وولائه له.

وهذا الأمر دفع البلدان المستضيفة إلى إيجاد برامج تسمى ببرامج الاندماج الاجتماعي وتعد هذه السياسة نوعاً مما يطلق عليه بالتغير الاجتماعي المخطط أو الهندسة الاجتماعية والتي ترمي إلى تنظيم المجتمع وتخطيطه وفق ما تتطلبه الظروف الحياتية والخواص البيئية التي يتميز بها، إضافة إلى إقامة برامج إنمائية تقوم على

---

1 Holtzman, op cit , p. 15

٢ الوالي, عبد الحميد. (٢٠٠٠).**إشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والعربي**. مطبعة دار النشر المغربية. الدار البيضاء: المغرب. ص: ١٩.

وضعها وتمويلها موضية الأمم المتحدة حتى يتسنى للاجئين تحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة في إنعاش اقتصاد بلدهم الجديد[١].

فالدولة هي المؤسسة القادرة على إنتاج مشاريع الهندسة الاجتماعية وتنفيذها عن طريق مبادئها إلى تصميم برامج التنمية الاجتماعية والعمل على وضعها موضع التنفيذ.

وتهدف برامج الاندماج هذه إلى كسر عزلة الجماعات اللاجئة وخاصة تلك القادمة من ثقافات متباينة بكثرة عن ثقافة بلد اللجوء، كما تضمن هذه البرامج إلى حد ما تحقيق تنمية فردية وجماعية لتلك الجماعات والأفراد اللاجئين من خلال رفع كفايتهم المهنية والتعليمية وكسر الحواجز النفسية التي تعوق مشاركتهم في الحياة اليومية لهذه البلاد.

حيث تهدف هذه البلدان الحاضنة إلى إدماج هذه الجماعات وجعلها جزءاً من نسيجهم الاجتماعي وتعديل هويتها الثقافية بما يستوعب هذه الثقافات الفرعية من جانب، ويلون ثقافة المجتمع الأوسع بشيء من السمات والأنماط الاجرائية الواردة من جانب آخر.

وعليه يمكن القول إن الاندماج هو عملية تستهدف تقليص الهوة بين اللاجئين وبين المجتمع الحاضن للاجئين، وذلك عن طريق التركيز على الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية – الثقافية – من خلال توفير فرص العمل والتعليم والسكن اللائق والمساواة في الحقوق القانونية والكرامة الإنسانية ومحاولة تجنبهم الوقوع في الجريمة والتمييز العنصري.

ويكون الشخص مندمجاً في المجتمع الجديد إذا كان يجيد لغة هذا المجتمع بقدر جيد، ويحترم ثقافته ولا يتعاطى ممارسات سلوكية وثقافية تتناقض مع ثقافة هذا المجتمع، وأن يشارك مشاركة فعالة في الحياة اليومية بجوانبها الاجتماعية والإدارية والسياسية، علماً أنها معادلة تتطلب تعاون طرفيها المشار إليهما، ويشير الاندماج إلى مقدار الاتصال بين الجماعات الاجتماعية، وبالتالي فهي ليست عملية التمثيل أو التمثل التي ينصهر فيها اللاجئ في المجتمع الجديد بحيث يفقد هويته وثقافته الأصلية[٢].

---

١ عطية أحمد الشبيلي, حسين. مرجع سابق. ص: ١٢٣

٢ الوالي, عبد الحميد. إشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والعربي. مرجع سابق. ص ٦١

أولاً: مفهوم الاندماج المحلي وشروطه الموضوعية:

بكلمات بسيطة، يمكن تعريف الاندماج المحلي بأنه عمليه يستطيع بموجبها اللاجئون أن يقيموا بشكل مشروع علاقات اجتماعية واقتصادية أوثق مع مجتمعهم المضيف وأن يمنحوا تدريجياً مجموعة أوسع من الحقوق والاستحقاقات من جانب بلد لجؤهم، بما فيها اكتساب حقوق الإقامة الدائمة لهم، ثم في نهاية المطاف اكتساب الجنسية[١].

وهو لذلك يتضمن ويتجاوز حتى إنشاء سبل كسب العيش والرزق للاجئين وتحقيق الاعتماد على الذات.

والاندماج المحلي يستقي جذوره من اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١ التي تدعو الدول إلى تسهيل تجنس اللاجئين، كما تم تأييده من قبل اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رقم /١٠٤/ لسنة ٢٠٠٥م وأورد أيضاً في (جدول أعمال الحماية) حيث أشير إلى الاندماج المحلي على أنه (جزء من استراتيجية شاملة للحلول الدائمة).

تواصل المفوضية السامية دعمها لهذا التعريف، مع إدراكها لتحفظات بعض الدول المضيفة للاجئين بشأن استخدام هذا الحل الدائم في حل مشكلة حالات اللاجئين طويلة الأمد.

مما سبق ممكن أن نقدم عدداً من الشروط الموضوعية التي تتعلق بالاندماج المحلي وهي:

١- تعد موافقة الدولة المضيفة وتقبل المجتمع شرطاً مسبقاً لا غنى عنه من أجل التنفيذ الناجح لمبادرات الاندماج المحلي[٢].

و ينبغي على المجتمع الدولي بالتوافق مع مبدأ التعاون الدولي وتقاسم المسؤولية، تقديم الدعم المناسب والكافي إلى بلدان اللجوء التي ترغب في منح الاندماج المحلي، بما فيه التجنس والمواطنة، إلى مجتمعات اللاجئين.

---

١ عبد المنعم رياض, فؤاد. مرجع سابق. ص: ٢٥

٢ ليس من السهل تحقيق هذا الشرط عندما يكون عدد اللاجئين كبيراً ، ويشكلون تهديداً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لدولة الملجأ ، ففي أفريقيا يعتبر إدماج عشرات الآلاف من الأشخاص المعوزين وغير المنتجين والضعفاء صحياً يشكل عبئاً ثقيلاً من الصعب أن تتحمله الميزانيات المتواضعة والإمكانيات المحدودة للاستيعاب ،والتي تميز أغلب البلدان والتي تكيف على أنها أقل تقدماً. راجع: قاسي حورية, آيت. مرجع سابق. ص :٢٠٥

في أي وحدة من حالات اللاجئين طويلة الأمد، يجب أن تشكل مبادرات الاندماج المحلي جزءً من استراتيجية شاملة تنطوي وترتبط بالسعي إلى إيجاد حلول أخرى، بما فيها العودة الطوعية وإعادة التوطين.

ينبغي تولية المزيد من الاهتمام للاندماج المحلي بوصفه حل مستحباً لتوطين اللاجئين داخلياً، خاصة إن الاندماج المحلي هو خيار يختلف اختلافاً نوعياً عن العودة والتوطين في مكان آخر، حيث أنه لا يشتمل في الغالب على التنقل لذلك من المرجح أن يكون الاندماج المحلي حلاً مناسباً في الحالات طويلة الأمد حيث يكون هناك فرصة للاجئين كي يصبحوا معتمدين على أنفسهم ويكونوا تألفاً ثابتاً مع المجتمع المضيف[١].

وعليه ينبغي بذل جهود خاصة لتسهيل الاندماج المحلي للاجئين الذي أسسوا روابط أسرية أو مجتمعية وثيقة في بلد لجوءهم، ولا يستطيعون العودة إلى وطنهم.

كما يجب أن يفهم ويحترم اللاجئ الذي يعرض عليه إمكانية الاندماج المحلي الواجبات المنوطة بهم فيما يتصل ببلد لجوءهم، والامتثال لقوانينه واتباع نمط المعيشة به.

وعملية الدمج تتطلب استعداداً من جانب اللاجئين ليتمكنوا من التأقلم مع أوضاع الوطن المضيف دون التخلي عن هويتهم الأصلية، كما تتطلب من البلد المضيف أن يكون قادراً على احتضان اللاجئين واحتواء اختلافهم، وأن تكون مؤسسات البلد قادرة على تلبية احتياجاتهم[٢].

ولا شك أن لعملية دمج اللاجئين العديد من التداعيات الإيجابية على المجتمع المضيف، حيث يقومون بعمل مشاريع جديدة خاصة بهم تخلق فرص عمل في الوطن المضيف وتساعد على تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات ودفعهم للضرائب وهو ما يساهم في ازدهار اقتصاد البلد المضيف، علاوة على ذلك فإن احتضان البلد المضيف للاجئين ودمجهم يثري المجتمع، بسبب انفتاحه على ثقافات مغايرة وعادات وأفكار ولغات وفنون جديدة.

---

١ –مبرك، محمد. (٢٠١٢).**وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة**. رسالة ماجستير في الحقوق. فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية،.كلية الحقوق.جامعة الجزائر. ص: ٥٢

٢ قاسي حورية، آيت. مرجع سابق. ص: ٢٦٣ .

ويلعب اللاجئون أيضاً دوراً في اثراء رأس المال البشري[١] ، حيث يستفيد المجتمع من مهارات وخبرات هؤلاء اللاجئين الذين يأتون بها من أوطانهم حيث يندمجون في قطاع العمال بالبلد المضيف، ويخدم دمج اللاجئين في مجتمع الدولة المضيفة، خاصة الدول النامية، حيث تقدم العديد من المنظمات الدولية معونات إنسانية واقتصادية للدولة المضيفة للاجئين، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على التنمية في تلك الدول، كما يتم تسليط الضوء من مختلف وسائل الإعلام الدولية على الدولة المضيفة للاجئين، والتي يكون بعض منها دولاً مهمشة لا تحظى باهتمام دولي قبل استضافتها اللاجئين، وهو ما يكون له أثر إيجابي على الدول المضيفة ويزيد مكانة الدولة المضيفة في المجتمع الدولي.

كما أن دمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة يقلل من فرص التحاقهم بالجماعات الإرهابية المتطرفة، كداعش وتنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات التي تشكل خطراً كبيراً على المجتمعات المضيفة نفسها، حيث إن إغلاق الدول المضيفة أبوابها أمام اللاجئين أو تهميشهم وعدم دمجهم في المجتمع وتلبية احتياجاتهم لا يترك أمامهم خياراً آخر سوى العودة إلى أوطانهم التي في أغلب الأحيان تكون معبأة بالعنف والتطرف[٢] وتسيطر عليها الجماعات الإرهابية، مما يزيد فرص انضمامهم إلى هذه الجماعات من أجل التأقلم والتعايش.

---

[١] بيير هوكي, جان.(٢٠١٤). **الحماية بالعمل**, المجلة الدولية للصليب الاحمر. العدد ٢. ص : ١٥.

٢ مبرك، محمد. مرجع سابق. ص: ٦٨

ثانياً، الالتزامات المشتركة على بلدان اللجوء:

يقع على المجتمع الدولي عدد من الالتزامات الجوهرية المشتركة التي يجب أن يلتزم بها فيما لو رغب في معالجة مشكلة حالات اللاجئين بطريقة أكثر فعالية وإنصاف وهذه الالتزامات هي:

١- الالتزام بالعمل السياسي:

عادة ما تنشأ حالات اللاجئين وتستمر طويلاً بسبب الفشل في حل المشاكل السياسية التي تتسم بالمصالح التنافسية والأيديولوجيات المتصارعة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، بطريقة سلمية وبطريقة تحترم حقوق الانسان.

ويمكن أن تدعم الأنشطة الإنسانية للمفوضية السامية والمنظمات الأخرى جهود المجتمع الدولي لمعالجة الأسباب السياسية لحالات اللاجئين، ففي بعض الحالات سهل الوجود الحيادي للمفوضية الاتصالات والمفاوضات بين أطراف النزاع[١].

وعليه يجب على الدول المعنية بقضية اللاجئين المشاركة في الحوار على دراسة السبل التي يمكن أن توحد جهودهم وقدراتهم في منع وحل مشكلة اللاجئين، وبالتالي الإرادة السياسية والعمل السياسي مطلوبين من جانب الدول والمنظمات الإقليمية.

٢- الالتزام بالتضامن الدولي وتقاسم المسؤولية:

إن أغلب اللاجئين يتواجدون في الدول النامية والتي يناضل العديد منها لتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، إضافة إلى ذلك فإن معظم اللاجئين يتواجدون في كثير من الأحيان في مناطق نائية وأحياناً غير المستقرة على الحدود، والتي تكون فيها البنية الأساسية ضئيلة ومستوى التنمية منخفض[٢].

---

١ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.(٢٠٠٣).**مساعدة اللاجئين**, مصر , دار النخيل للطباعة والنشر. ص: ٥.

٢ مبرك، محمد. وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة. مرجع سابق. ص: ١١٢

ولا يمكن أن ينتظر من هذه البلدان النامية التي تضررت من حالات اللاجئين أن تحمل هذه المسؤولية وحدها، وينبغي لها أن تنتظر مستويات مناسبة من الدعم من الدول الأكثر رخاءً ومن الأمم المتحدة، وفقاً لمبدأ التضامن الدولي وتقاسم المسؤولية.

وفي وقت اضطراب الاقتصاد العالمي وفي حال التهديد بانهيار بعض الدول فإن الحوار يصبح ذا أهمية خاصة لدراسة كيفية الحفاظ على هذا الالتزام.

٣- الالتزام بحقوق الإنسان:

السعي إلى إيجاد حلول لمشكلة اللاجئين يجب أن يكون أساسه احترام حقوقهم الإنسانية.

وينبغي أن تشكل المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الحرية – المساواة – عدم التمييز) وكذلك أحكامه الأكثر تحديداً (الحق في الحصول على جنسية – الحق في طلب اللجوء) كل من السياق الذي يستضيف فيه اللاجئين، والطارئق التي تخطط وتنفذ بها الحلول.

كما يجب تحديد التزام مشترك بحقوق الإنسان يتم تحمله في كل مرحلة من مراحل دورة النزوح واللجوء[١].

وغني عن القول أن أنجح وسيلة للحيلولة دون ظهور حالات اللاجئين هي معالجة انتهاك حقوق الإنسان التي تجبر الناس على ترك بلدانهم الأصلية وطلب اللجوء.

ولكن للأسف يمكن أن يواجه بعض الذين اضطروا إلى الفرار بسبب انتهاك حقوقهم الإنسانية انتهاكات أخرى لحقوقهم أو قيود عليها بمجرد أن يغادروا بلد الأصل[٢].

وعليه فهناك حاجة إلى متابعة حقوق اللاجئين الذين استفادوا من حل الاندماج المحلي، للتأكد من أنهم يعاملون على أساس من المساواة مع أفراد المجتمع الآخرين ولا يتعرضون للتمييز ضدهم على أساس جنسيتهم أو عرقهم او دينهم.

---

١ الوالي, عبد الحميد. مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين, تحديات دائمة في مواجهة معضلة اللجوء, مرجع سابق. ص: ٢١.

٢ بيير هوكي, جان. مرجع سابق. ص: ١٧

الفرع الثاني

مستويات الاندماج المحلي وأبعاده على المجتمع

أولاً- مستويات عملية الاندماج المحلي:

هناك عدد من المستويات والعوامل التي تساعد على اندماج اللاجئين في المجتمع الجديد وهذه المستويات تتمثل في:

- المستوى القانوني
- المستوى الاقتصادي
- المستوى الاجتماعي

١- المستوى القانوني:

فالمستوى القانوني يتمثل في منح الدولة المضيفة اللاجئين المقيمين بها مجموعة من الحقوق التي تساعد على دمجهم وتتوافق مع تلك الحقوق الممنوحة للسكان الأصليين، ومن تلك الحقوق حرية التنقل والحق في التعليم، والحق في التمتع بالرعاية الصحية الجيدة، والحق في التعليم، والحق في الدخول إلى سوق العمل في البلد المضيف والحق في استخدام مرافق الدولة المضيفة، والحق في تحقيق وحدة أسرة اللاجئ وتجميعهم في البلد المضيف، وبعد فترة يحصل اللاجئ أيضاً على الحق في الإقامة بشكل دائم في البلد المضيف والحصول على جنسية البلد[١].

---

١ إلا أن من منح اللاجئين الجنسية في بلد الملجأ، يشكل حالة موضوعية و مستهجنة من المجتمع الدولي ، في حال عدم وجود رابطة أخرى غير اللجوء، وقد أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها المشهور في قضية (ناتبام- نوتيبوم) عام ١٩٥٤م والذي جاء فيه "عدم جواز قيام الدولة بمنح جنسيتها لشخص لا توجد رابطة حقيقية بينها وبين هذا الشخص تبرر منحه جنسيتها"

أما محور هذه القضية فهو عدم جواز استغلال حق اللجوء لأغراض شخصية بعيدة عن الاضطهاد أو الأسباب القاهرة ، وإن مما يفهم من القضية أن هناك تحايلاً قد جرى على القانون بقصد الحصول على منافع خاصة تحت مظلة الحماية. للمزيد راجع: حريز محمود, مظهر. مرجع سابق. ص: ٢٤٤

كانت اتفاقية اللاجئين عام /١٩٥١م/ هي الوثيقة القانونية الرئيسية التي عرفت كلمة (اللاجئ) واعترفت لهم بحقوق قانونية تساعد على دمجهم في المجتمعات المضيفة، وحددت للدول المصدقة عليها بعض الالتزامات القانونية تجاههم، وقد نصت الاتفاقية على مبدأ مهم ساعد على عملية دمج اللاجئين وهو مبدأ (عدم الإعادة القسرية الذي يكفل للاجئين حقهم في عدم العودة مرة أخرى إلى بلد يواجهون فيها خطراً أو تهديداً على حياتهم وحرياتهم بشكل إجباري)[١].

وتعمل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على رعاية حسن تنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١م وبرتوكول ١٩٦٧م الخاص باللاجئين.

٢- المستوى الاقتصادي:

يتمثل بشكل أساسي في دمج اللاجئين في سوق عمل البلد المضيف، وتشير الدراسات إلى أنه عادة ما يواجه اللاجئون بعض الصعوبات في دخول سوق عمل البلد المضيف، وفي الحصول على أجر عادل ومناسب لطبيعة العمل إذا ما تمكنوا من الحصول على الوظيفة.

فعندما يقل اعتماد اللاجئين مع مرور الزمن على الدعم الذي يقدمه بلد اللجوء، يصبحون قادرين على تحمل أعباء حياتهم بنفسهم وعلى دعم اقتصاد بلد اللجوء ، حيث يتسم متوسط أجر اللاجئين العاملين بالانخفاض عن نظيره لسكان البلد الأصليين.

وفي بعض الأحيان يعود الفارق في الأجور إلى ضعف مهارات وخبرات اللاجئين مقارنة بمهارات السكان الأصليين[٢]، حيث عادة ما يهاجر اللاجئون من بلاد ذات أحوال اقتصادية واجتماعية متدنية إلى بلاد أكثر تطوراً واستقراراً، وعادة ما يميل اللاجئون إلى العمل سوياً في أعمال خاصة بهم، ويتجه كثير من الموظفين وأصحاب الأعمال إلى توظيفهم، لذلك فإن دمجهم في سوق العمل مع السكان الأصليين هو أحد العوامل المهمة لدمجهم في المجتمع.

---

١ عطية أحمد الشبيلي, حسين. مرجع سابق. ص: ١٥٦

٢ مبرك، محمد. وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة. مرجع سابق. ص: ٧٦

٣- المستوى الاجتماعي:

البعد الاجتماعي يتركز على دمج اللاجئين في المجتمع المضيف بحيث يصبحون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع، مع المحافظة على هويتهم القومية وثقافتهم وعاداتهم الأصلية.

وهذه العملية لا تعتمد على المجتمع المضيف وحده، لكن على اللاجئين أنفسهم أيضاً، فيتأثر الدمج الاجتماعي بعدة عوامل، بعضها يتعلق باللاجئ نفسه، كمدى استعداده للتأقلم مع الأوضاع الجديدة في البلد المضيف، والطريقة التي غادر بها اللاجئ بلده والتي يكون لها تأثير كبير فيه، وموقفه القانوني في البلد المضيف، بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بالبلد المضيف، ومدى تقبل سكانه الأصليين للاجئين واستعدادهم لدمجهم معهم في مختلف المجالات سواء كان مجال العمل أو في المدارس أو المحيط السكني أو حتى العلاقات الشخصية.

كما أنه كلما تشابهت الخلفية الثقافية والحضارية والتاريخية والدينية واللغوية للاجئين مع السكان الأصليين في البلد المضيف لهم، زادت فرص اندماجهم في المجتمع بسهولة وفي وحدة في الثقافة أو الحضارة أو التاريخ أو الديانة أو اللغة.

ثانياً: أبعاد عملية الاندماج المحلي في المجتمع:

١- الأبعاد الأمنية والسياسية للاندماج:

هناك عدد من التداعيات السلبية لدمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة من حيث المحور الأمني، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن دمج اللاجئين في المجتمع الجديد المضيف قد ينتج عنه ارتفاع في معدلات العنف، وانتشار الأسلحة والمقاتلين الذين يتسللون إلى المجتمع المضيف في صورة لاجئين بين باقي أفراده[١]، وقد ينتج عن دمج اللاجئين احتقان وتوتر بين البلد المضيف والبلدان المجاورة لها، التي قد تشعر أن وجودهم في البلد المضيف التي تقع على حدودها تهديد لأمنها أيضاً.

---

١ سعد الله, عمر. (٢٠٠٥).**معجم في القانون الدولي**.ط:١. القاهرة: مصر. ص: ١٨٤.

٢- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للاندماج:

إن دمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة يخلف حالة من التنافس بين اللاجئين وأبناء البلد المضيف على الموارد الاقتصادية المختلفة التي تقدمها سواء كانت خدمات الصحة أو التعليم أو الإسكان أو المواصلات وغيرها، وهذا ما يقلل من كفاءة تلك الخدمات بسبب زيادة عدد المستفيدين منها بشكل أكبر بكثير عن العدد المخطط له للاستفادة منها[١]، ويقلل من فرص أبناء البلد المضيف في التمتع بتلك الخدمات ويزيد من نسبة البطالة بين أبناء الدولة الأصليين.

فتضطر الدولة المضيفة للاجئين أياً كانت أن تزيد إنفاقها بشكل كبير ومفاجئ على قطاعاتها المختلفة، كقطاع الصحة والمواصلات والتعليم، بسبب ازدياد عدد المستفيدين من تلك القطاعات نتيجة ازدياد عدد سكان الدولة في فترة زمنية قصيرة، وهو ما يشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة المضيفة.

كما أن دمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة قد يؤثر بشكل سلبي على التوازن المجتمعي في البلد المضيف وتماسكه، خاصة في البلاد التي تعاني من صراعات داخلية مبنية على الخلاف العرقي أو المذهبي أو الطائفي، فإن ازدياد أعداد هذه الطوائف أو الأعراق على حساب الطوائف الأخرى بسبب انتماء اللاجئين إلى هذه الطائفة، يؤدي إلى اختلال في المجتمع قد ينتج عنه تفاقم في الأوضاع والانقسامات الأمنية[٢].

ولا شك أن عملية الدمج تكون أسهل وأقل خطورة حين يكون اللاجئون الوافدون إلى البلد المضيف من العرق نفسه وينتمون إلى خلفية ثقافية ودينية ولغوية مماثلة للسكان المحليين.

---

١ عطية أحمد الشبيلي, حسين. مرجع سابق. ص: ١٦٠

٢ تظهر هذه الأزمة بوضوح في الحالة اللبنانية، من حيث إن النسيج السكان للبنان هو نسيج معقد بين السنة والشيعة والدروز والمسيحين، وهو ما دفعهم إلى التصدي لدمج اللاجئين الفلسطينيين حيث أن معظمهم من السنة وسن قوانين تمنع الفلسطينيين في العمل أو تملك العقارات في لبنان، حتى لا يختل التوازن بين الطوائف الموجودة، وقد تجددت هذه المشكلة مرة أخرى في لبنان في الوقت الراهن، بتوافد أكثر من مليوني لاجئ سوري أغلبهم من المسلمين السنة وعليه فتسري عليهم أيضاً قوانين تعسفية تعيق دمجهم في المجتمع، حيث يطلب من اللاجئين السوريين الحصول على تصاريح إقامة مقابل مبالغ مالية كبيرة كل ستة أشهر، ويمنعون من الحصول على تصاريح لمزاولة العمل هناك.

المطلب الثاني

الاندماج المحلي على المستوى العملي

تشكل ظاهرة اللجوء إشكالية كبيرة تواجه جميع الأطراف المعنية بها والمتمثلة بالدولة المضيفة واللاجئ نفسه.

فالدولة المضيفة سوف تواجه إشكالية تدريب وتأهيل وتوجيه اللاجىء وبحث سبل اندماجه في مجتمعه الجديد[١] أما بالنسبة للاجىء نفسه فإنه سوف يواجه إشكالية التكيف أو تغيير الكثير من عاداته وتقاليده، وقيمته الثقافية في معظم الأحيان، فضلاً على إجهاد نفسه في تعلم لغة جديدة إذا ماكانت لغته الأصلية مختلفة.

من هنا نستطيع القول إن مفهوم الاندماج الاجتماعي يتخذ معنى الصيرورة التي تمكن الأفراد من الاندماج في مجتمعاتهم، بحيث تؤدي الدولة دوراً أساسياً في إنجاح هذه الصيرورة أو تعويقها وتشدد على القيمة الاستراتيجية للتنشئة السياسية والاجتماعية والتربية على المواطنة وإشاعة ثقافة المشاركة السياسية الديمقراطية في تحقيق الاندماج وتوطيده وتوطينه.

وعليه فإننا سنقوم بدراسة كيفية تطبيق الاندماج المحلي في فرع أول، ومدى صعوبة هذا الاندماج استناداً إلى القوانين التي فرضتها الدول المضيفة في فرع ثاني.

---

١ الوالي, عبد الحميد. إشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والعربي. مرجع سابق. ص: ٥٢

الفرع الأول

تطبيق الاندماج المحلي

أولاً: مضامين تنشيط الاندماج المحلي :

إن الاندماج المحلي يعتمد على عدد من العناصر التي تضمن تسهيل اندماج اللاجئين في المجتمع الجديد ضمن إطار سياسي منسجم ذي بعد إنساني وقانوني.

١- التعليم:

تتعاون الحكومات المضيفة للاجئين مع المنظمات الدولية والمحلية بإدماج اللاجئين في التعليم، وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وكذلك تكوينهم في اللغات والثقافة[١].

وإنّ تعلم اللغة المحلية يساعد على كسر الحواجز بين الجنسيات المختلفة ويعيد لهم ثقتهم بنفسهم والرغبة في متابعة التحصيل العلمي.

وتهدف برامج التعليم المتبعة على مساعدة اللاجئين على التأقلم في بيئتهم الجديدة كما تهدف إلى إيجاد أرض مشتركة بين اللاجئين على اختلاف ثقافاتهم وابتكار بقعة من التعبير تسمح لهم بالتنفيس عن مشاعرهم وألمهم وحزنهم والاحساس بالحياة والأمل والقوة، ويمكن لأطفال اللاجئين أن يذهبوا إلى المدارس من خلال نظام التعليم الرسمي (فيما لو سمحت حكومة الدولة المضيفة للأطفال اللاجئين بالالتحاق بالمدارس الحكومية العامة)، حيث إنه مطلوب من الدولة أن تمنح للاجئين أفضل معاملة ممكنة على أن لا تقل بأي حال عن تلك الممنوحة للأجانب عامة[٢] في الظروف نفسها [٣]، أو الغير رسمي في المدارس المجتمعية.

---

١ لو , آنا.(٢٠٠٦). **التكامل المحلي حل مثالي للاجئين**، الاتجار بالبشر: الدفاع عن حقوق المستضعفين ومساندتهم. نشرة الهجرة القسرية. ص:٦٤.

٢ الوالي, عبد الحميد. إشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والعربي, المرجع السابق.ص :١٣١.

٣ وردت عبارة (نفس الظروف) في مواد مختلفة من اتفاقية ١٩٥١ بغية توضيح معاملة اللاجئين مثل الأجانب والمواطنين, لأن معاملة الأجانب والمواطنين يمكن أن تختلف من حالة إلى أخرى حسب الوضعية القانونية للشخص المعني وذلك من حيث مدة الإقامة, وشروط

وهناك العديد من المدارس المجتمعية غير الرسمية أو التي تديرها المنظمات غير الحكومية ويذهب مئات اللاجئين إليها[١].

وعليه نجد أن للتعليم أهدافاً اندماجية يمكن تحقيقها من خلال إتباع عدد من الأدوات بعضها توزيعية وبعضها الآخر تنظيمية وتتمثل الأدوات التوزيعية في الجهود التي تبذلها الحكومات المضيفة والمنظمات الدولية للحد من ندرة التعليم (أي التوسع في عدد المراكز والمدارس التعليمية بما يزيد عدد اللاجئين المستفيدين من التعليم).

أما فيما يتعلق بالأدوات التنظيمية فهي تتعلق بتسجيل اللاجئين وتقديم الدعم اللازم لهم المادي والمعنوي وتشجيعهم على الاعتماد على أنفسهم...

٢- سوق العمل:

ادماج اللاجئين وتكوينهم يتقدم كلما امكن ادماجهم بشكل أفضل في سوق العمل، كما أنه عدم وجود أوراق ثبوتية وشهادات يجب ألاّ يحول دون دخول اللاجئين سوق العمل، فما يهم بالدرجة الأولى هو امتلاك الخبرة والمؤهلات المطلوبة للعمل.

غالباً ما تؤهل الشهادات الجامعية التي يحوز عليها بعض اللاجئين دخولهم لسوق العمل في الدولة المضيفة، إلا أن أهم عائق أمامهم هو عدم إتقان لغة تلك الدولة.

وسرعة دخول اللاجئين وقدرتهم على الاندماج تعود على مدى قوة أو ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة، كما أنه لا يوجد مقاييس ثابتة يمكن أن تقيم نجاح أو فشل الاندماج وفقاً لها، لكن هناك غالباً صعوبات في توظيف اللاجئين بسرعة.

الدخول غلى البلد أو حيازة بعض الوثائق من قبل الأجنبي أو توفير الشروط من قبل المواطن. للمزيد راجع: قاسي حورية ، آيت. مرجع سابق. ص: ١٨٧

١ في مصر تقدم هيئة الإغاثة الكاثوليكية (CRS) بصفتها الشريك المنفذ للمفوضية المنح التعليمية للاجئين كل عام وهو بمثابة دعم مالي لتعليم اللاجئين ومساعدتهم على الاندماج بشكل بأفضلية. للمزيد راجع: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. مساعدة اللاجئين. مرجع سابق. ص: ٩٦

وإن هذا الانخراط في سوق العمل يؤتي ثماره اقتصادياً على المدى القريب، كما أن الاستثمار في دورات اللغة والتعليم سيؤدي إلى ارتفاع نسبة التشغيل والتقليل من المشكلات الاجتماعية.

فحق اللاجئين في العمل والوصول إلى أسواق العمل عامل أساسي يعتمدون عليه ليصبحوا مكتفين ذاتياً، ولبناء حياتهم والحفاظ على كرامتهم، وتمكينهم من الإسهام في مجتمعاتهم المضيفة[١].

وتمنح اتفاقية عام ١٩٥١م المتعلقة بوضع اللاجئين حق العمل للاجئين لكن كثيراً من الدول المضيفة لا ترغب في منحهم لهذا الحق، ويعكس هذا الامتناع مظاهر القلق المتنوعة التي تبديها تلك الدول إزاء التشوه الذي سيحصل في سوق العمل، ومحدودية القدرات على استيعاب العمالة الجديدة، وغالبية الدول الأعضاء في اتفاقية اللاجئين عام ١٩٥١م، وضعت تحفظات على بنود الاتفاقية، بل حتى الدول التي تمنح حق العمل عادة ما تفرض شروطها للوصول إلى أسواق العمل[٢].

أما من جهة نظر اللاجئين فمنعهم من حق العمل والوصول إلى أسواق العمل إنما هو من المعوقات الرئيسة التي تمنعهم من تأمين سبل عيش مستدامة حيث إن ذلك يخفض من استضعافهم، ويعزز شخصيتهم ويمكنهم اكتساب حياة كريمة وسرعة على اندماجهم بشكل أفضل بالمجتمع الجديد.

واعترافاً بهذا الواقع، تعمل بعض المنظمات العابرة للحكومات مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى ترويج الوصول إلى أسواق العمل والترويج لحق العمل على أنهما عنصران أساسيان في آلية وضع البرامج الموجهة بالتنمية المستدامة للاجئين خاصة لمن يعيش في أوضاع التهجير المطول.

---

١ الرشيدي، أحمد. مرجع سابق. ص :٨٣

٢ خضراوي، عقبة. مرجع سابق. ص: ١٣٤.

٣- المساعدات النفسية:

توفر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الدعم النفسي الاجتماعي لضحايا الصدمات، في مسعى لتقليص احتمال مواجهتهم مشكلات صحية نفسية على المدى الطويل فمن المرجح أن تؤثر الاحداث الصادمة، مثل التعرض للعنف أو مشاهدته أو موت الأحبة، أو تدمير مصدر الرزق، في العافية والصحة النفسية.

تركز الرعاية النفسية الاجتماعية على دعم المرضى في تطوير استراتيجيتهم الخاصة بالتلاؤم بعد الصدمة، بحيث تنخفض المستويات العامة للتوتر والإجهاد، وتساعد اللاجئين على اندماجهم بأفضل السبل.

حيث يعتمد نجاح اندماج اللاجئين في المجتمع المضيف على راحتهم النفسية، وسرعة التكيف مع الحقائق الجديدة[١] والفرصة لإقامة حياة كاملة في البلد المضيف.

وتعمل منظمات وجمعيات المجتمع المدني على تقديم الدعم النفسي خصوصاً للأطفال اللاجئين (كونهم الأشد تأثيراً) ويعتمد في ذلك العلاج على الرسم والموسيقى بينما تتم متابعة كافة الحالات الصغيرة والكبيرة مع طبيب نفسي.

وإن وجود اللاجئين جنباً إلى جنب مع مواطني الدولة المضيفة على اختلاف خلفياتهم وتاريخهم وخبراتهم وحالاتهم، تخلق حالات من الخوف والضغوطات على اللاجئين وقد تؤثر على حالة الاستقرار والأمن في المجتمع المضيف لذلك غالباً ما يكون مثل هذه المساعدات النفسية ضرورياً.

ومع زيادة الموارد المخصصة للإغاثة الإنسانية، إلا أن هناك ميلاً متزايداً في السنوات الأخيرة لدى برامج مساعدة اللاجئين، نحو التركيز بصورة كلية تقريباً على أشكال الإغاثة الأساسية والمنظورة بدرجة أكبر (كالغذاء، الوقود، الرعاية الطبية)[٢] أما الأنشطة الأخرى مثل تقديم الاستشارات والدعم النفسي، وغير ذلك من خدمات المجتمع فإنها بصفة عامة كانت في مؤخرة البرامج، كما أنها للأسف أول ما يتعرض للإلغاء عندما تدعو الحاجة

---

١ حريز محمود , مظهر. مرجع سابق. ص : ١٩٨

٢ عبد الحميد الوالي, مرجع سابق، ص ١٠٤.

إلى تحقيق وفورات مالية.

ثانياً: دور المنظمات الدولية والمراكز غير الحكومية في عملية الاندماج:

تدعم المفوضية السامية اللاجئين في اندماجهم في المجتمع المضيف من خلال برامج الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وذلك عبر التدريب المهني وتشجيعهم على خلق أنشطة مدرة للدخل.

وتحاول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعمهم من خلال مشاريع وتعاونيات يؤسسونها، أو عبر التكوين المهني ثم الاندماج في سوق العمل، وتسعى من خلال ذلك إلى ابرازهم كفرصة عمل وعامل للتغيير عوضاً عن النظر إليهم كأمر يصعب السيطرة عليه.

كما أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن إتاحة الوصول إلى القروض الصغرى وذلك في إطار دعمها للاجئين.

وأطلقت المفوضية خطة عمل مبتكرة من أجل دعم توظيف اللاجئين، والاستفادة من إمكانياتهم الاقتصادية ومهاراتهم في تحقيق التكامل في سوق العمل[١].

وهذه الخطة تحمل عنوان (التحديات والفرص... أفضل الممارسات لدمج اللاجئين في سوق العمل) وتتكون خطة العمل من عشر نقاط لدعم نجاح اندماج اللاجئين في سوق العمل، منها التقييم الأساسي لمهارات اللاجئين، والتوافق الصحيح مع متطلبات أصحاب الأعمال وضمان تكافؤ الفرص كشرط مسبق لعملية توظيف منصفة.

كما تتضمن الخطة توفير الدعم القضائي والإداري لأصحاب الأعمال، وضمان قانونية فترة بقاء العمال اللاجئين.

---

١ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين. مرجع سابق. ص: ١٥٤.

علماً أن تغير كافة إمكانيات اللاجئين من أجل الوفاء بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية يتطلب شراكة حكومية وثيقة مع المجتمع المدني ويمكن لأصحاب الأعمال أن يلعبوا دوراً محورياً في هذه العملية، لكنهم يحتاجون إلى الدعم من خلال سياسة سليمة، وبالتالي يمكن أن يستفاد من اللاجئين ومهاراتهم وإمكانياتهم.

وعليه نجد أنه لا توجد حكومة مركزية قادرة على ضمان الادماج دون التعاون مع الأطراف الأخرى، وقد رفعت كثير من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ميزانياتها لدعم إدماج اللاجئين، وهذه الموارد تعد كافية طالما أن هناك خطة فعالة قائمة، ويراعى في مثل هذه الخطة أن تقوم على مشاركة المجتمع بأكمله، وتضمين أصحاب مصلحة ومستويات حكومية متعددة، وتحديد الشركاء والجماعات المستهدفة المختلفة، وإرساء آليات قوية للتقييم واستطلاع النتائج والآراء.

كما إن المنظمات التنموية، مثل البنك الدولي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، التزمت بتمويل اللاجئين ومساعدتهم على الاندماج.

كما أولت برامج الأمم المتحدة اللإنمائية إجراء دراسات اجتماعية – اقتصادية حول توطين اللاجئين ومساعدتهم في إيجاد حلول مستدامة وطويلة الأمد[١].

وتبنت مفوضية اللاجئين استراتيجية استباقية تتكون من: توسيع التدخلات القائمة على النقد عن طريق البنك البريدي للوصول إلى أشد اللاجئين ضعفاً، حتى في المناطق النائية، وتوسيع قدرة الشراكة والقيام بمهام مشتركة ومنتظمة مع الشركاء والحكومة المضيفة للوصول للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في الميدان، وتنظيم نقاط خدمة شاملة لهم، والمشاركة بالعمل مع الحكومة المضيفة، لا سيما مكاتب المعونة، بهدف إشراك اللاجئين في الخدمات الاجتماعية الوطنية[٢].

---

[١] خضراوي، عقبة. مرجع سابق، ص: ١٤٠.

[٢] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.مساعدة اللاجئين,ص: ١٤.

وتبقى المفوضية مسؤولة عن تسجيل طالبي اللجوء وتحديد وضعهم، وتحيل المفوضية أولئك الذين يتبين أنهم مؤهلون للحصول على صفة اللاجئ إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتنظيم الأوضاع والتابعة لوزارة الخارجية.

و تتركز جهود المفوضية على :

- دعم الحكومة في وضع نظام وطني للجوء.
- استئناف تسجيل طالبي اللجوء والقيام بعمليات تحديد صفة اللجوء بالتعاون مع السلطات.
- توفير الحماية والمساعدة على اندماج اللاجئين، ولا سيما الأشد ضعفاً [١]
- توفير التدريب لبناء قدرات الجهات الوطنية والمجتمع المدني.
- تطبيق الحلول الدائمة للاجئين والتركيز على الاندماج الاجتماعي والمهني للأشخاص من الفئات الأشد ضعفاً.

وينطوي دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتعاون معها من قبل الدول على أهمية حاسمة لأي إجراء يتعلق باللاجئين[٢] وخاصة إذا تعلق الأمر بإدماجهم بمجتمعهم الجديد.

---

[١] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين, مساعدة اللاجئين. مرجع سابق. ص: ١٠

[٢] مبرك, محمد. مرجع سابق. ص: ٩٧.

الفرع الثاني

صعوبة الاندماج المحلي في ظل نماذج تشريعية خاصة بالاندماج

أولاً: معوقات الاندماج المحلي:

يواجه اللاجئون عدداً من العقبات التي تعيق قدرتهم على الاندماج في المجتمع، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والمعيشية والتمييز العرقي، ونقص فرص العمل وغيرها، وفيما يلي سنناقش أهم العقبات التي تواجه اللاجئين في المجتمع الجديد.

١- قبول طلبات اللجوء المقدمة من اللاجئين:

بدأت العديد من الدول تضع قيوداً تعسفية على قبول طلبات اللجوء المقدمة من اللاجئين بوجه عام[١]، وقد يرجع ذلك إلى الخوف من تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية، إلا أن ذلك التعسف يسبب في ارتفاع عدد اللاجئين غير الشرعيين والغير المقيدين رسمياً.

٢- انعدام الأمن وغياب القوانين التي تحمي اللاجئين:

إحدى المشكلات الكبرى التي يواجهها اللاجئون هي انعدام الأمن، حيث عادة ما يتم استهداف اللاجئون من قبل مرتكبي الجرائم المختلفة كالسرقات والاعتداءات الجنسية والاتجار بالأعضاء البشرية وغيرها، بسبب اطمئنانهم لحالة الضعف التي يعاني منها اللاجئين، إذ يخشى اللاجئون التوجه إلى أقسام الشرطة للمطالبة بحقوقهم إذا وقع عليهم اعتداءات بسبب خوفهم من أن يتم ترحيلهم، خصوصاً إذا كانت إقامتهم دون تصاريح إقامة رسمية.

---

١ محمد بشير ,الشافعي. مرجع سابق. ص: ١٦٠

عدم توفر فرص عمل:

سبق وأشرنا إلى أن وجود قوانين تعسفية يعيق من قدرة اللاجئين بوجه عام على استخراج تصاريح عمل ومزاولة المهن على أراضي بلد اللجوء، ويكون الوضع أسوأ بالنسبة للاجئين الأفارقة، حيث إن ضعف خبرتهم وقدرتهم التعليمية، بسبب أوضاع بلادهم المتردية، يجعل من إمكانية حصولهم على وظائف ذات دخل ومكانة اجتماعية جيدة أمراً في غاية الصعوبة١، وعادة ما يتم حصرهم في الوظائف الخدمية كتنظيف المنازل بالنسبة للسيدات، وأعمال الحراسة بالنسبة للاجئين الذكور إضافة إلى ممارسة العنصرية ضدهم، وسوء المعاملة، وضعف الأجور، مما لا يكفل لهم حياة كريمة.

صعوبات التعليم:

يواجه اللاجئون صعوبة كبيرة في التعليم بالمدارس والجامعات، فلا يسمح لهم بالالتحاق بالتعليم الحكومي المجاني، وإنما في أغلب الأحوال هو الالتحاق بمدارس اللاجئون التي تديرها المنظمات الأهلية أو المدارس الخاصة والتي تكون بتكاليف مرتفعة، وتعمل الأمم المتحدة على تقديم منح تعليمية للاجئين، تغطي ما يقارب ٨٠% من تكاليفهم الدراسية.

وإنّ بعض اللاجئون يواجهون مشكلات عند التحاقهم بالمدارس الحكومية، مثل عدم إتقانهم للغة دولة الملجأ مما يسبب لهم صعوبات في التواصل مع الآخرين وتعرض عدد كبير منهم إلى التمييز والمعاملة العنصرية.

كما أن أغلب الدول تشترط على اللاجئ لمنحه الحق في الالتحاق بالمدارس الحكومية أن يكون مقيماً على أراضيها بصورة شرعية.

الممارسات العنصرية:

تعد الممارسات العنصرية ضد اللاجئين إحدى أكبر وأهم المشكلات التي يواجهونها في المجتمع المضيف، وذلك بسبب وجود نزعة لدى بعض أفراد المجتمعات، إما بسبب اختلاف لون بشرتهم، أو اختلاف ديانتهم أو غيرها من الأسباب.

---

١ الرشيدي, أحمد. مرجع سابق. ص: ٩٨

ثانياً: الاندماج المحلي في ظل التشريعات القانونية

١: الاندماج المحلي للاجئين في العالم العربي:

تؤكد العديد من الدراسات ضعف انضمام الدول العربية إلى الاتفاقيات الخاصة باللاجئين، وإن كان هناك بعض التباين بين الدول العربية الأفريقية من جهة والآسيوية من جهة أخرى، إذ إن غالبية الدول العربية الأفريقية قد انضمت إلى المعاهدة الخاصة باللاجئين عام ١٩٥١م وبروتوكول ١٩٦٧، خلافاً للدول الآسيوية[١].

وبعيداً عن الأسباب والمبررات لعدم الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، فإن غياب تشريعات وطنية ومعاهدات إقليمية عربية خاصة باللاجئين هو أمر عزز من حالة الفراغ القانوني والتشريعي الذي نشهده حالياً.

علماً أن هذا الغياب القانوني والتشريعي أدى إلى ظروف صعبة وأوضاع عانى منها اللاجئون في العالم العربي.إضافةً إلى أنه لا توجد اتفاقية عربية جماعية على غرار الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية لتنظيم الأوضاع الخاصة باللاجئين في الوطن العربي وإنما هناك مشروع اتفاقية عربية لتنظيم أوضاع اللاجئين فى الدول العربية التى وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٩٤ ولم يتم التوقيع او التصديق عليها حتى الان .

وقد كان مشروع هذه الاتفاقية امتداد سلسلة من الاجتماعات والإعلانات وأهمها إعلان القاهرة حول حماية اللاجئين والنازحين في العالم العربي عام ١٩٩٢ والتي جاءت بمجموعة من المقتضيات التي تم مراعاتها عند إعداد الاتفاقية العربية ومن أهمها التأكيد على المبادئ الإنسانية للشريعة الإسلامية واحترام القانون الدولي للاجئ وقد تمخض عنها إصدار توصيات الأولى وهي امتنان الخبراء العرب للمعهد الدولي للقانون الإنساني بكلية الحقوق بجامعة القاهرة للجهود القيمة ثم ثانيا دعوة الجامعة لدراسة إمكانية إنشاء هيئة عربية بشؤون اللاجئين في الوطن العربي والتي جاء في ديباجتها : ((إن حكومات الدول الاعضاء بجامعة الدول العربية استلهاماً من معتقداتها الدينية وللأسس التي تمتد بعيدا في جذور التاريخ العربي الإسلامي ، والتي تجعل من الإنسان قيمة كبرى وهدفاً أسمى تتعاون مختلف النظم والتشريعات على اسعاده وكفالة وحرياته وحقوقه وانطلاقا من أنها تمثل

---

١ والي، عبد الحميد. إشكالية اللجوء على الصعيدين العربي والدولي. مرجع سابق. ص: ٨٩.

أمة متحضرة واكبت مختلف مراحل التاريخ الإنساني وأدت دائما دورا متميزا في توجيه الأحداث والتأثير فيها والتأثر بها وتأكيدا لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ١٩٥١ والبرتوكول الخاص بوضع اللاجئين ١٩٦٧ وإعلان القاهرة حول حماية للاجئين والنازحين في ١٩٩٢ ورغبة من الدول الأعضاء في توثيق روابط الإخاء بينها))[١]

وقد عرفت المادة الاولى من هذه الاتفاقية اللاجئ بأنه هو :

((١- كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو خارج مقر إقامته الاعتيادية في حالة كونه عديم الجنسية ويخشى لأسباب معقولة ان يضطهد من أجل عرقه أو دينه أو جنسيته او انتمائه إلى فئة اجتماعية أن سيظل بحماية ذلك البلد أو أن يعود إليه.

٢- كل شخص يلتجئ مضطرا إلى بلد غير بلده الأصلي أو مقر إقامته الاعتيادية بسبب العدوان المسلط على ذلك البلد أو احتلاله او السيطرة الأجنبية عليه لوقوع كوارث طبيعية أو أحداث جسيمة ترتب عليها إخلال كبير بالنظام العام في كامل البلاد أو في جزء منها)) .

ومشروع الاتفاقية العربية وسع في تعريف اللاجئ ليشمل إلى جانب الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة بلدهم الأصلي بسببه الخوف من الاضطهاد أو تعرضهم بالفعل لهذا الاضطهاد ، الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة دولتهم الأصلية بسبب عدوان خارجي او احتلال أجنبي او سيطرة أجنبية أو وقوع كوارث طبيعية او بسبب أحداث كثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم الدولة الأصل كله أو في جزء منه . وقد استثنت من أحكام هذه الاتفاقية في المادة الثانية مرتكبي جرائم الحرب او الجرائم ضد الإنسانية أو الجريمة الإرهابية وكذلك مرتكبي جريمة جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء قبل قبوله فيه بصفة لاجئ لم يصدر بشأنه حكم يقضي بتبرئته بحكم نهائي بات.

---

[١] للمزيد راجع : مشروع الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين في الدول العربية
https://maraje3.com/2010/10/legal-framework-refugees-arab-world-arab-convention-refugees/

ولقد رتبت هذه الاتفاقية على عاتق دولة الملجأ احترام مجموعة من الحقوق من خلال تعهدها بملائمة تشريعاتها الوطنية وفق هذه الاتفاقية ومعاملة اللاجئين معاملة لا تكون دون معاملة الأجانب المقيمين على إقليمها وعلى اعتبار منح اللجوء عملا سليما إنسانيا ولا يجب أن يفسر على أنه عملا عدائيا وعدم التمييز بين اللاجئين بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو الأراء السياسية والوضع الاجتماعي كما أنها لا يجوز لها طرد اللاجئ المقيم بصفة قانونية إلا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني او النظام العام وخولت للاجئ حق التظلم أمام السلطة القضائية المختصة من قرار الطرد واحترام حق العودة إلى البلد الأصلي مع عدم جواز ترحيله إلى بلده رغماً عنه مع ضرورة التعاون مع البلد الأصلي من خلال احترام رغبة أقاليمها بصورة قانونية بطاقات تعريف ووثائق سفر مطابقة لاتفاقية الأمم المتحدة لتمكينهم من السفر خارج هذا الإقليم والعودة إليه كما أنما قد ألقت على عاتق اللاجئ مجموعة من الالتزامات منها احترام قوانين وأنظمة الدول المضيفة وعدم القيام بأي نشاط إرهابي او تكريبي ضد دولته أو أي دولة أخرى وعدم مهاجمته أي دولة بما فيها دولة الأصلية عند ممارسته لحرية الرأي والتعبير[١].

وهذه الاتفاقية تم إقرارها من طرف مجلس وزراء جامعة الدول العربية بقراره رقم ٥٣٨٩ د ع (١٠١) ج ٣ بتاريخ ٢٧ / ٠٣/ ١٩٩٤ إلا أن الدول العربية باستثناء مصر لم توقع عليها [٢].

وعليه نجد أنه في ظل غياب المرجعية القانونية، فإن وجود اللاجئين في البلد المضيف يظل تحت رحمة الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية التي قد تنقلب فجأة وفي أي وقت، وبخاصة إذا ربط الرأي العام بين وجودهم في ذلك البلد وبين ارتفاع كلفة المعيشة أو اشتداد المنافسة على الوظائف والخدمات العامة.

---

[١] أبوالخير أحمد عطية ، الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي دار النهضة العربية, القاهرة ١٩٩٧, ص ٨٢.

[٢] للمزيد حول مشروع الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين في الدول العربية راجع : الإطار القانوني لحق اللجوء في الوطن العربي: الاتفاقية العربية الخاصة باللاجئين,
http://haqqi.info/ar/haqqi/legislation/arab-convention-regulating-status-refugees-arab-countries

أما فيما يتعلق بتشريعات الدول العربية فهناك عدداً قليلاً منها تناول في تشريعاته تنظيم أحوال اللاجئين سواء أكان تنظيماً جزئياً أو كلياً[١].

٢ - النموذج الأوروبي:

صادق الاتحاد الأوروبي على سلسلة طويلة من القوانين التي تحمي اللاجئين، بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق اللاجئين عام ١٩٥١م والبروتوكول ١٩٦٧م ومعاهدات دولية أخرى حول هذه المسألة (مثل الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية ٢٠٠٠م) كما أنه تعهد ببناء نظام أوروبي مشترك للجوء على أساس التطبيق الكامل والشامل لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١م[٢]، والاتحاد الأوروبي له دور مهم فيما يتعلق بقضايا اللجوء وإدماجهم وإعادة التوطين داخل وخارج الاتحاد، كما أن لقوانين وممارسات الاتحاد الأوروبي تأثيراً كبيراً على تطوير آلية حماية اللاجئين في البلدان الأخرى.

إلا أن تطبيق قانون اللجوء في الاتحاد الأوروبي من قبل الدول الأعضاء يختلف من دولة إلى أخرى فبعض القواعد إلزامية (مثل القاعدة التي تلزم فتح المجال أمام طالبي اللجوء للولوج إلى سوق العمل في موعد لا يتجاوز تسعة أشهر بعد تقديم الطلب) وبعضها الاخر قواعد أقل وضوحاً والزامية.

وبحسب القانون الدولي للاجئين، يجب استيفاء شروط الاستقبال المتوافقة مع حقوق الانسان[٣] ويترك تحديد ماهية هذه الشروط لكل بلد على حدة وتختلف معايير استقبال طالبي اللجوء بكثرة بين بعض الدول في الاتحاد الأوروبي إذ على سبيل المثال لا يستبعد وجود مراكز إيواء مكتظة للاجئين، والمباني التي تفتقر إلى المرافق الصحية الكافية أو حتى إلى الخيام للاجئين في بعض البلدان.

---

١ حريز محمود , مظهر. مرجع سابق. ص: ٢٤

٢ عتلم , شريف. مرجع سابق. ص: ٥٩

٣ سلام آمانة, رشا. مرجع سابق. ص: ٨١

كما أن لوائح الاتحاد الأوروبي التي تم اعتمادها بشأن سياسة اللجوء، وأيضًا بشأن قضايا أخرى، تنطبق بشكل واضح على جميع الدول الأعضاء. لكن كيفية تأويل كل بلد لهذه اللوائح وتحويلها إلى قانون وطني يقع على عاتق كل دولة عضو في الاتحاد. ولهذا السبب لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول بعض النقاط.

فمثلاً فيما يتعلق باتفاقية دبلن ، اللاجئون الذين يريدون طلب اللجوء في أوروبا، لا يمكنهم فعل ذلك في أي بلد كان. فمنذ عام ٢٠٠٣، بات عليهم الالتزام باتفاقية دبلن، والتي تقول بأن اللاجئ يجب أن يتقدم بطلب اللجوء في بلد الاتحاد الأوروبي، الذي دخل أرضه للمرة الأولى. لكن بالرغم من هذا لا تلتزم الدول الأعضاء دائمًا بشكل صارم بهذه القاعدة. ويمكنهم من خلال مع ما يسمى بـ "الدخول التلقائي" أن يقرروا بشأن إجراءات اللجوء الخاصة باللاجئ، حتى لو كان قد دخل في البداية بلدا آخراً في الاتحاد الأوروبي ، إلا أن ألمانيا علقت العمل باتفاقية دبلن مرات عدة ورفضت ترحيل اللاجئين إلى دول أخرى.

المبحث الثالث

إعادة التوطين

المطلب الأول

مفهوم إعادة التوطين وأسبابه

لا يستطيع العديد من اللاجئين العودة إلى بلدهم بسبب استمرار الحروب والصراع والاضطهاد، ويعيش كثيرون أيضاً في ظروف خطيرة أو لديهم احتياجات خاصة لا يمكن تلبيتها في البلاد التي سعوا فيها للحصول على الحماية[١]، وفي هذه الأوضاع تساعد المفوضية على إعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث.

فإعادة التوطين تعني إرسال طالب اللجوء إلى بلد ثالث، غير بلده الأصلي، وغير البلد الذي وصل إليه أول مرة إذا كان مهدداً بالخطر فيه ، وهي تساعد ذوي الظروف الصحية أو القانونية الخاصة بشكل أساسي ، وإعادة التوطين واحدة من مجالات سياسات اللجوء التي لم يسلط كثيراً من الضوء عليها

لذلك فإن الغرض من إعادة التوطين ونتائجه المتوخاة ما زالوا غائبين عن معظم النقاشات أو الدراسات.

وعليه فإننا سندرس مفهوم إعادة التوطين في فرع أول، و التحديات التي تواجه إعادة التوطين في فرع ثاني...

---

١ أبو الوفا, أحمد. مرجع سابق. ص: ٩٨

الفرع الأول

مفهوم إعادة التوطين ومعاييره

أولا: الطبيعة القانونية لإعادة التوطين:

إعادة التوطين واحدة من حالات سياسات اللجوء التي لم يسلط كثيراً من الضوء عليها، إذ غالباً ما ينظر إليها على أنها عملية خيرية في أساسها وأنها وسيلة تعزز من إيمان البلدان البعيدة ومنظمات المجتمع المدني بأنها تتقاسم المسؤولية مع بلدان اللجوء الأولى تجاه هؤلاء اللاجئين[١].

ومع الأهمية التي حظيت بها إعادة التوطين في البلدان الرئيسية التي تعيد توطين اللاجئين فيها (كالولايات المتحدة الأمريكية – كندا – استراليا) ما زال الغرض من إعادة التوطين ونتائجه المتوخاة غائبين عن معظم النقاشات والدراسات.

وما يزال الغموض يعتري تحديد الغرض من إعادة التوطين التي يفترض بها أن تكون أداة للحماية وحلاً مستداماً وسبيلاً استراتيجياً لتعزيز الحلول الدائمة الأخرى وللمساعدة في التشارك بالأعباء وتحقيق التضامن الدولي[٢].

لكن أثر إعادة التوطين يكاد لا يخضع لأي قياس كان نسبةً لأي غرض من الأغراض المفترضة به أن يحققها لأن الأهداف والأغراض المرجوة من إعادة التوطين غير محددة بدقة، وهذا بدوره يمنع من وجود أي معيار أو أداة للقياس يمكن على ضوئها مساءلة الحكومات إزاء ممارساتها في إعادة التوطين.

وهناك بعض الحقائق التي تلمح إلى سبب إثارة القلق المسوّغ حيث إن إعادة التوطين دائماً لا تتاح إلا لبعض الناس دون غيرهم بنسبة تقل عن ١% من اللاجئين في العالم، و أنها ليست الحل الذي يسعى له غالبية اللاجئين.

---

١ حريز محمود , مظهر. مرجع سابق. ص: ٢٠٥

٢ السعيد، رابح. مرجع سابق, ص: ١٦٨.

مقارنة بالمجالات الأخرى في دراسات اللاجئين، يلاحظ شح في البحوث المكتوبة حول إعادة التوطين التي بدلاً من أن تقوم على قاعدة من الأدلة شأنها شأن بقية مجالات دراسات اللاجئين، ترتكز على المعتقدات والعادات والثقافات، وغالباً ما تُبنى سياسات إعادة التوطين على الممارسات التاريخية السابقة وحشد الضغط بدلاً من الاستناد إلى أهداف موضحة جيداً وإلى فهم مدروس للمسارات التي يجب التأثير فيها.

ويعد إعادة التوطين هو أحد الحلول الدائمة التي توفرها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، للاجئين الحاصلين على اعتراف بلجوئهم من قبل المفوضية (على اعتبارها الجهة الرسمية الكافلة والراعية للاجئين حول العالم) حيث تقوم بنقلهم إلى بلد ثالث غير بلدهم الأصلي والبلد المضيف[١].

فالشرط الأساسي لإعادة التوطين هو أن يكون الشخص مسجلاً بكونه لاجئاً في المفوضية، وأن يكون اللاجئ خارج بلده الأم.

ثانياً: المعايير المؤهلة لإعادة التوطين:

البحث عن إعادة التوطين هو أحد الهواجس التي يعيشها أغلب اللاجئين، بعدّه الحل الذي سينقلهم من البلد الثاني بلد الملجأ إلى بلد ثالث متطور (كأمريكا – كندا – بريطانيا – سويد) والذي سيجدون فيه ضالتهم وحياتهم المستقبلية التي ينشدونها لهم ولأبنائهم وخاصة في ظل عدم قدرتهم على العودة لبلدهم الأصل بسبب الحروب والصراعات.

وترسل المفوضية اللاجئين[٢] الذين يقبلون إلى الدولة الثالث ولكن هناك شروط خاصة ومعايير محددة يجب أن تنطبق على اللاجئ حتى يتم قبوله وإدخاله في برنامج إعادة التوطين، والمعايير تشمل الفئات التالية:

---

١ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مدخل على الحماية الدولية للاجئين، حماية الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية. مرجع سابق. ص: ١٦٥.

٢ إن من أهم شروط الموافقة على إعادة التوطين هو تمتع الشخص بصفة اللاجئ, وعليه فإن طلبات الحصول على وضع اللاجئ المقدمة من أشخاص ليس لديهم على نحو واضح أي حق في عدّهم لاجئين بموجب المعايير ذات الصلة ,ومازالت تمثل مشكلة خطيرة في عدد من الدول وقد تؤدي إلى الإضرار بمصالح أولئك المتقدمين الذين لديهم مبررات سليمة لطلب الاعتراف بهم كلاجئين. للمزيد راجع قاسي حورية، آيت. مرجع سابق, ص: ٢٦٠.

- سيدات تحت الخطر: وتعني أن تكون هناك سيدة تحت الخطر في البلد الثاني (مثل لبنان – تركيا – مصر) ويصعب تقديم لها الحماية والمساعدة ضمن نفس البلد مثال: سيدة من غير معيل ومعها أطفال ولا يوجد معها أقارب درجة أولى ذكور بنفس البلد (أب – أخ) وتواجه مشكلات متنوعة، وعليه تعد سيدة تحت الخطر وتعتبر من الحالات التي يمكن إعادة توطينها.

- أطفال تحت الخطر: وهو معيار كبير ويتضمن العديد من الحالات[١] مثل الأطفال الذين يعانون من مشاكل نفسية واضحة بسبب الحرب (كوابيس ليلية دائمة – تبول لا إرادي) أطفال ليس لديهم من يعيلهم من أسرهم[٢] ولا يذهبون إلى المدارس نهائياَ، أو أطفال تعرضوا في البلد الثاني لحالات اعتداء جنسي مثلاً، وحالات أخرى كثيرة.

وهذا المعيار من المعايير القوية للتوطين وتعدّ بريطانيا تحديداً، إحدى الدول التي تستقبل العائلات التي لديها حالات مماثلة.

- ضحايا الاعتقال أو التعذيب أو المتعرضين لإصابات بسبب الحرب في بلدانهم: كأن يتم اعتقال الشخص في بلده الأصلي (بغض النظر عن الجهة المعتقلة) أو أحد أفراد أسرته تعرض للتعذيب في بلده الأصلي أو في البلد الثاني (بغض النظر عن الجهة التي مارست التعذيب) أو تعرض الشخص لإصابة جسدية بسبب الحرب الدائرة في بلده سببت له أثر جسدي واضح[٣] وخاصة إذا سببت له مشكلة صحية بحاجة إلى علاج.

---

١ أبو الوفا, أحمد. مرجع سابق . ص: ١٢٦

٢ يرجع تاريخ منح أولوية إعادة التوطين للأطفال المستخطرين إلى الثمانينيات عندما أسست الولايات المتحدة الأمريكية برنامجاً للاجئين القاصرين غير المصحوبين ببالغين لدعم الأطفال المهجرين من فيتنام من بين من يطلَق عليهم اسم (لاجئو القوارب).
ومنذ ذلك الحين، ومع وقوع حالات التهجير الكبيرة، بما في ذلك تهجير الأطفال السودانيين المفقودين، ازداد الرتكيز على إعادة توطين الأطفال غير المصحوبين ببالغين. وقد أنشأت دول إعادة التوطين التقليدية الأخرى، بما فيها النروج والسويدَ، برامج لإعادة توطين الأطفال غير المصحوبين ببالغين ودعمهم. وفي عام ٢٠١٦ ،أنشأت المملكة المتحدة مبادرة جديدة لإعادة توطين الأطفال اللاجئين المستضعفين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بغض النظر عن حال انفصالهم عن أسرهم وذويهم, للمزيد راجع: دافيس, سوزانا, وباتشيلور, كارول. إعادة التوطين كأداة لحماية الأطفال اللاجئين.(٢٠١٧). نشرة الهجرة القسرية. ص: ٤٠

٣ الوالي، عبد الحميد. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تحديات دائمة في مواجهة معضلة اللجوء , مرجع سابق. ص: ٢٥

- الحالات الطبية: في حال وجود مشكلة طبية كبيرة لدى أحد أفراد الأسرة[١] (الأب، الأم، أو أي من الأولاد) وترافق ذلك مع عدم إمكانية العلاج في البلد الثاني إضافة لخطر الموت أو خطر فقدان أحد وظائف الجسم الحيوية إذا لم يتم علاج هذا الوضع الصحي (فقدان النظر او السمع أو خسارة أحد الأطراف)، عندها يمكن اعتبار الحالة من حالات إعادة التوطين، وخاصة إذا كان الوضع الطبي لدى طفل، وتعد الحالات الطبية من الحالات التي يتم اسراع الإجراءات فيها.

- مشكلات أمنية وحماية: أن تواجه العائلة في البلد المضيف الثاني مشكلات وتهديدات واعتداءات متكررة من أشخاص محددين أو تعرض الأسرة لمشاكل مستمرة بسبب النظرة السلبية داخل هذه المجتمعات التي تنظر إليهم على أنهم أناس تركوا بلدانهم لأسباب انتهازية ومزاحمة المواطنين في الظروف المعيشية[٢]، وعدم القدرة على تجنب هذا الخطر، عندها يتم قبول العائلة لإعادة التوطين.

- الخطر الناجم عن الاختلاف: أن يكون الشخص (رجل أو امرأة) قد دخل بمشاكل بسبب تغيير دينه أو بسبب إلحاده أو بسبب كونه مغاير جنسياً (أي أن يكون مثلي) عندها يتم تحويله لإعادة التوطين على عدّ أنه يواجه خطر على حياته.

إذن إعادة التوطين هي فقط للذين لديهم مشاكل حماية معينة أو احتياجات لا يمكن تلبيتها في بلد الملجأ.

كما أن أماكن إعادة التوطين محدودة، وتحددها دول التوطين التي هي على استعداد لقبول اللاجئين الذين لديهم احتياجات عاجلة والتي لا يمكن العناية بها في بلد الملجأ، لذلك يجب على المفوضية تحديد أولئك الذين هم الأكثر ضعفاً وتقديم عدد من الحالات التي تطابق العروض من دول التوطين.

وتحدد المفوضية ذوي الاحتياجات المؤهلين من خلال سلسلة من المقابلات المباشرة تبدأ من أول مرة يأتي اللاجئ إلى المفوضية، ومن الممكن أيضاً أن يتم الزيارات إلى الأماكن التي يعيش فيها اللاجئون والتقارير من

---

١ أبو الوفا , أحمد. مرجع سابق. ص: ١١٣

٢ الوالي, عبد الحميد . المفوضية السامية لشؤون اللاجئين, تحديات دائمة في مواجهة معضلة اللجوء, المرجع السابق, ص: ٨٧.

المنظمات الشريكة للمفوضية.

ويتم تحديد كلّ حالة بمفردها، استناداً للمعايير[١]، والقرار النهائي لقبول اللاجئ لإعادة التوطين هو بيد بلد التوطين وليس المفوضية.

وهناك عدد قليل من البلدان التي تقبل إعادة المستضعفين، وإن العدد المتاح سنوياً بكل منها أقل بكثير مما يكفي لتغطية الاحتياجات التي حددتها المفوضية.

الفرع الثاني

دوافع إعادة التوطين: (أسباب اختيار إعادة التوطين كحل دائم)

يرغب اللاجئون بحل إعادة التوطين عادة لعدة أسباب، وهذه الأسباب نفسها التي تدفع أي شخص عادي للانتقال كالهجرة إلى أماكن يتوافر فيها فرص عمل أو مساكن أقل تكلفة أو أنظمة مدرسية أفضل أو للعيش بالقرب من الأهل والأصدقاء وأفراد الأسرة.

ولكن الاختلاف في وضع اللاجئين عن وضع الأشخاص العاديين هو ما يميز انتقالهم هذا ، فهناك عوامل إضافية تدفعهم إلى الانتقال ومنها ما يلي:

أولاً: الدافع للصمت:

المقابلات والاجتماعات مع اللاجئين خلال مرحلة ما قبل إعادة التوطين هي أكثر الأوقات الملائمة لجمع المعلومات من اللاجئين بشأن تفضيلاتهم الجغرافية[٢]، إلا أن اللاجئين يميلون إلى الامتناع عن ذكر أي معلومة بشأن تفضيلاتهم بسبب عدم ثقتهم في المسؤولين البيروقراطيين وخوفهم من إضاعة فرصهم في إعادة توطينهم فعلاً في بلد ثالث.

---

١ نشأت الطالباني, ضحى. مرجع سابق. ص: ٦٥

٢ نشأت الطالباني, ضحى. مرجع سابق. ص: ٩٤

وهذا يمثل أسلوب المطاوعة لأقصى قدر استراتيجي عقلاني لدى بعض اللاجئين وقد يكون للاجئ تفضيلاته ولكنه قد يحجبها عن قصد لاعتقاده بأن الانتقال عقب وصوله قد يكون خياراً أفضل او أكثر أمانة مقارنة بخطر احتمالية ضياع فرصة إعادة توطينه التي قد تغير حياته.

ثانيا: المكاسب والخسائر:

يحدد اللاجئون اختياراتهم وفقاً للمكاسب والخسائر ، فالسلامة وإعادة التوطين هي بحد ذاته مكسب[١]، في حين أن البقاء في إحدى المخيمات أو في خطر التعرض للعنف هو خسارة.

إلا أن تلك المكاسب والخسائر العائدة من العيش في أماكن مختلفة تتحول وتؤثر في قرار البقاء أو الانتقال.

ثالثاً: المعلومات الجغرافية عن البلد الجديد :

قد يعرف اللاجئون أماكن إقامة باقي أسرهم أو أصدقائهم، ويرغبون في العيش بجانبهم وعلى مقربة منهم ويكون من السهل عليهم اندماجهم في المجتمع الجديد، وإن زيارة أقاربهم وأصدقائهم يعطيهم ثقة بنفسهم ورغبة ببدأ حياة جديدة.

---

١ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين, حالة اللاجئين في العالم. مرجع سابق. ص: ٢٤١

المطلب الثاني

التحديات التي تواجه إعادة التوطين في ظل الاحتياجات الحالية

الفرع الأول

عملية إعادة التوطين

يعدّ حل أعادة التوطين هو الحل الأفضل للاجئين غير القادرين على العودة إلى الوطن، إلا أن هذا الحل لا يكون بالسهولة المتوقعة بل تواجهه عدد من العثرات والمصاعب.

أولاً: مصاعب إعادة التوطين:

ليكون لحل إعادة التوطين دورٌ كاملٌ في حل مشكلة اللاجئين فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار على عدد من القضايا:

يمكن أن تقوض معايير الاختيار المقيدة والفترات الطويلة لعمل الإجراءات نجاح إعادة التوطين، وبالتالي تشجع المفوضية السامية بلدان إعادة التوطين على توسيع نطاق تلك المعايير، حسب احتياجات الحماية الدولية، وتعزيز القدرة على التنبؤ بإعادة التوطين وتحقيق مرونته بواسطة تخطيط متعدد السنوات، فمن شأن التقدم في هذه المجالات تخفيف بعض الضغوط على عاتق البلدان النامية التي تستضيف أعداد هائلة من اللاجئين وهو بذلك يؤكد على التزام المجتمع الدولي بتقاسم المسؤولية ، حيث أن الإرهاق الذي يصيب بلد اللجوء يخف عند قيام دول أخرى بتقديم ملاذ دائم لبعض أفراد جماعة اللاجئين[١].

هناك حاجة إلى دراسة المعضلات التي يمكن أن تحدث عندما تكون فرص إعادة التوطين في خط متوازٍ مع جهود تسهيل العودة الطوعية أو الاندماج المحلي لمجموعة من اللاجئين.

---

١ عتلم, حازم. مرجع سابق. ص: ١٦٩.

فهناك أدلة تشير إلى أن بعض اللاجئين قد يرفضون الحلين الأخرين تقديراً منهم أن فعل ذلك سوف يعزز فرصهم في إعادة توطينهم في بلد أفضل.

ولاجئون آخرون قد ينخرطون في تحركات غير نظامية إلى مكان أبعد إذا لم يصلوا إلى فرصة توطينهم في بلد لجوءهم الأول، ولكنهم قد يستطيعون أن يجدوا هذه الفرص في دول مجاورة أو قريبة.

وعليه يجب إعادة هيكلية نظام إعادة التوطين بشكل يسمح تجنب هذه الصعوبات أو على الأقل يقللها إلى أقصى درجة.

في حين قد يوفر إعادة التوطين فرصة حيوية لبعض اللاجئين للهروب من حالات اللجوء السيئة إلى مكان جديد وحياة أفضل، يمكن أيضاً أن يكون لها آثار في الذين لم يعاد توطينهم[١]، وهذا هو المرجح أن يكون الحال لا سيما إذا كان اللاجئون المعاد توطينهم أكثر الناس تعليماً ومهارة بين المجتمع.

في هذا الشأن هناك حاجة للتأكيد على كيفية الجمع بين برامج إعادة التوطين والجهود المبذولة لتمكين مجتمعات اللاجئين الباقية، وقدرتهم على تنظيم أنشطة الاعتماد على النفس وقدرتهم على التعبير عن مصالحهم واهتماماتهم.

في حين يزداد عدد بلدان إعادة التوطين فإن غالبية اللاجئين الذين يستفيدون من هذا الحل يتم قبولهم من قبل مجموعة من عشرين دولة، ولا يتناسب المقدار المخطط من قبل هذه الدول مع الاحتياجات الحالية، ويبدو أنه من المرجح اتساع الفجوة الموجودة بين عدد اللاجئين المحتاجين إلى إعادة توطين وعدد الأماكن المتاحة.

وبالتالي يجب دراسة هذه القضية وتقديم اقتراحات عملية فيما يتعلق بالإجراءات التي يجوز اتخاذها لتعزيز ونشر مفهوم وغاية إعادة التوطين.

---

١ خضراوي، عقبة. مرجع سابق. ص: ١٥٢

ثانياً: مهام إعادة التوطين:

إعادة توطين اللاجئين يغير حياتهم، فعندما توفر الحكومات سبلاً آمنة وقانونية للاجئين، فإنها توفر الحماية وتمنع الناس من المجازفة بخوض رحلات محفوفة بالمخاطر، فلا ينبغي لأحد ان يجازف بحياته من أجل الحصول على الحماية التي يستحقها ولإعادة التوطين مهام عديدة أبرزها:

١: آلية لتقاسم العبء والمسؤولية بين الدول:

إن مفهوم تقاسم المسؤولية تمتد جذوره في القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي أغلب القوانين الدولية[١].

فكافة دول العالم عليها التزامات بمساعدة بعضها البعض في استضافة اللاجئين والسعي إلى تعزيز التعاون الدولي، والمساهمة الفعالة فيه، وتقديم المساعدة اللازمة لضمان تمتع اللاجئين بالحماية الدولية[٢].

وبالتالي يجب أن تكون هناك مساهمات أكثر إنصافاً لكل دولة فيما يخص تقاسم المسؤولية عن اللاجئين، وان تستند تلك المساهمات إلى معايير يراعى فيها الموضوعية عند تحديد الطاقة الاستيعابة للدولة المنوطة باستضافة اللاجئين ومساعدتهم.

ومع الأسف، فإن هذا لا يتم تنفيذه، في حين أن هناك عدداً قليلاً من البلدان المضيفة تستضيف ملايين اللاجئين، بينما لا تقدم العديد من البلدان الأخرى أي شيء إيجابي على الإطلاق في هذه الخصوص[٣].

فحل (إعادة التوطن) للاجئين المستضعفين يؤدي إلى التخفيف من حدة الضغط على الدول المضيفة التي تستقبل أعداداً كبيرة جداً من اللاجئين كما يمكن لاتفاقيات إعادة التوطين أن تشجع الدول الساحلية بأن تسمح

---

١ أبو الوفا, أحمد. مرجع سابق. ص: ١٣٤

٢ يرجع تاريخ أولوية إعادة التوطين للأطفال المستضعفين إلى الثمانيات عندما أسست الولايات المتحدة الأمريكية برنامجاً للاجئين القاصرين غير المصحوبين ببالغين لدعم الأطفال المهجرين من فيتنام من بين من يطلق عليهم اسم (لاجئو القوارب). ومنذ ذلك الحين, ومع وقوع حالات اللجوء الكبيرة ازداد التركيز على إعادة توطين الأطفال غير المصحوبين ببالغين. للمزيد راجع دافيس, سوزانا, وباتشيلور, كارول. مرجع سابق. ص: ٣٩

٣ بركات, نظام. **الإطار القانوني لحماية اللاجئين في الوطن العربي**.(٢٠١٣). ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر اللاجئون في المنطقة العربية. المجتمعات المضيفة والمصير الغامض. مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية. ص: ١٥.

بنقل اللاجئين اللذين تم إنقاذهم في البحر، وذلك بأن تفرق بين مسؤولياتها لتوفير ترتيبات الإيواء الأولي والمعالجة عن توفير الحلول طويلة المدى.

وقد ورد ذلك أول مرة في ديباجة اتفاقية اللاجئين الصادر في عام ١٩٥١،[١] وقد تم بعد ذلك إدراج مبدأ تقاسم المسؤولية في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة في عام ١٩٦٧م فيما يتعلق باللجوء الإقليمي، كما نصت عليه اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الصادرة عام١٩٦٩ بشان الجوانب المختلفة لأزمة اللاجئين في إفريقيا، إضافة إلى المادة الأولى فقرة[٢] من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويتعين على جميع البلدان قبول نسبة من مجموع اللاجئين المستضعفين في العالم أجمع، على أن تكون هذه النسبة مستندة في كل بلد إلى معايير موضوعية تتناسب مع قدراته على استيعاب اللاجئين.

إلا أن الجهود المبذولة لتقاسم دول العالم المسؤولية لمعالجة مشكلة اللجوء قد أخفقت في تأمين ولو جزءاً يسيراً من الاحتياجات الفعلية، بالإضافة إلى أن تلك الجهود غالباً ما تستند إلى تدابير قائمة على أساس يكفل لأغنى الدول أن تتحمل أمل التبعات، فالعديد من الدول الأكثر ثراءً تهرب من المسؤولية، بدلاً من تقاسم المسؤولية.

وعلى الدول التي تقوم حالياً بإدارة برامج إعادة التوطين بدراسة زيادة عدد الأماكن المخصصة لإعادة التوطين المتوفرة سنوياً، وينبغي على الدول التي ليس لديها برامج لإعادة التوطين أن تستحدث برنامج لإعادة التوطين، وبحث كيفية استيعاب الأماكن المخصصة للتوطين التي توفرها الدول لأعداد اللاجئين الذين بحاجة إلى إعادة توطين.

---

١ محمد بشير, الشافعي. مرجع سابق. ص: ١٧٤

٢: وسيلة لحماية اللاجئين الأكثر تعرض للخطر:

تعد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن أكثر من مليون لاجئ يستوفون معايير الضعف وهم في حاجة إعادة توطينهم في بلاد أخرى على وجه السرعة[١].

ومعنى هذا بلغة حقوق الإنسان أن حياة هؤلاء اللاجئين وسلامتهم وغير ذلك مما لهم من حقوق الإنسان معرضة للخطر في البلاد التي سعوا إلى اللجوء إليها أصلاً.

ويتضمن اللاجئون الذين يستوفون معايير العنف الناجين من العنف والتعذيب، وأصحاب الاحتياجات الطبية الحرجة، والنساء والفتيات المعرضات لخطر العنف القائم على الجنس، والمعرضين للتمييز بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم والأطفال الذين لا يرافقهم أحد من ذويه إضافة إلى عائلات تعيلها النساء وأفراد من الأقليات[٢].

وحتى ولو تحققت كل الأهداف المحددة لإعادة التوطين، فإن ذلك لن يوفر تسوية دائمة إلا لأقل من ١% من مجموع اللاجئين المحتاجين لإعادة التوطين.

وتعتبر إعادة التوطين الحل الذي يستهدف حماية اللاجئين المستضعفين وتوفير حماية إنسانية لهم وتوفير الملاذ الآمن لهم.

---

١ فأستراليا مثالاً تعطي الأولوية لضحايا العنف والتعذيب في حين أنه لا توجد أحكام خاصة بالأشخاص الذين لديهم احتياجات طبية ، أما كندا فلديها برامج خاصة لإعادة توطين النساء المعرضات للخطر، في حين أنها لا تقبل إعادة توطين الأطفال القصر من دون مرافقين، أما الأشخاص الذين لديهم احتياجات طبية فإنهم يقبلون في كندا، غير أنهم يمكن أن يرفضوا إذا كانت حالتهم المرضية تشكل خطراً على الصحة العامة ، في حين أنه في بريطانيا لا توجد برامج خاصة لإعادة توطين النساء المعرضات للخطر ، بينما تمنح الولايات المتحدة الأمريكية الأولوية لذوي الاحتياجات الطبية بالدرجة الأولى وضحايا العنف والتعذيب، والنساء المعرضات للخطر كما أنه يقبل الأطفال غير المرفقين الذين تم احتضانهم من طرف أسر عند وصولهم للولايات المتحدة ، أما فنلندا فتعطي الأولوية للأشخاص الذين هم عرضة للطرد نحو بلدهم الأصلي، أو للاعتقال التعسفي في بلد الملجأ الأول، ويأتي في المرتبة الثانية الأشخاص ضحايا العنف والتعذيب والأشخاص الذين يجب إعادة توطينهم لأسباب طبية. للمزيد راجع : مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين , حالة اللاجئين في العالم. مرجع سابق. ص: ١٩٨

٢ أبو الوفا, أحمد. الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الانساني. مرجع سابق. ص: ١١٥

وعليه فإن هذا الحل هو تدخل لإنقاذ الحياة فبعض اللاجئين يكونون غير قادرين على مواصلة حياتهم في بلد لجوئهم الأول، ويجري تنظيم هذا البرنامج بالعمل مع المفوضة العليا لشؤون اللاجئين التي تساعد الحكومات في تحديد اللاجئين الأكثر عرضة للخطر ولا يمكن توفير حماية مناسبة لهم بالمنطقة.

وسوف يمنح الذين سمح لهم بإعادة توطينهم حماية إنسانية إضافة إلى تمتعهم بكافة الحقوق والميزات المتوفرة وذلك يشمل الاستفادة من المساعدات المقدمة من الدولة وإمكانية العمل وإمكانية لم شملهم مع عائلاتهم.

٣: حلٌّ دائمٌ لبعض اللاجئين:

قد يكون ثمة أفراد أو جماعات من اللاجئين لديهم مهارات معينة أو يتمتعون بقدرات خاصة، لا يستطيعون لسبب أو لأخر استخدامها في بلد لجوءهم ولكن يوجد عليها طلب في دول أخرى، وهنا يمكن قبولهم في دول أخرى تكون بحاجة لهم.

و قد يكون هناك ظروف قد دفعت اللاجئين للهروب من بلدهم الاصلي، وهذه الظروف لم تتغير بعد وإن زالت فإنه يبقى من الصعب عليهم العودة إلى وطنهم كأسباب سياسية أو أسباب تتعلق بنظام الحكم القائم، أو أنهم واجهوا ظروف يائسة وصعبة للغاية[١]،فهنا يكون من المفيد منح مثل هؤلاء اللاجئين الوضع الآمن والاستقرار الدائم في بلد ثالث يمكنهم من تجنب الخطر ويساعدهم على الإسهام في اقتصاده[٢].

وبالتالي فإن إعادة التوطين يوفر فرص الإقامة الطويلة والتجنس، وهو يقدم منظوراً لحل دائم وللمساعدة على تنفيذ هذا الحل تقدم المفوضية التوجيه الثقافي والتدريب اللغوي والمهني.

---

١ استخدمت المفوضية إعادة التوطين كأداة حماية لضحايا الاتجار بالبشر, حيث إن الاندماج المحلي لن يكن خيار صالحاً وخصوصاً للاجئين المتواجدين في البلدان النامية , و ذلك لعدم توفر الخدمات المناسبة لعلاج الضحايا المصابين بشدة بصدمات الاتجار بالبشر والتعذيب، وبسبب المخاطر المستمرة للتعرض للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي , وزودت المفوضية ضحايا الاتجار بالبشر بإمكانية الوصول إلى الإجراءات المتسارعة للتسجيل وتحديد وضع اللاجئ وكذلك الاستخدام الميسر للحلول المستدامة، ولا سيما إعادة التوطين في دول ثالثة.للمزيد راجع : هيومن رايتس ووتش.(٢٠١٤). تقرير عن الاتجار في الاريتريين وتعذيبهم في السودان ومصر. ص: ١٩

٢ قاسي حورية ، آيت. مرجع سابق. ص: ٢٦٩.

ثالثاً: دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في عملية إعادة التوطين:

من بين الحلول الدائمة الثلاثة، غالباً ما يكون إعادة التوطين الاختيار الأخير الذي تتبناه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فالهيكلية الحالية لنظام إعادة التوطين تتطلب من المفوضية ان تختار بنفسها اللاجئين أولا ثم تحيلهم إلى دول أخرى هي التي تقرر بعد ذلك ما إذا كانت ستقبل هؤلاء اللاجئين المحالين إليها أم لا.

وتستخدم المفوضة في تحديدها اللاجئين الأكثر استضعافاً اتفاقية عام١٩٥١م، وبسبب محدودية الأماكن أنشأت المفوضية سبع فئات لتحديد اللاجئين من ذوي حاجات الحماية الخطيرة أو الأكثر إلحاحاً.

ثم تعمل المفوضية على دراسة اللاجئين وتحديد أولوياتهم وبعد ذلك تقدم الحالات لإعادة التوطين إلى الدول المستقبلة.

وينص دليل المفوضية لإعادة التوطين على أن الاختيار (لا يجب أن يقوم على رغبة أي جهة محددة معينة في الدول المضيفة أو دول إعادة التوطين أو الشركاء الأخرين أو حتى كوادر المفوضية نفسها)[١].

وتواصل المفوضية في جميع مراحل دورة مساعداتها إضفاء طابع مؤسسي على اهتماماتها المحددة بشان اللاجئين من النساء والأطفال وبشان البيئة ودمج هذه الاحتياجات الخاصة تخطيطها وتنفيذها للبرامج.

---

١ البطاينة, فؤاد. مرجع سابق, ص: ٢٢٥.

الفرع الثاني

الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين:

إن حل إعادة التوطين يضطلع بدور حيوي في التصدي لمشكلة اللاجئين، حيث يحل إعادة توطين للاجئين محنتهم، لذلك ركزت المفوضية السامية والدول الآخرين من أصحاب المصلحة في السنوات الأخيرة على ما أصبح معروفاً بـ (الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين) وهذا النهج أكّد عليه في (جدول أعمال الحماية) وهو وثيقة أقرتها اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية ورحبت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٢م، وقد عرفتها مجموعة عمل إعادة التوطين في العام التالي بأنها: الاستخدام المخطط لإعادة التوطين بطريقة تحقق الحد الأقصى من المكاسب بشكل مباشر أو غير مباشر، غير تلك التي يتلقاها اللاجئون عندما يعاد توطينهم، ويمكن أن تعود هذه المكاسب على اللاجئين الآخرين وعلى الدولة المضيفة، والدول الأخرى أو حتى على نظام الحماية الدولي بصفة عامة.

ويعني ذلك من الناحية العملية أنه ينبغي استخدام إعادة التوطين ليس فقط كوسيلة لتوفير الحماية والحل الدائم للأفراد ومجموعات اللاجئين بل ينبغي استخدامها أيضاً للحفاظ على مساحة اللجوء وتوسيع نطاقها في البلدان المضيفة للاجئين، ولتعزيز نوعية هذه المساحة فيما يتعلق بالحماية وظروف الحياة التي يعيشها اللاجئون ولدعم البحث عن استراتيجيات وحلول أخرى مثل العودة الطوعية، الاعتماد على الذات الاستقرار والاندماج المحلي.

والاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين خطوة هامة تخفف من معاناة اللاجئين الذين يعيشون في ظل أوضاع لا يمكن تحملها في بلدان تكتظ بأعداد كبيرة من اللاجئين[١].

---

١ منظمة العفو الدولية.(٢٠١٦). **التصدي للأزمة العالمية للاجئين من التملص عن المسؤولية التي تقاسمها**. ط:١. مطبوعات منظمة العفو الدولية. ص: ٦٨

ودعماً لهذا النهج، قدمت المفوضية السامية في السنوات الأخيرة مجموعة متنوعة من هذه الخطوات لتعزيز قدرة المنظمة على إعادة التوطين وتسليط مزيد من الضوء على هذا الحل الدائم، وتم تعزيز معايير وعمليات وإجراءات إعادة التوطين.

فالمسؤولية في حماية اللاجئين هي مسؤولية مشتركة قائمة على أساس التضامن الدولي بالنسبة لجميع الدول حتى بالنسبة للدول التي ليست طرفاً في الاتفاقيات المتعلقة بحماية اللاجئين، فهي ملزمة بالحماية استناداً لحقوق الإنسان التي تطبق على الجميع دون تمييز.

وطوّرت منهجية مجموعة إعادة التوطين التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لحالات اللاجئين، وبذلت جهود جديدة للتأكد من أن إعادة التوطين سوف تجني مكاسب استراتيجية في حالات معينة ولتقيم عدد من اللاجئين حول العالم الذين يحتاجون إلى هذا الحل.

هذه الجهود كان لها نتائج إيجابية وأثبت الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين جدواه في عدد من الحالات منها تعزيز حماية اللاجئين الذين بقوا في البلد المضيف، تجنب رد القادمين الجدد، ضمان وصول المفوضية السامية إلى اللاجئين وملتمسين اللجوء قيد الاحتجاز، وتسهيل منح تصريح الإقامة إلى اللاجئين.

وساهم الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين أيضاً في جهود المفوضية السامية لتعزيز الحلول الدائمة الأخرى مثال على ذلك مهدت إعادة التوطين للاجئين الأفغان المقيمين في الهند لتجنس لاجئين آخرين واندماجهم محلياً.

وإن إعادة التوطين للاجئين البوروندیين المقيمين في المخيمات في تنزانيا، ساعد في دعم جهود الحكومة هناك لمعالجة حالات اللاجئين الباقيين في البلاد بطريقة شاملة تتضمن الاندماج المحلي والعودة الطوعية إلى بلادهم.

ويمكن القول أن إعادة التوطين هو الحل المستدام لبعض أهم المستضعفين في العالم، ومع أن هذا الحل ليس الخيار الذي ينتهجه أغلب اللاجئين، إلا أنه يقدم أملاً حقيقياً وفرصة لمن يريد بدء حياة جديدة خاصة إذا لم يعد لديه ما يمكن ان يقول عنه (إنه بيته أو وطنه أو بلده)[١].

---

١ اليسي سوينغ, ويليم.(٢٠١٧). **اعتبارات عملية لبرنامج إعادة التوطين**. إعادة التوطين. نشرة الهجرة القسرية. العدد ٩٤ . ص: ٤.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول بأن إقناع الدول بقبول إعادة التوطين أصبح أمراً صعباً في الوقت الحالي الذي تزايدت فيه الكراهية تجاه الأجانب، حيث أن الدول التي اعتادت إعادة التوطين والترحيب باللاجئين تغيرت سياساتها بصورة سلبية، وحجتها في ذلك هو العامل الاقتصادي وإمكانية تهديد النسيج الاجتماعي.

كما أن عند الحديث عن إعادة التوطين، يلاحظ أن هناك ضعفاً شديداً في تحديد الأهداف والغايات التي يتوقع من إعادة التوطين تحقيقها، يرافقه ضعف في قياس النتائج المتحققة منها. ولتفعيل إعادة التوطين، لابد من أن تقوم على قاعدة قوية من الأدلة ولابد من تحسين مستوى التنسيق الدولي.

وفي الختام نجد أنه لا يوجد تراتبية رسمية بين الحلول السابقة، إلا أن العودة الطوعية هي الحل الذي يتوق له معظم اللاجئين ولهذا أقرته وثائق واتفاقيات كثيرة بكونه الحل الأفضل في غالبية حالات اللجوء، ومع ذلك لا يمكن إغفال باقي الحلول، فالحلول الثالثة الاختيارية يكمل بعضها بعضاً الآخر وعند تطبيق تلك الحلول مجتمعة تشكل استراتيجية حيوية لحماية اللاجئين وحل مشكلة اللجوء.

الفصل الثاني

تطبيق عدالة الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء على (اللجوء السوري)

لا مبالغة في القول بأن الأزمة السورية تمثل أكبر تحدٍ سياسي وإنمائي في زمننا الحاضر، فقد حصدت العديد من الأرواح، وتسببت في الكثير من الدماء، وأجبرت أعداد هائلة على النزوح وأعادت عجلة التنمية إلى الوراء، وهددت أجيالاً في سورية والبلدان المجاورة لها، وإنها تحدت المجتمع الدولي تحدياً بحمله على أن يحذو في استجابته الجماعية حذواً مختلفاً في التفكير والعمل[١].

وبعد عشر سنوات من الأزمة، باتت الحياة أصعب من أي وقت مضى بالنسبة للاجئين السوريين ،فقد اضطر حوالي ٦.٧ مليون لاجئ سوري حول العالم ،تستضيف الدول المجاورة لسورية ٥.٥ مليون منهم ، للفرار من بيوتهم منذ عام ٢٠١١ بحثاً عن الأمان[٢].

هي أرقام مرعبة في القرن ٢١ ،أن تتحول حياة ٢٠ مليون إنسان إلى مأساة مزمنة، خلال بضع سنين، وتحت عيون العالم كله، دون أن يستطيع هذا العالم فعل شيء

---

١ عبد المطلب الأسرج, حسين.(٢٠١٦). **مأساة اللاجئين السوريين: عام جديد وآمال بالية**. القاهرة: مصر. مجلة شؤون عربية، العدد ١٦٥. ص: ٢٥.

٢ تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٢١, والموجود على موقعها الرسمي, الرابط https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html



الشكل رقم ١: رسم توضيحي لعدد السوريين الذين هم بحاجة إلى مساعدة

(المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠٢١)

إن العديد من الحكومات والدول ساهمت بترسيخ هذه المأساة، وشن حروب بالوكالة على حساب مأساة شعب كامل[١]، فهذا القرن لم يحمل معه ما أملته البشرية من تحسن في الأوضاع الإنسانية.

فتحولت سورية من الدول التي كانت تستقبل اللاجئين خاصة الفلسطينيين والأفغان والعراقيين، إلى أول دولة مصدرة للاجئين في العالم، والذي يعيش غالبيتهم في الدول المجاورة منها : لبنان و الأردن وتركيا ومصر والعراق.

لكن المشكلات هنا أن بعض هذه الدول تعاني من أزمات عديدة، وهذا ما يصعّب على هذه الدول توفير الحماية وتقديم المساعدة للاجئين.

وتعد مشكلة حماية المدنيين في سورية كبيرة ومعقدة لذلك يجب على المنظمات الوطنية والدولية كافة حل هذه المشكلة، فهي كارثة إنسانية لم تشهدها سورية منذ مئات السنين.

---

١ فتحي سليمان,سهام.(٢٠١٥). **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية** . رسالة ماجستير.كلية الآداب العلوم الانسانية. غزة: فلسطين. ص: ٤

هذا ويعد ملف اللاجئين من أكثر الملفات الإنسانية خطورة [١] وذلك نظراً إلى الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية الخطيرة التي يخلقها اللجوء. ومشكلة اللاجئين السوريين مرشحة لمزيدٍ من التعقيد والتفاقم، لا سيما في سياقات إقليمية ودولية صراعية استقطابية، تحكمها حسابات المصالح، حيث كشفت الحملات المتزايدة التي تستهدف اللاجئين السوريين عن تصاعد الاحتقان ضدهم، وتزايد الدعوات لإعادة اللاجئين لمدنهم التي لم ينته الصراع فيها بعد، حيث بات يُرى في بقاء اللاجئين تهديدًا أمنيًّا وعبئًا اقتصاديًّا، وهو ما يزيد من انتشار الحملات الشعبوية وخطاب الكراهية والعنف ضد اللاجئين ليس فقط في أوروبا وإنما في الشرق الأوسط أيضاً.

ومع تزايد تلك الظواهر المقلقة التي باتت تمس أمن وسلامة اللاجئين السوريين في دول اللجوء؛ فإن التساؤل يبدو منطقيا بشأن مستقبل حملات التحريض وخطاب الكراهية الذي يستهدف هؤلاء اللاجئين لاعتبارات سياسية يتعلق بعضها بمحفزات داخلية في دول اللجوء[٢] ، في حين يتعلق بعضها الآخر باستحقاقات الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

ومما يزيد من تعقيد الوضع الحالي أن غالبية اللاجئين السوريين لن يكون باستطاعتهم العودة إلى أراضيهم في وقت قريب، بالتوازي مع إعادة إعمار وبناء الدولة التي مزقتها الحرب، خاصة أن معضلة الأزمة السورية تكمن في أنها باتت ساحة مفتوحة لحروب بالوكالة بين أطراف إقليمية ودولية عدة ذات استراتيجيات متناقضة ومصالح متقاطعة [٣] الأمر الذي يُصعِّب من مهمة التقاء الجميع على كلمة سواء لإنهاء الأزمة، أو لإيجاد حل نهائي لمشكلة اللاجئين.

بسبب أهمية سورية الجيوسياسيا تدخلت حكومات عديدة بالحرب المشتعلة، ومنذ نهاية عام ٢٠١٢ أصبحت الأرض السورية ساحة حرب الجميع مع الجميع، وكثير من الناس يدعم الإرهاب، وكلهم يتنصل من الإرهاب.

---

[١] صالح اللهيبي، أديب. (٢٠١١).**موقف الولايات المتحدة من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٦٧-١٩٤٨**, دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان: الأردن. ص: ١١٩

[٢] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.(٢٠١٧). **التكلفة الإنسانية للحرب**، الاتجاهات العالمية، جنيف: سويسرا. ص ٥

[٣] فتحي سليمان, سهام. مرجع سابق. ص: ١٠٥

أخذ لجوء السوريين شكل موجات بشرية مفاجئة ومتتالية، تبعاً لتطور مفاصل الأزمة والحرب نفسها، اتبعت في حركتها (قرار اللحظة الأخيرة)، والخيار الأخير لمجموعات بشرية تعيش اللحظة المفارقة نفسها. فتحولت المدن أولاً والقرى لاحقاً إلى بركان دافق ينفث سكانه موجات بالآلاف، ولم يتوقف النزوح عند نقطة واحدة، بل تكرر عشرات المرات وعَلِق كثير من النازحين في مناطق يصعب الوصول إليها.

ومنذ اندلاع الحرب في سورية، نزح أكثر من نصف سكان سورية وتشرد مئات الآلاف في الداخل والخارج السوري، وصنفت سورية بلد المنشأ الأول للاجئين منذ العام ٢٠١٤.

حيث إن عدد اللاجئين السوريين حتى نهاية عام ٢٠٢٠ وصل إلى نحو ٦.٧ مليون لاجئ، كان نصيب دول الاتحاد الأوروبي من هؤلاء حوالي ١.٢ مليون لاجئ[١] ، وصلوا في موجات مستمرة بلغت ذروتها عام ٢٠١٥ ، ومنذ ذلك الحين صعدت قضية اللاجئين السوريين سلم أولويات قادة الدول الأوروبية وباتت من أبرز عناوين الخلاف بينهم.

ويقتضي البحث في أسس الحماية الدولية والحقوق الواجب مراعاتها للاجئين العمل على إيجاد حلول دائمة لهم[٢]، من شأنها السماح لهم بإعادة بناء حياتهم بكرامة وسلامة، وقد أشارت كل مواثيق القانون الدولي والسياسات المتعلقة باللاجئين إلى عدد من الحلول المتمثلة في العودة الطوعية إلى الوطن الأصلي أو الاندماج في البلد المضيف أو إعادة التوطين في بلد ثالث.

ويعد خيار العودة إلى الوطن بالنسبة لكل من اللاجئين والمنظمات الدولية العاملة معهم الحل الأمثل والأمل الوحيد لإنهاء منفاهم، وهو حق تعترف به العديد من النصوص الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومن ضمنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إضافة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما وأكدت عليه كل من الاتفاقية الدولية الخاصة بشؤون اللاجئين والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة واللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين[٣].

---

١ إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على الرابط: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html

٢ أبو الوفا , أحمد.(٢٠٠٩). **حق اللجوء بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي للاجئين**. ط:١. دراسة مقارنة. الرياض: السعودية. ص ١٣٢

٣ صالح اللهيبي، أديب. مرجع سابق. ص: ٥٢

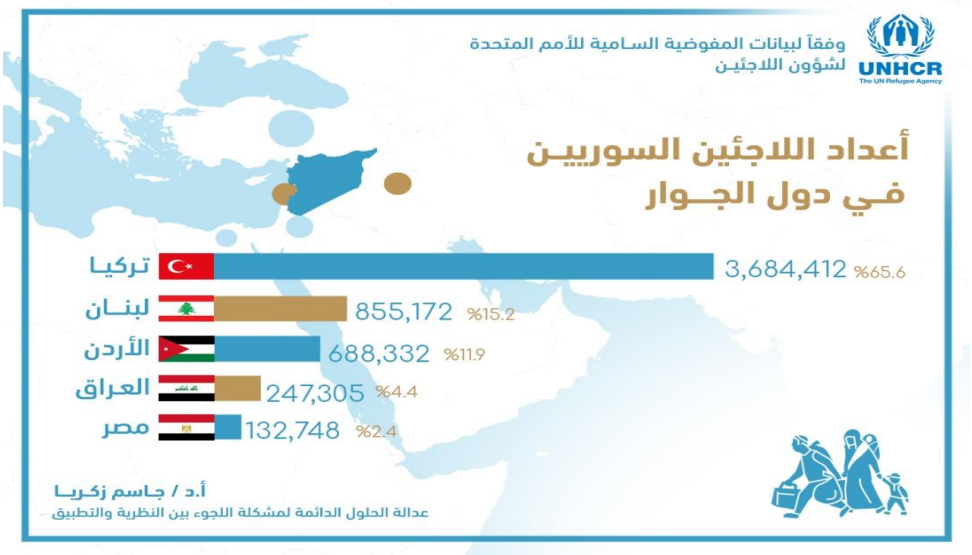
ولأن إمكانية تطبيق خيار العودة للاجئين السوريين في بعض الحالات غير ممكنة بالضرورة لأسباب متعلقة بعدم زوال الظروف الموضوعية التي أدت إلى خروج اللاجئ من سوريا، جاء القانون الدولي الخاص باللاجئين في محاولة منه لإنهاء حالة اللجوء، بخيار الاندماج المحلي في البلد المضيف وما قد ينشأ عنه من إمكانية تجنيس اللاجئين فيما بعد، و خيار إعادة التوطين في بلد ثالث بالنسبة للحالات التي يستحيل معها معالجة أوضاع اللاجئين في البلد الذي التمسوا فيه الحماية، مع التأكيد على احتفاظهم بحق العودة إلى سوريا.

وعليه فإننا سنسلط الضوء على وضع اللاجئين السوريين في دول الملجأ في المبحث الأول وكيفية تطبيق الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء على أزمة اللاجئين السوريين من قبل المجتمع الدولي في المبحث الثاني.

المبحث الأول

اللاجئون السوريون في دول الملجأ

إن اشتداد النزاع والتوتر داخل الأراضي العربية السورية أدى إلى تدهور الأوضاع في جميع المجالات، وغياب الأمن، وهذا ما دفع بمواطنيها إلى النزوح القسري ومغادرة حدود دولتهم للبحث عن ملجأ آمن يحمي حياتهم، الأمر الذي جعل معظمهم يستقروا في الدول المجاورة (لبنان – الأردن – تركيا – العراق) والتي هي أساساً تعاني من عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي، والذي بدوره زاد من تردي أوضاع اللاجئين، وبعضهم اختار اللجوء إلى دول أخرى بحثاً عن حياة ربما تكون أفضل لهم ولأسرهم.



الشكل رقم ٢ : رسم توضيحي لأعداد اللاجئين السوريين في دول الجوار

(المصدر :المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠٢١)

وكون اللاجئين فئة هشة وضعيفة، فمن الطبيعي أن تصادفهم عدد من المشكلات في مختلف الميادين التي من خلالها يفقد اللاجئ كرامته وحقوقه، التي ما فتئت المفوضية، والمجتمع الدولي العمل على حمايتها وتكريسها على أرض الواقع ، وعليه فإننا سنقوم بدراسة أوضاع اللاجئين السوريين في دول الملجأ (في مطلب أول) والتحديات التي تواجههم (في المطلب الثاني).

المطلب الأول

وضع اللاجئين السوريين في دول الملجأ

الأزمة الإنسانية في سورية تجاوزت حدود الكوارث البشرية مقارنة بزمن استمرارها وحجم سورية، ومع تصاعد وتيرة الصراع، عمدت الدول المضيفة للاجئين السوريين إلى التشدّد في سياسات اللجوء[١]، وتحوّلت سياسة الباب المفتوح الإنسانية التي تُبنيت عند اندلاع الأزمة في سورية، إلى أجندة أمنية أضيق أفقاً.

وشكل اللجوء السوري أسوء الكوارث الإنسانية في الوقت الحالي وتداعياته كثيرة منها:

أمنية: بسبب ارتباط أفراد سوريين ومجموعات سورية لاجئة بجماعات متطرفة في سورية، وتطرف عناصر ومجموعات لاجئة وتنفيذها عمليات إرهابية داخل الدول المضيفة أو انطلاقاً منها[٢].

واقتصادية: تمثلت في التراجع الحاد للتبادل التجاري مع سورية بل توقف مع كثير من الدول، والتضخم الناتج عن وجود أعداد كبيرة من السوريين في دول الجوار المقارنة بعدد السكان للبلدان المضيفة.

وتداعيات اجتماعية: من خلال استقطابات مذهبية وعرقية داخل دول الجوار واندماج كتل بشرية وافدة داخل المجتمعات المضيفة، وهذا يسبب تغيرات اجتماعية في التركيبة السكانية إضافة إلى التسبب في خلل ديموغرافي مذهبي في البلدان الصغيرة ذات الحساسية (كلبنان).

---

١ عبد المطلب الأسرح, حسين. مرجع سابق. ص: ٣٠

٢ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. التكلفة الإنسانية للحرب. الاتجاهات العالمية. مرجع سابق. ص: ١٧

الفرع الأول

وضع اللاجئين السوريين في الدول العربية

بـدأت حركـة اللجـوء السـوري إلـى دول الجـوار ومصـر فـي بـدايات عـام ٢٠١٢ وتسـارعت أكثـر باضـطراد. .وتضاعفت أعداد اللاجئين السوريين في دول الجوار بالإضافة لمصر حوالي ٤ مرات.

يوجد معظم اللاجئين السوريين في الدول المجاورة منها في المقام الأول لبنان والأردن والعراق، إضافة إلى مصر والجزائر.

ومع أن لبنان والأردن لم توقعا على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧م، إلا أنهما قد أبديتا بعض التضامن الملموس تجاه اللاجئين[١]، ولكن عند تحرك ملايين البشر هرباً من الموت والجوع إلى بلد أخر يعيش بـه أيضـا ملايـين البشـر، سيحصـل نـوع مـن الصـدمة، صـدمة تتجلـى بحركـة غالبيـة المسـتقبلين نحـو مسـاعدة اللاجئين والتعاطف معهم قدر الإمكان، وأيضا تتجلى في تحرك الفئة الصغيرة المارقة على المجتمع لاستغلال حالـة اللاجئين. ويصـبح الوضـع أصـعب بكثيـر إذا كـان المجتمـع المسـتقبل للاجئين يعـيش أساسـاً فـي ظـروف سياسية غير ديمقراطية، وحالة اقتصادية سيئة، مثلما هو الحال في لبنان والأردن ؛ لذلك فقد وقعت العديد من الحوادث المؤسفة خلال عملية احتكاك اللاجئين السوريين بأهالي وسلطات البلد المضيف، هذه الحوادث يمكن تقسيمها لثلاث فئات:

الحادثات الفردية: وهي الحادثات الإجرامية العادية التي تحصل بأي مجتمع، كالسرقة، وطبعا أدى دخول ملايين السوريين لازديادها بشكل ملفت للنظر.

---

١ زيترو ,روجير, وروادیل, رايلوش .(٢٠١٤). **الإنماء وتحديات الحماية في سياق أزمة اللاجئين السوريين**. نشرة الهجرة القسرية . العدد ٤٧. ص: ٨.

الحادثات المنظمة: وهي أفعال إجرامية تمارسها جماعات خارجة على القانون، وأحيانا مستغلة للقانون، على مستوى واسع باستغلال الحالة الصعبة للاجئين السوريين. ومن أكثر الجرائم انتشارا هي جرائم الاستغلال الجنسي خاصة في لبنان والأردن؛ فقد انتشرت في مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن تجارة بيع البنات الصغيرة تحت مسمى الزواج لرجال كبيري العمر، سرعان ما يطلقون الزوجة الطفلة، كذلك ظهرت عدة تقارير عن الاستغلال الجنسي للاجئات السوريات في لبنان بسبب فقرهم الشديد؛ ولكن ما يؤسف حقاً عدم وجود اي متابعة رسمية لهذه الحالات أو إحصائيات.

الحادثات ذات البعد السياسي: تحصل في البلد المضيف عندما يكون الصراع السياسي شديداً داخل البلد وحوله منفلتاً من الضوابط[١]، كما حصل عدة مرات في لبنان، فدفع اللاجئون السوريون ثمن الخلافات العميقة للزعماء السياسيين اللبنانيين في صراعهم فيما بينهم داخل لبنان.

ضمن هذه المشكلة المأساة لا تستطيع المنظمات المدنية ومنظمات الأمم المتحدة عمل الكثير[٢]، لأن ذلك يحتاج لإرادة وقرار سياسي من حكومات البلدان المضيفة وبمساعدة دولية، وهذا غير متوفر إلى الآن.

وعوضاً عن صفة الضيوف، أضحى اللاجئون الهاربون من ويلات الحرب، في السردية العامة والخطاب الرسمي في كلٍّ من البلدان المجاورة، "عبئاً" على المجتمعات المضيفة لهم وتهديداً أمنياً محتملاً.

نتيجةً لذلك، همش عدد هائل من الأفراد في المجتمع، والذين أضحوا غير قادرين على التراجع أو التقدّم في حياتهم. والواقع أنهم في حالة استثنائية غريبة عنهم تماماً.

في هذه الحالة الاستثنائية، تظهر طبقة دنيا جديدة من المواطنين العرب، وتنتشر في أرجاء بلدان عربية وتعاني من انتكاسات هائلة على مستوى الصحة والتعليم والدخل.

---

١ خضراوي، عقبة.(٢٠٠٤).**حق اللجوء في القانون الدولي**. ط:١. مكتبة الوفاء القانونية. الإسكندرية: مصر ص ١٤

٢ دباكة، صالح. (٢٠١٥). **الأزمة غيرت حياة العراقيين والعاملين في المجال الإنساني**. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. العدد ٥٨. ص: ٤٠.

و يهدّد هذا الوضع مستقبل جيل كامل من الشباب السوريين الذين يترعرعون في ظلّ صراع مديد وحدٍّ أدنى من الآفاق للمستقبل ، وبالتالي قد يؤدّي اليأس المستشري في صفوف هؤلاء الشباب إلى توريط المنطقة في حلقة مفرغة من الانكشاف والهشاشة، ستحتاج إلى عقود للتعافي منها.

أولاً: في الأردن:

الأردن لم يتبن أي تشريع خاص باللاجئين على أراضيه، يحدد ما لهم من حريات وما يترتب عليهم من التزامات.

وبما أنه لا يوجد في الأردن قانون لحماية اللاجئين يمكّنهم من الاستفادة من حقوق اللجوء[١]، إضافة إلى أن الأردن لم توقع على اتفاقية١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبالتالي أحالت مهام تحديد اللاجئين للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتسجيل الأشخاص الذين يطلبون التسجيل لديها جميعهم ، وقد سبق أن أصدرت بالفعل بطاقات للاجئين السوريين الذين يحضرون إلى مكاتبها أو الذين هم داخل مخيم " الزعتري" والمخيمات الأخرى[٢].

وقد اعتمدت الأردن سياسة الباب المفتوح تجاه السوريين الفارين إليها ،غير أنها أمام تزايد أعدادهم قد حددت من نوعية الفئات المسموح لها بتخطي حدودها، ثم ما لبثت وأن تبنت سياسات أكثر تقييدية وتهدف إلى تقليل عدد الفارين إليها من سورية طلباً للجوء.

وحيث أبدت الدولة الأردنية التزامها بمبدأ عدم الإعادة القسرية، إلا أن ممارساتها اتجاه اللاجئين السوريين والفلسطينيين منهم القادمين من سوريا إثر الحرب لم تكن كذلك. ففي الوقت الذي منحت فيه الأردن حق اللجوء لأكثر من نصف مليون سوري فيها نتيجة العنف المسلح في سورية، أكدت عدة منظمات حقوقية حقيقة إغلاق الاردن حدودها أمام مجموعة من السوريين الفارين اليها وإعادتها المئات منهم قسراً إلى سورية[٣].

وما لبثت السلطات الاردنية أن تبنت سياسات إغلاق للحدود غير معلنة أمام السوريين، ففي أيار من العام ٢٠١٣ على سبيل المثال، صرح المنسق الإقليمي للمفوضية العليا للأمم المتحدة والمعني بشؤون اللاجئين من

---

١ عبد المطلب الأسرح, حسين. مأساة اللاجئين السوريين. مرجع سابق. ص: ٣٢

٢ الغزالي، ناصر. **النازحون السوريون متاهة في الرمال**. تقرير النازحون في سوري واللاجئون السوريون في(لبنان، الأردن، تركيا العراق، مصر). اللجنة العربية لحقوق الإنسان. ص: ٣٨.

٣ هيومن رايتس ووتش. (٢٠١٤).**غير مرحب بهم: معاملة الأردن للفلسطينيين الفارين من سوريا**. ص ٢.

سوريا إلى أنه " لأمر غير عادي أن ينخفض عدد اللاجئين فجأة من ٢٠٠٠ يومياً إلى صفر تقريباً" [١]

و كشفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عبر بياناتها عن بلوغ عدد اللاجئين السوريين في المملكة حوالي ٦٨٨.٣٣٢ ألف لاجئ ، مع العلم أن المملكة الأردنية تقدّر عدد اللاجئين السوريين لديها بنحو ١.٣ مليون.

هذا ويعيش ٨٦٩،١٠٤ كلاجئين في المخيمات و ٥٠،٤٩٤ يعيشون في المناطق الحضرية[٢] . ويعد مخيم الزعتري في محافظة المفرق القريبة من الحدود السورية الاكبر.

وبُنيت مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن بعد تدفقهم بكثرة [٣]. حيث أن هناك عدة مخيمات للاجئين السوريين في الأردن، ٣ منها رسمية والباقي منهم مؤقت وهي :

١- مخيم الزعتري ٢- المخيم الإماراتي الأردني ٣- المخيم الأزرق (الزرقا)[٤]

ولا يسمح للاجئين المقيمين في المخيمات مغادرتها إلا إذا «كفلهم» كفيل[١]، وتحديداً قريب أردني في سن الخامسة

---

١ منظمة العفو الدولية. (٢٠١٣) قيود متزايدة وظروف قاسية. ص: ١٢

٢ وذلك بحسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٢١ وفقًا لآخر تحديثات لها على موقعها الإلكتروني الرسمي.

٣ بهدف توفير الإمكانيات المعيشية الضرورية للاجئين، شغّلت المفوضية المحطة الجديدة لتوليد الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة ٢ ميغاواط في مخيم الأزرق، وتوفر المحطة الطاقة النظيفة مجاناً لاجئين السوريين الذين يعيشون في المخيم بشبكة الكهرباء ، حيث بلغت كلفة بناء المحطة ٨.٧٥ مليون يورو (٦.٩ مليون دولار ،) وهي ممولة بشكل كامل من حملة ''حياة أكثر إشراقاً للاجئين'' التي أطلقتها مؤسسة "إيكيا" ,حيث تمكّنت آلاف العائلات السورية من إضاءة منازلهم وتبريد أطعمتهم بواسطة الطاقة الشمسية بعد أن أصبح مخيم الأزرق في الأردن المخيم الأول للاجئين الذي يُزود بالطاقة المتجددة في العالم . للمزيد راجع : سعيدة, هبة. **منظومة حماية اللاجئين في الأردن: السوريون كحالة دراسية**.(٢٠١٥).رسالة ماجستير .كلية الحقوق. الأردن.ص٥٨

٤ * مخيم الزعتري هو مخيم للاجئين السوريين الذين قدموا إلى الأردن بعد شهر يوليو/تموز ٢٠١٢ من الأحداث التي رافقت الحرب السورية التي اندلعت عام .2011 أقيم المخيم حوالي ٢٠ كم شرقي مدينة المفرق شمال شرق الأردن في محافظة المفرق.

* مخيم مراجيب الفهود للاجئين (يعرف أيضاً باسم المخيم الإماراتي-الأردني للاجئين)هو مخيم لاجئين خصص للاجئي الحرب السورية الفارين من الحرب .يقع المخيم في منطقة مراجيب الفهود، وهي منطقة سهول جافة تقع على بعد حوالي ٢٠ كم شرق مدينة الزرقاء في الأردن .افتتح في نيسان (أبريل) ٢٠١٣ لاستيعاب فائض اللاجئين من مخيم الزعتري، وموّلته دولة الإمارات العربية المتحدة.

* مخيم الأزرق يقع في لواء قصبة الزرقاء، محافظة الزرقاء في الأردن, افتتح في نيسان ٢٠١٤, للمزيد راجع: سعيدة, هبة. مرجع سابق. ص: ١٣٢

والثلاثين وما فوق. غير أن نظام «الكفالة» كان في البداية مرناً؛ وكان في وسع اللاجئين الذين يريدون مغادرة المخيمات من دون قريب أردني، الحصول على بطاقة من وزارة الداخلية تكون جسرهم إلى خدمات عامة متنوّعة، من ضمنها الرعاية الصحية والتعليم. واستمر الوضع على الحال هذه إلى عام ٢٠١٥ حين بدأت السلطات الأردنية في تطبيق نظام « الكفالة » تطبيقاً صارماً، قبل إلغائه برمته.

وأدى دخول اللاجئين السوريين إلى الأردن ظهور تحديات جديدة غير مسبوقة في مختلف الميادين[٢] وإن الوضع المتأزم في سورية وزيادة التدفق الجماعي للاجئين ،انعكس سلباً عليها.

فاللاجئ السوري لا يتمتع بأي حق قانوني للعمل إلا بتصريح، لذلك يقومون بإتباع استراتيجيات متنوعة من أجل كسب المال عن طريق بيع ممتلكاتهم[٣]، وهذا ما يؤدي إلى استنزاف مواردهم وتفريقهم، وانعكس سلباً على الأطفال الذين يجدون أنفسهم مرغمين على العمل الذي يعينهم من الناحية المادية ويفرقهم من الناحية العلمية[٤].

ولكن بعد توقيع "اتفاق الأردن" في عام ٢٠١٦، وهو مبادرة لتحسين سبل الوصول إلى التعليم والعمل بشكل قانوني للاجئين السوريين، سمح للاجئين السوريين بالعمل بعدة قطاعات في الأردن، بعد أن تعهد المجتمع الدولي بتوفير التمويل وتسهيل التجارة بشكل أوسع ،

وأعلنت "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين" عن إصدار ٦٢ ألف تصريح عمل للاجئين السوريين في الأردن خلال ٢٠٢١، ويسمح للاجئين بالتنقل بين الوظائف المماثلة في نفس القطاع، وكذلك يسمح لتنقل بين أصحاب العمل والمحافظات، وهو العدد الأكبر منذ استحداث هذا النوع من التصاريح [٥]

وعموماً، تُعزا النسب المرتفعة للغياب عن المدرسة والتسرّب إلى غلاء كلفة التعليم، والتنمّر، والتمييز، والعنف المدرسي، وطول المسافة إلى المدرسة، والحاجة إلى القيام بالأعمال المنزلية. ومع تقدّم أطفال اللاجئين في

---

١ الغزالي، ناصر .مرجع سابق. ص: ١٤

٢ ضاحي، عمر.(٢٠١٤). **أزمة اللاجئين في لبنان والأردن**، الحاجة إلى الإنفاق على التنمية الاقتصادية. نشرة الهجرة القسرية. العدد ٤٧. ص: ١١.

٣ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، **الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٠١٦-٢٠١٥ : استجابة للأزمة السورية**، استعراض استراتيجي إقليمي، ص ٣. موجود على الموقع الرسمي للمفوضية

٤ زيتر, روجير, ورواديل, وايلويش. المرجع السابق. ص: ٧.

٥ للمزيد راجع الموقع الرسمي للمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين , الأردن يصدر عددا قياسيا من تصاريح العمل للاجئين السوريين , على الرابط التالي :
https://www.unhcr.org/jo/ar/17141-jordan-issues-record-number-of-work-permits-to-syrian-refugees.html

السن، تميل نسبة حضورهم المدرسي إلى الانخفاض. ويعود ذلك جزئياً إلى حسبانهم أن لا فائدة تُرتجى من التعليم في وقت هم في حاجة ماسة لدعم عائلاتهم اقتصادياً[١].

ثانياً: في لبنان:

يستضيف لبنان حوالي ١.٥ مليون لاجئ سوري علماً أن عدد السوريين المسجلين لدى مفوضية اللاجئين هم فقط ٨٥٥.١٧٢ لاجئ سوري٢، يعيشون في مخيمات وتجمعات عشوائية خالية بمعظمها من البنى التحتية وامكانية الوصول إلى المياه النظيفة.

وهو أكبر عدد للاجئين السوريين مقارنة بعدد سكان البلد المضيف ،وإن وجود مثل هذا العدد الكبير من اللاجئين، في بلد صغير يكافح من أجل الحفاظ على توازنه الديموغرافي الدقيق واستعادة نموه الاقتصادي، يؤثر بشكل متزايد على مساحة الحماية وعلى الدعوات والإجراءات الموجهة نحو العودة السريعة للاجئين إلى سورية[٣].

لذلك قدمت المساعدات المالية من الأمم المتحدة ليس فقط إلى اللاجئين السوريين في لبنان، بل تم أيضاً تقديم دعم مادي للقطاع اللبناني الحكومي الرسمي للمساهمة في عمليات مساندة اللاجئين السوريين لتحسين قدرة الحكومة اللبنانية على التجاوب مع أزمة اللاجئين[٤]. ومع ذلك ظل حوالي أكثر من نصف اللاجئين السوريين يعيشون تحت خط الفقر.

---

١ وضعت خطة طموحة، قدمت من قبل الحكومة الأردنية إلى مؤتمر لندن لدعم اللاجئين السوريين، لاستيعاب أعداداً أكثر من الأطفال السوريين في النظام التعليمي العام، وتهدف الخطة المطروحة في شباط/فبراير ٢٠١٦ إلى استيعاب ١٩٥٠٠٠ طفل سوري في المدارس العامة و٢٥٠٠٠ طفل بين التاسعة والثانية عشر سنة في البرنامج التعليمي Program Up Catch ،لكن هذه الخطة واجهت العديد من الصعوبات والتأخير. للمزيد راجع : ضاحي, عمر. أزمة اللاجئين في لبنان والأردن. مرجع سابق. ص: ٣٨

٢ احصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عام ٢٠٢١ ,والموجود على موقعها الرسمي , الرابط https://www.unhcr.org/ar

٣ ضاحي, عمر. أزمة اللاجئين في لبنان والأردن. مرجع سابق. ص: ١٧

٤ وصلت المساعدات المالية المقدمة من الامم المتحدة إلى لبنان لعام ٢٠١٦ إلى ١.١٢٨ بليون دولار, وهو أعلى دعم مادي بين دول الجوار ويشكل ٣٧% من مجمل المساعدات المقدمة في دول الجوار , حيث تم ضخ حوالي ١٥٧ مليون دولار من مجمل المساعدات في مؤسسات لبنانية حكومية، لتحسين قدرة الحكومة اللبنانية على التعامل مع أزمة اللجوء السوري. للمزيد راجع: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. مرجع سابق. ص: ٢٠

وهذا العدد الكبير للاجئين أدى إلى ضغط على البنية التحتية والخدمات والبيئة، بالإضافة إلى التنافس على فرص العمل، مما يشكل تحدياً لقدرة التحمل وكرم الضيافة الذي تبديه المجتمعات المضيفة، والتي يعيش فيها اللاجئون على نحو مبعثر، ويؤثر سلباً في العلاقات بين المجتمعات المحلية والاستقرار الاجتماعي.

في هذه البيئة، يواجه اللاجئون مخاطر متزايدة في مجال الحماية، مع عدم وجود إقامة قانونية والذي من شأنه أن يؤدي إلى خطر الاعتقال والترحيل والطرد من السكن والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس وإساءة معاملة الأطفال. الاحتياجات في مجال المساعدات الأساسية، وكذلك في مجال الصحة والمأوى والصرف الصحي، آخذة في الازدياد. وستبقى الاحتياجات الإنسانية للاجئين ومواطن ضعفهم مرتفعة بسبب العوامل التراكمية في هذا الوضع المطول، حيث لا يزالون يعتمدون إلى حد كبير على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية والصمود ضد الاستغلال والمخاطر الأخرى[١].

وقد أثرت الأعداد الكبيرة للاجئين السوريين في لبنان في الوضع الاجتماعي والاقتصادي بشدة ودفعت إلى فرض قيود غير مسبوقة على السوريين وهذه الأعداد أدت إلى تغير في النسيج الاجتماعي والاقتصادي بسرعة كبيرة ليس لقوى السوق و الهياكل الاجتماعية قدرة على مواكبتها[٢].

ونتيجة لذلك بدأت تسود عواقب سلبية اجتماعية (مثال: عاد حادث الحريق المتعمد الذي اشتعل في مخيم للاجئين السوريين في شمال لبنان، في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠، إلقاء الضوء مجدداً على الأزمة التي يفرضها وجود نحو ١.٥ مليون سوري يعيشون في لبنان في وضع لجوء مؤقت منذ نهاية عام ٢٠١١. إذ نجم الحريق عن مشاجرة بسبب خلاف على العمل بين صاحب عمل لبناني وبعض العمال السوريين، بما أدى بالأول إلى إشعال الحريق في المخيم الذي يسكنه العمال السوريون انتقاماً منهم، فامتد الحريق إلى كافة خيام المخيم وأتى عليه بالكامل وتسبب في بعض الإصابات وتشريد نحو ٧٥ أسرة كانت تسكن المخيم بواقع حوالي ٩٠٠ فرداً وفقدان ممتلكاتهم) ، واقتصادية بدءاً بانخفاض فرص العمل والأجور وانتهاءً بتدهور الاستقرار والتلاحم الاجتماعي ،

---

١ برهان, أمر الله. **حق اللجوء السياسي** , دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي. دار النهضة العربية. القاهرة: مصر. ص : ٩١

٢ قاسي حورية, آيت. تطور الحماية الدولية للاجئين، المرجع السابق. ص: ٨

وبالتالي فإن المناخ العام يكشف عن وجود مشكلة في التعامل مع اللاجئين السوريين في لبنان تؤدي إلى وقوع سلسة من الحوادث التي تعكس، وفقاً لرؤية اتجاهات عديدة، فكر " العقاب الجماعي " للسوريين الذي يتبناه البعض بسبب الخلاف مع أحدهم، فمثلاً في عام ٢٠٢٠، تعرض أحد الشباب اللبنانيين في بشري بشمال البلاد للقتل على يد شاب سوري بسبب خلاف فردي، فأدى ذلك إلى اشتعال غضب شعبي في المنطقة المذكورة وشن حملة لطرد اللاجئين السوريين منها وإحراق منازلهم .ورغم تدخل السلطات اللبنانية في الحالتين لضبط المتورطين وتهدئة الأجواء.

وأصبحت شرائح واسعة من المجتمع في لبنان معادية علناً للسوريين بعد ترحيبهم الأولي بهم فالتواجد السوري كبيراً جداً. فقد تجاوزت أعداد اللاجئين السوريين أي رقم شوهد في الغرب ، و شكل السوريون في لبنان على الأقل ربع السكان ،كما إن التأثير الديموغرافي للسوريين اكتسح المؤسسات والخدمات والبنية التحتية ، وكمجموعة أقلية غير محبوبة شعبياً، شكل اللاجئون السوريون على ما يبدو أكباش الفداء وحاولت هاتان الدولتان عند كل منعطف لوم السوريين على المشكلات الوطنية، بصرف النظر عن طول المدة التي سبقت بها وصول السوريين.

كان المواطنون (وما يزالون) غاضبين من السوريين لكن هذا الغضب لا يفعل أي شيء لتوفير الماء وإزالة النفايات أو توفير الكهرباء ، وفي الحقيقة إن السكن والماء والنفايات التي كانت مشكلات وطنية لفترة طويلة.

ومما لا شك فيه أن وصول اللاجئين السوريين أجهد الموارد المحلية، مما استدعى الانتباه إلى مشكلات متوطنة وقديمة.

ثالثاً: في مصر:

أما فيما يتعلق بجمهورية مصر العربية فوضع اللاجئين السوريين فيها مختلف ، فمع أن مصر عاشت فترة من عدم الاستقرار وكذلك تدهور الوضع الأمني إلا أنها فتحت ذراعيها لاستقبال وفود من اللاجئين السوريين[١] كون سورية دولة عربية وشقيقة.

---

١ حساني بربري, سحر. **أوضاع اللاجئين في المجتمع المصري**.(٢٠١٧). دار الكتاب المصرية. ص: ٣٦

ومع أنه لا يوجد حدود برية مع سورية؛ إلا أنه بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين في مصر لدى المفوضية ١٣٢.٧٤٨ لاجئاً حسب احصائيات المفوضية لعام ٢٠٢١ [١].

وما زالت القوانين المشددة في منح السوريين الفيزا موجودة في مصر، حتى مع الإعلان عن السماح بدخول أقارب الدرجة الأولى، الأمر الذي أدى إلى دخول السوريين بطريقة غير قانونية إلى مصر عبر السودان.

ودعمت المفوضية وشركاؤها اللاجئين ، علماً أن الشعب المصري وحكومته اتخذوا قراراً منذ بدء أزمة اللاجئين بمد السوريين بالحق في الوصول الكامل والمجاني لنفس الخدمات العامة المقدمة للمصريين. كما يتمتع السوريون بنفس الرعاية الصحية[٢] وخدمات التعليم الأساسي والعالي، التي تدعمها الحكومة المصرية على نطاق واسع، وتقدم مجاناً، وبناء على ذلك، تسجل مصر أعلى معدلات التحاق الأطفال اللاجئين السوريين بالمدارس.

وعلى عكس عدد كبير من الدول المضيفة للاجئين السوريين ، لم يسكن اللاجئون السوريون المخيمات، و إنما اختلطوا مع الشعب و سكنوا في الأحياء العادية إلى جانب المصريين، كما استقبل المصريون اللاجئين السوريين بحفاوة بالغة، و قد يرجع ذلك إلى أوجه التشابه الكبيرة بين الشعبين[٣]، في اللغة و الهوية و الدين، بالإضافة إلى الروابط التاريخية التي جمعت البلدين عندما اتحدا معاً ليشكلا ما عرف باسم الجمهورية العربية المتحدة، كما تجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من اللاجئين السورين المهاجرين إلى مصر كانت من أبناء الطبقتين المتوسطة و العليا، و بالتالي تمكنوا من افتتاح مشاريع خاصة بهم، و توفير مصدر دخل لأنفسهم بدلاً من الاعتماد على معونات المنظمات الدولية و الجمعيات الأهلية، و هو ما ساعدهم على الاستقرار و بدء حياة جديدة، فشكل السوريون في مصر حالة نموذجية من العيش المشترك، لم يصدر عنهم ما يخشى منه، ولم يتورطوا فيما يشينهم.

---

١ الأرقام الواردة لأعداد اللاجئين السوريين هي عدد من سجل نفسه لدى المفوضية السامية للامم المتحدة للاجئين, مما يعني أن العدد الفعلي أكبر من ذلك ,فهناك عدد غير قليل من السوريين ممن لم يسجلوا أنفسهم لدى المفوضية, لكن تقدير هذا الرقم صعب جداً في غياب أي إحصائيات رسمية.

٢ وقعت منظمة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مع وزارة الصحة المصرية بروتوكولين لتقديم الرعاية الصحية للاجئين السوريين، مثل المواطنين المصريين، كما بذلت المنظمة جهودا أكبر في دعم الرعاية الصحية للسوريين في مصر. للمزيد راجع : المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. مرجع سابق. ص: ١٤.

٣ حساني بربري, سحر. مرجع سابق. ص: ٣٨

رابعاً: في الجزائر:

أما بالنسبة لدولة الجزائر فإن اللاجئين السوريين يقصدونها لأنها آمنة ومستقرة اقتصادياً، إضافة إلى أنها طريق للعبور إلى الدولة الأوربية[١].

فالدخول السوري إلى الجزائر عبارة عن عملية عبور بعيدة كل البعد عن هدف الاستقرار بها ، وهو الأمر الذي جعلهم يرفضون ظروف الإيواء التي وفرتها الحكومة الجزائرية، إضافة إلى أن الحكومة الجزائرية قامت أكثر من مرة بترحيل قسري للاجئين السوريين[٢] ومن الصعب تحديد أرقام اللاجئين السوريين في الجزائر، وهذا راجع إلى دخول العديد منهم بطريقة غير قانونية، وكذلك عدم استقرارهم وعدها دولة معبر إلى الدول الأوربية.

ومع أن كل من مصر ، الجزائر، السودان ،الصومال ، موريتانيا، وتونس وليبيا قد وقعوا على اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلة اللاجئين في افريقيا عام ١٩٦٩ [٣] ، إلا أنهم قد تراجعوا عن تنفيذ التزاماتهم تجاه اللاجئين وتحقيق التوقعات المبدئية والرؤية التي جاءت بها الاتفاقية.[٤]

خامساً: في العراق:

العراق من الدول المجاورة لسوريا فذلك سهل على اللاجئين السوريين اللجوء إليه، علماً إن غالبية اللاجئين السوريين المتواجدين في العراق يتمركزون في إقليم كردستان.

والعراق شهدت موجة من الصراعات ونتج منه نزوح العديد من العراقيين في المناطق الداخلية، وهذا الصراع أثر على المجتمعات المضيفة في ظل تداخل فئتين من النازحين واللاجئين وفرضها عبأ كبير على الخدمات

---

١ غالم، نجوى.(٢٠١٣). **المركز القانوني للاجئين في الجزائر**. رسالة ماجستير في القانون العام. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة أبو بكر بقايد. تلمسان. الجزائر.ص: ٤٥

٢ في عام ٢٠١٧ كان المغرب قد رفض استقبال لاجئين سوريين موجودين في منطقة صحراوية على حدوده متهماً الجزائر جارته الشرقية بطردهم نحو اراضيه، وسط تقاذف للمسؤوليات من دون وجود ما يحفظ كرامتهم. .

٣ للمزيد حول بنود الاتفاقية راجع الموقع الرسمي للمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين على الرابط التالي : https://www.unhcr.org/ar/53588b376.html

٤ ج أو موسيس اوكيلو , اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٩ واستمرار التحديات أمام الاتحاد الأفريقي , نشرة الهجرة القسرية , ٢٠١٥ , ص ٧٢

المحلية١، وصعوب توفير الغذاء و إمداده وكذا تأثيره في مناطق الإنتاج.

ونسبة كبيرة من اللاجئين السوريين لا يملكون القدرة على ممارسة أي نشاط، و إن وجدت فلا يلبي ذلك جميع حاجيات أسرهم وهذا ما دفعهم إلى استنزاف جميع مدخراتهم وكثرة المديونية عليهم، كما أن الموارد المتاحة لدعم هؤلاء اللاجئين أصبحت شحيحة أكثر بمرور الوقت.

وتُقدّر أعداد اللاجئين السوريين في العراق بنحو 305،247 لاجئ سوري بحسب إحصاءات المفوضية، بينما تقول حكومة كردستان إن عددهم في الإقليم يتجاوز المليون و ٤٠٠ ألف[٢].

الفرع الثاني

وضع اللاجئين السوريين في أنحاء العالم

إن استمرار النزاع في سورية، وعدم استقرار الأوضاع في الدول العربية المجاورة لسورية والمعاناة التي يعيشها اللاجئين سواء في المخيمات أو خارجها في هذه الدول، دفع بعضهم إلى طلب اللجوء في دول أخرى يسودها الاستقرار، وفي سبيل الوصول إلى الدول الأوربية ، جعلوا من تركيا معبراً لها ، فغالبية من وصل إلى أوروبا خلال السنين الماضية وصل عن طريق البحر الأبيض المتوسط، وفق ثلاثة مسارات أساسية:

الدرب الشرقي: من الشرق عبر تركيا، وأحيانا أقل من لبنان أو مصر، إلى اليونان، وبلغاريا، ثم متابعة الطريق إلى وسط وغرب أوروبا أو شمالها برا.

الدرب الجنوبي: من شمال إفريقيا إلى إيطاليا.

الدرب الجنوبي الغربي: من المغرب إلى إسبانيا.

---

١ الغزالي، ناصر. مرجع سابق. ص: ٥٢

٢ احصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على الرابط:
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html

أولاً: وضع اللاجئين السوريين في تركيا:

تعد تركيا من بين الدول الموقعة على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين في الشرق الأوسط، إلا أن اللاجئين السوريين في تركيا غير مشمولين بالحماية حسب اتفاقية١٩٥١ وبروتوكول١٩٦٧ ، وإنما ضيوف تقوم الحكومة التركية بمد يد العون لهم.

فتركيا لا تطبّق اتفاقية اللاجئين إلا على اللاجئين القادمين من أوربا، وبتعبير أدقّ: لا تطبّقها إلا على مَنْ يطلبون الحماية في تركيا بسبب «أحداثٍ تقع في أوربا».[١]

كما كان لاتفاقية اللاجئين تأثير عظيم في نظام الحماية في تركيا. فمَنْ تحقَّقَ فيه تعريف اللاجئ وكان مَنْشَؤُه أوربا أمكنه أن يدخل تحت صفة اللاجئ في تركيا وَفْقَ اتفاقية اللاجئين والحقوق المرتبطة بهذه الصفة. ويقابل ذلك، أنّ مَنْ تَحقَّقَ فيه هذا التعريف ولكنه لم يكن مَنْشَؤُه أوربا أمكنه أن يُعطَى صفة «لاجئ مقيّد بشروط» بموجب القانون التركي. وتُجوِّزُ هذه الصفة الأخيرة للموصوفِ بها أن يبقى في تركيا مع جملةٍ من حقوق قليلةٍ جدّاً وهو ينتظر مفوضيَّة اللاجئين حتّى تُعِيدَ توطينه في بلدٍ ثالث. على أنّ حصص إعادة التوطين قليلة، فبيِّنٌ أنّ إعادة التوطين لن تحصلَ إلا لعدد جِدٍّ قليل من اللاجئين المقيَّدين بشروط في تركيا. فصفة اللاجئ المقيَّد بشروطٍ، هي مِنَ الوجهة النظرية صفة مُوَقَّتة، ولكنها في الواقع ليست كذلك. أي أدّت اتفاقية اللاجئين وتحديد النطاق الجغرافيّ المُجوَّز بموجبها إلى إنشاء حالة حمايةٍ في تركيا غير مألوفةٍ تصاحبها حقوق شديدة القلّة.

ووجهُ تأثيرٍ كبيرٍ آخرَ في نظام الحماية في تركيا، وهو قانون الاتِّحاد الأوربي. ففي سنة ٢٠١٣، سنَّت تركيا قانونَ الأجانب والحماية الدولية (Law on Foreigners and International Protection)، وجعلت فيه مع صفة اللاجئ وصفة اللاجئ المقيَّد بشروط صفةَ «المستفيد بالحماية الثانوية»، وهي صفة مأخوذ من قانون الاتِّحاد الأوربيّ. على أنّ المُقَدَّرَ أنّ هذه الصفة الأخيرة لم تُعطَى إلا لعددٍ قليلٍ من الناس، فلكلِّ ما هو حاصلٌ كانت صفة الحماية الدولية الرئيسَة في تركيا هي صفة اللاجئ المقيَّد بشروط. ثمَّ أقرَّتِ الدولة لائحة تنظيم

---

[١] أزلم غراكر سكريبلند (٢٠٢١), تركيا: أدولة طرف هي أم دولة غري طرف؟ , نشرة الهجرة القسرية , العدد ٦٧ , ص ٤٦

الحماية المؤقتة فيها سنةَ ٢٠١٤، وهي مذ ذاك تُطَبَّقُ على اللاجئين السوريين في تركيا. فنظام الحماية المؤقتة في تركيا مأخوذةٌ معانيه من نظيره في الاتِّحاد الأوربي: الأمر التوجيهيّ بالحماية المؤقتة في الاتِّحاد الأوربيّ .

على أنّ بين الاثنين فرقَيْن في الأصول، ولا سيَّما في معنى «المؤقتة». أولهما: أنّ نظام الحماية المؤقتة التركي ما زال قائماً منذ سنين كثيرة، ولا حدَّ أعلى لمدَّة استمراره. وثانيهما: أنْ ليسَ من الواضح ما سيحدث للسوريِّين الداخلين تحت الحماية المؤقتة بعدَ إنهاء هذه الحماية. فللاجئين في تركيا عموماً حقوق قليلة مقيَّدة، وليس لهم آفاق طويلة الأمد في البلد.

وحالة اللاجئين السوريين في تركيا ليست أفضل مما عليه في الدول العربية المجاورة لسورية بحيث يعانون من اكتظاظ المخيمات وقل الأمر نفسه بالنسبة للذين يعيشون خارج المخيمات يجدون صعوبة في توفير الاحتياجات اللازمة للاستمرار في الحياة[١]، وهناك عدد كبير منهم في إسطنبول، في مساكن غير آمنة ويشغلون وظائف غير رسمية[٢].

ويواجه اللاجئون السوريون خطر العبور غير المشروع للحدود بين تركيا وبلغاريا واليونان ،حيث إنه توصل قادة الاتحاد الأوروبي وتركيا، خلال قمتهم المشتركة في العاصمة البلجيكية بروكسيل عام ٢٠١٦، إلى اتفاق " أولي " يتضمن مبادئ عريضة لخطة تستهدف تخفيف حدة أزمة اللاجئين، حيث تؤدي هذه الخطة "بمقايضة" عنوانها الأبرز: "لاجئ مقابل لاجئ".

لكن هذا الاتفاق المبدئي واجه إشكاليات قانونية وسياسية عديدة، لاسيما داخل الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي جعل من إمكانيات تنفيذه محل شكوك كبيرة، إن لم تكن مستحيلة، وكان مضمون الاتفاق المبدئي قد تضمن النقاط الأساسية للاتفاق الأولي بين تركيا ودول الاتحاد الاوروبي وهي:

---

١ عادل أمني، محمد. (٢٠١٧). **أوضاع السوريين في الداخل والخارج**، القاهرة: مصر , دار النهضة العربية ص: ٤.

٢ فيليبس, ميليسا, وستاروب, كاثرين.(٢٠١٤). **تحديات التنقل للحماية**، نشرة الهجرة القسرية العدد ٤٧. ص: ٢٨.

إعادة كل اللاجئين غير النظاميين الذين يعبرون من تركيا إلى اليونان، على أن يتحمل الاتحاد الأوروبي نفقات إعادة هؤلاء إلى أنقرة[١]، وتوطين لاجئ سوري واحد من تركيا في الاتحاد الأوروبي مقابل كل سوري يُعاد إلى تركيا من اليونان، إضافة إلى تسريع الإجراءات الخاصة بالسماح للمواطنين الأتراك بالسفر إلى الدول الأوروبية دون تأشيرة، وبالمقابل الإسراع في صرف مبلغ ثلاثة مليارات يورو كان الاتحاد الأوروبي قد وعد تركيا بها، إضافة إلى مبلغ مماثل لمساعدة الأتراك على التعامل مع أزمة اللاجئين.

واتخاذ الخطوات الكفيلة بالاستعداد لإصدار قرار بفتح فصول جديدة من مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

إلا أن هذا الاتفاق وعدد من الاتفاقيات التي لحقت به قد فشلت وتعثر تنفيذها[٢]، واستمر تدفق اللاجئين إلى اليونان عبر تركيا، بمعدل وصل إلى ألفي لاجئ يومياً، ولم يسهم في وقف سيل اللاجئين من سورية وأفغانستان والعراق وإيران وآسيا الوسطى إلى القارة العجوز.

وفي مواجهة تدفق اللاجئين، بدأت دول البلقان[٣] تغلق الحدود، وتُشيد الجدران والسياجات من الأسلاك الشائكة، وتنشر قواتها على الحدود، فيما جمدت بعض الدول العمل بمعاهدة " شنغن " للتنقل الحر للأفراد والبضائع، وأعلنت دول أخرى، مثل السويد، عجزها اللوجستي عن استيعاب أعداد إضافية من اللاجئين.

كل هذه العوامل أدت إلى ازدياد أعداد العالقين في اليونان، وتفاقم معاناتهم، وتوقف تنفيذ خطة توزيع اللاجئين، وسط خلافات بين إيطاليا واليونان من جهة، وبقية البلدان الأوروبية من جهة أخرى؛ فاليونان أبدت امتعاضها من عدم تنفيذ خطة إعادة توزيع ١٦٠ ألف لاجئ بسبب اعتراض بلدان وسط أوروبا وشرقها على الخطة، وإغلاق

---

١ مدالله العبيدي , نبيل. (٢٠١٧).**حماية اللاجئين السوريين في تركيا : المشاكل والحلول** , رسالة ماجستير. جامعة أديامان. تركيا. ص: ٧٥

٢ الغزالي, ناصر. مرجع سابق. ص: ٩

٣ البلقان هي منطقة ثقافية وجغرافية تقع في الجزء الجنوبي من قارة أوروبا وتضم من كل من: البانيا, بلغاريا, بوسنة والهرسك, كوسوفو, مقدونيا, الجبل الأسود, كرواتيا, صربيا, اليونان, وجزء من (رومانيا, سلوفينيا, تركيا).

النمسا حدودها، واتهمت عدد من عواصم الاتحاد الاوروبي تركيا بالتقاعس عن وقف تدفق اللاجئين[١].

وفي المقابل، تدرك تركيا صعوبة مطالبها السياسية، سواء فيما يتعلق بمفاوضات عضويتها في الاتحاد الأوروبي، أو فيما يتعلق بدور أوروبي في إقامة منطقة عازلة شمال سوريا.

لذا فإن تركيا بقيت تستخدم اللاجئين السوريين كورقة ضغط على الاتحاد الاوروبي لتحقيق هدفين اقتصاديين مهمين: أولهما مشاركة الاتحاد الأوروبي لتركيا في تحمل أعباء اللاجئين السوريين، والتي بلغت، نحو ١٠ مليارات دولار، منذ اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١.[٢]

والهدف الثاني، هو إمكانية المساعدة في تعويض تركيا خسائرها الاقتصادية بسبب تداعيات ثورات ما يسمى ب "الربيع العربي"، وفقدان سورية كبوابة نحو الأردن والخليج، وتراجع علاقاتها مع الحكومة المركزية في العراق، ومشكلاتها مع مصر[٣] وعدد من الدول الأخرى.

إجمالاً، يمكن القول إن الطرفين التركي والأوروبي يدركان أن مشكلة اللاجئين السوريين لن تُحل في إطار ثنائي بينهما، لا يخلو من المساومات والمقايضات الفجة، أو عبر سياسات الترهيب والترغيب المتبادلة، بل إن الشرط الأول لحل هذه المشكلة، هو إيجاد حل سياسي للأزمة السورية عبر توافق إقليمي ودولي لوقف نزيف الدم والنزوح فيها والتهجير والترحيل منها.

وقد تجاوز عدد اللاجئين السوريين في تركيا 3.٦ مليون لاجئ سوري وذلك حسب إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ٢٠٢١ وزّعوا على اثنين وعشرين مخيم منتشرة في تركيا[٤].

---

١ مد الله العبيدي, نبيل. مرجع سابق. ص: ٨٢

٢ يدرس الاتحاد الأوروبي دعم تركيا بمبلغ ٣.٥ مليار يورو (٤.١٨ مليار دولار) لمواصلة استضافتها اللاجئين السوريين حتى عام ٢٠٢٤, تأتي هذه العملية في إطار خطة إقليمية أكبر لمنع المهاجرين من الوصول إلى الاتحاد.

٣ حساني بربري, سحر. أوضاع اللاجئين في المجتمع المصري. مرجع سابق. ص: ٤١

٤ وذلك بحسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٢١ وفقًا لآخر تحديثات لها على موقعها الإلكتروني الرسمي.

ثانياً: وضع اللاجئين السوريين في باقي الدول الأخرى:

إن الحرب التي عاشها السوريين في بلدهم بسبب النزاع لم يترك لهم المجال في اختيار الوجهة، بل أي بلد يضمن لهم اللجوء سيسعون للوصول إليه بكل الطرائق[١]، سواء كانت قانونية أو غير مشروعية المهم أن يحافظوا على سلامتهم وسلامة أسرتهم ، وجاءت الأزمة السورية لتبين مدى تطبيق أو احترام الدول للاتفاقيات الدولية الإقليمية الإنسانية.

ومن الدول الأخرى التي استقبلت اللاجئين السوريين نجد: ألمانيا – اليونان – فرنسا – هولندا وعدد من الدول الاوروبية الاخرى، إضافة إلى بريطانيا التي استقبلت عدداً قليلاً من اللاجئين.

ويتبع تسارع حركة اللاجئين إلى أوروبا حركتهم إلى دول الجوار، وخصوصا تركيا، فغالبية من قدم لأوروبا مر عبر تركيا وانتظر فترات متباينة لأسباب متعددة ،منها ما يتعلق بالظرف المادي للأفراد، ومنها ما يتعلق بعملية التهريب المحفوفة بالمخاطر.

أدى حجم موجة اللاجئين الهاربين إلى أوروبا، خلال فترة زمنية قصيرة، إلى إحداث نوع من الصدمة للشعوب الأوروبية، وتحد إداري وتنظيمي للحكومات، فدخول هذه الملايين فجأة إلى أي منطقة سيولد تلقائيا نوعا من الارتباك والصدمة، فكيف الحال مع أجواء دولية متوترة أساسا، وانتشار البروباغندا التحريضية ما بين الغرب وما بين الدول العربية والإسلامية على المستوى الشعبي[٢]، والانتشار المتزايد للإرهاب والحروب على ناصية أوروبا؛ هذه المفاجأة–الصدمة تفاعلت بعمق في الشارع الأوروبي بدءا من العام ٢٠١٥، وأول مظاهر هذا التفاعل كانت من خلال اندفاع شعبي عارم، ببواعث إنسانية محضة لمساعدة هؤلاء البشر الهاربين من الموت والدمار إلى أمان أوروبا؛ لكن هذه التفاعل الشعبي الإنساني اصطدم سريعا بمشكلات الطبقة السياسية الأوروبية وصراعاتها التقليدية، ومع بداية ٢٠١٦ بدأت الهواجس تتكاثر، بفعل الإعلام والإشاعات والحملات السياسية الانتخابية، فقد

---

١ فيليبس, ميليسا, وستاروب ,كاثرين .تحديات التنقل للحماية , مرجع سابق , ص: ٢٨

٢ السيد أحمد , محمد.(٢٠١٥). **المتلاعبون بأمن سورية** , دار الكتاب المصرية , القاهرة : مصر. ص: ٣٧

شكل ملف اللاجئين ورقة انتخابية أساسية في كل دول أوروبا[١]، حتى التي لم تستقبل عمليا سوى جزء يسير من موجة اللجوء، فملف اللاجئين بسبب حجمه الكبير شكليا، والتركيز الإعلامي عليه، يشكل مادة دسمة متنوعة الاستخدام في اللعبة السياسية الانتخابية؛ بالرغم من أن مشكلات الدول الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أكبر وأضخم بكثير من ملف اللاجئين.

مع أن القيم الظاهرية لأرقام اللاجئين تبدو كبيرة، لكنها بالمعدل الحسابي لا تشكل تغييرا كبيرا في حالة الدول الأوروبية[٢].

١- وضع اللاجئين في اليونان:

إن اللاجئ السوري يسعى للوصول إلى أوروبا من خلال المرور باليونان، حيث يحمل معه كثيراً من الآمال والأحلام وفي سبيل تحقيقها يواجه ويتعرض لكثير من المخاطر بسبب الطرائق التي يستخدمها سواء كانت برية مشياً على الأقدام بين الغابات والجبال أو بحرية عن طريق زوارق وقوارب فاقدة للحد الأدنى من السلامة.

وخلال هذه الرحلة يتعرضون لانتهاكات خطيرة منها سرقة ممتلكاتهم الشخصية أو إعادتهم إلى تركيا من قبل الشرطة اليونانية[٣] وقد سجل بعض حالات الضرب والتعذيب قبل الأخيرة على اللاجئين السوريين، إضافة إلى توقيفهم لمدة تتجاوز ٧٢ ساعة وهذا ما يخالف الإجراءات المعمول بها دولياً.

مع العلم أن اليونان شهدت أزمة اقتصادية حادة، وهذا الذي دفعها على عدم قدرتها على تحمل عبء اللاجئين السوريين الأمر الذي أدى إلى اتباع سلوك يتنافى مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولكن لا يبدو أن اليونان بقيت محطّة عبور للاجئين السوريين ويتّضح ذلك مع وجود السوريين هناك منذ نحو خمس سنوات، إذ كانت وجهة هؤلاء إكمال طريقهم نحو غربي أوروبا لكن عبر منهم من يملك المال، وبقي عشرات الآلاف، الذين لم يحالفهم الحظ بإكمال طريقهم.

---

١ عادل أمني، محمد. مرجع سابق , ص: ٥٤

٢ فتحي سليمان, سهام. مرجع سابق. ص: ١٨٥

٣ مدالله العبيدي, نبيل. مرجع سابق. ص: ١٤٣

ولكن مؤخّراً، أصبحت الحياة في اليونان بالنسبة للاجئين السوريين وغيرهم من الجنسيات عبارة عن " كابوس"، جعل كثيرين منهم يفكّرون بمغادرتها حتّى لو كانت هذه المغادرة تتمثّل بالعودة إلى دول الجوار، وخصوصاً مع اتخاذ السلطات اليونانية سلسلة قرارات تشدّد الخناق على طالبي اللجوء واللاجئين، بالتزامن مع تعمّدها إعادة القوارب المطّاطية القادمة من تركيا.

وتعد أوضاع اللاجئين في اليونان مأساوية، رغم النداءات الكثيرة من قبل المنظمات الإنسانية بتحسين أوضاعهم[١]. فبالإضافة إلى تكديس اللاجئين في مخيمات لا تتوافر فيها الشروط الصحية، وتزيد قلة الرعاية الطبية الطين بلة.

٢- وضع اللاجئين في ألمانيا:

تشهد ألمانيا صاحبة أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي تدفقاً قياسياً للاجئين من كل أنحاء العالم، وبالتالي أصبحت ألمانيا وجهةً أوروبيةً رئيسةً للاجئين السوريين، إلا أن البيانات الرسمية الألمانية لأعداد السوريين اللاجئين المسجلين في دوائرها ليس بالعدد الذي يروج له.

وفي إطار حماية اللاجئين اتخذت ألمانيا قرار يقضي بالإسراع في إجراءات طالبي اللجوء من السوريين، وجاء في القرار منحهم حرية التنقل.

---

١ عادل أمني، محمد. مرجع سابق. ص ٣٢

ويُختار اللاجئين في ألمانيا حسب معايير محددة، فمنهم من يحصل على حماية مؤقتة[١] ومنهم من يحصل على تصريح إقامة لمدة ثلاثة سنوات، وتعد بذلك استجابة سريعة وقصيرة الأمد دون أن تستمر لفترة طويلة والغاية من ذلك عدم ترك الناس يعيشون في ظل الحد الأدنى من ظروف الحماية إلى مالا نهاية[٢]، وينبغي للدول تطبيق إجراءاتها المعتادة للجوء أو منح المستفيدين حق الإقامة النظامية[٣]

وفي سبيل إدماجهم داخل المجتمع وسهولة التواصل، وفّرت مدارس لتعليم اللغة الألمانية ، و من خلال القرار المذكور أعلاه يتضح لنا أن ألمانيا ميّزت بين اللاجئين، فهناك من لديه حق في التنقل والعمل وهناك آخرون لا يملكون هذا الحق، بالرغم من أنهم كلهم يتمتعون بصفة اللاجئ، وهذا ما يخالف قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان[٤]، وكذلك ما نصت عليه اتفاقية ١٩٥١م[٥].

---

١ تقوم بعض الدول بمنح هذا النوع من الحماية لمواجهة التدفق الجماعي والمفاجئ للاجئين وذلك لمنحهم لجوءً آمناً في حال عدم تحسن الظروف الاساسية, ويعتبر اللاجئين السوريين من الأمثلة الحديثة عن الحماية المؤقتة، فهروبهم بأعداد كبيرة من الحرب في بداية سنة ٢٠١١ ، لم يُمّكن الدول المجاورة أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين من دراسة طلبات لجوئهم بشكل فردي نتيجة أعدادهم الهائلة .للمزيد راجع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، مرجع سابق , ص١٥

٢ أبو الوفا , أحمد.(٢٠٠٩). **حق اللجوء بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي للاجئين (دراسة مقارنة)**. **ط:١** المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. ص : ١١٩

٣ تنص التوصية رقم ٥ سنة ٢٠٠٠ للجنة الوزراء في مجلس أوروبا على أن من يتم منحه الحماية المؤقتة يجب أن يوفر له ، على الأقل وسائل كافية للعيش ، بما في ذلك المسكن والرعاية الصحية والتعليم الأطفال والعمل وفقآ للتشريع الوطني.

٤ أنظر: المادة ١٣ الفقرة ١ والمادة ٧ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٥ تنص المادة ٣ من اتفاقية ١٩٥١ على أنه: (تطبق الدول المتعاقدة هذه الاتفاقية على اللاجئين دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ).

المطلب الثاني

التحديات التي تواجه اللاجئين السوريين في ظل الاحتياجات الحالية

بعد ١٠ سنواتٍ من الأزمة، باتت الحياة أصعب من أي وقتٍ مضى بالنسبة للاجئين والنازحين السوريين. فقد اضطر الملايين للفرار من بيوتهم منذ عام ٢٠١١ بحثاً عن الأمان بصفة لاجئين في لبنان والأردن والعراق، وبلدان أخرى، أو بوصفهم نازحين داخل سورية. وتحت وطأة التأثيرات الكارثية للجوء وارتفاع مستويات الفقر، فقد أصبح كل يومٍ بمثابة حالة طوارئ بالنسبة للسوريين المضطرين للفرار[١].

وعليه سوف نتحدث عن التحديات التي يواجهها السوريون في فرع أول وكذلك عن المساعدات واستراتيجية المفوضية للتخفيف من معاناتهم في فرع ثانٍ.

الفرع الأول

تحديات اللاجئين السوريين

منذ النزاع السوري وحتى فترة قريبة كنا نلاحظ استمرار تدفق العائلات السورية ملتمسة اللجوء في مختلف دول العالم خاصة الجوار.

وهذا العدد الهائل دفع دول الجوار إلى إنشاء مخيمات لاستقبالهم وفي هذه المخيمات واجه السوريون عدداً كبيراً من المشكلات.

أولاً: التحديات التي تواجه السوريين داخل المخيمات وخارجها:

مع كل الجهود التي تبذلها الدول المستقبلة للاجئين في إطار توفير الحماية وجميع المستلزمات لهم إلا أن هناك تقصيراً في تطبيق التزاماتها الدولية، مما يشكل تحدياً للاجئين داخل دولة الملجأ سواء داخل المخيمات أو خارجها[٢].

---

١ عادل أمني, محمد. أوضاع السوريين في الداخل والخارج. مرجع سابق. ص: ٤٢

٢ برهان, أمر الله. مرجع سابق. ص١١٧

أ- التحديات داخل المخيمات:

لابد من حدوث خلافات واضطرابات بين اللاجئين في المخيم وذلك بعده مكاناً يعيش فيه مجموعة من الأفراد يختلفون فيما بينهم من الناحية العرقية والاجتماعية الأمر الذي يولد لدى بعضهم الشعور بالضيق والنفور من بعضهم، إضافة إلى ظهور أشخاص من اللاجئين ينصبون أنفسهم زعماء لمجتمع يمارسون ضغوطات على الباقين في المخيم.

فعلى سبيل المثال: في مخيم الزعتري في الأردن، هناك تجنيد للأطفال من بعض زعماء ذلك المخيم، ويعلمونهم على حمل السلاح وتدريبهم من أجل القتال، وبعثهم فيما بعد إلى سورية، وهذا يشكل خطورة سواء على أنفسهم أو على المخيم ، وحتى مخيمات لبنان تدهورت بها الأوضاع الأمنية بسبب انتشار الأسلحة وبسبب ضغط السكان المحليين وتورط اللاجئين السوريين في تلك الصراعات[١].

إضافة إلى وجود أشخاص يسيئون استعمال نظام توزيع الأغذية والمساعدات الأخرى وجعلها كوسيلة لممارسة الضغط على أفراد المخيم، سواء بدفع الأموال للحصول على السلع أو الانضمام إلى قوى شبه عسكرية، أو القيام بممارسات غير شرعية وغير أخلاقية مقابل الحصول على السلع، وفي هذا المقام نجد أن بعض الآباء لا يسمح لبناتهم بمغادرة الخيمة لتفشي ظاهرة التحرش الجنسي داخل المخيمات.

ب- تحديات اللاجئين السوريين خارج المخيمات:

هي تحديات متعددة نظراً لعدم حصول اللاجئين على مساعدات المفوضية وإعاناتها، هذا ما يجعلهم يفكرون في كيفية الحصول على الرزق.

تعد تكاليف الحياة ومستويات أجور السكن بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي وارتفاع الديون، الهّم الذي يشغل بال اللاجئين السوريين والبلد المضيف على حد سواء[٢]. وهذا ما دفع كثيراً منهم إلى التسول والعمل في أماكن غير مشرفة.

---

١ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (٢٠١٣). **مستقبل سورية – أزمة الأطفال اللاجئين**. ص٢٦.

٢ سود, أنوها, وسيفيرس, لويسا.(٢٠١٤). **السوريون يسهمون في النمو الاقتصادي**. نشرة الهجرة القسرية العدد ٤٧. ص: ١٤.

كما أن هؤلاء اللاجئين قد يتعرضون وخاصة الفئة المستضعفة منهم (الأطفال والنساء) إلى ظاهرة الاتجار بالأشخاص التي تعرف في الآونة الأخيرة تزايداً ملحوظاً، وذلك راجع إلى كثرة النزاعات في العالم، والنزوح القسري للعديد من الأشخاص، وهذه الظاهرة لا يمكن القضاء عليها بوساطة الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية، بل يجب على المجتمع الدولي تكثيف الجهود للقضاء على الأسباب التي تؤدي إلى قيام مثل هذه الأفعال التي تتعدى مختلف الجرائم الأخرى[١].

ثانياً: محدودية الصفة القانونية للاجئين السوريين:

تكون هناك محدودية الصفة القانونية للاجئ عندما يدخل بصفة غير قانونية إلى دولة ما، أو عندما لا يحصل على الإقامة داخل تلك الدولة[٢]، وهذا ما يحصل للاجئين السوريين في الدول المجاورة التي تستقطبهم، بحيث تنشأ تبعات سلبية جراء ذلك، ما يؤدي إلى عدم حصولهم على الحماية والمساعدات، ويتعرضون لمخاطر الاستغلال والاحتجاز. وفي سبيل المحاولة لاكتساب الصفة القانونية في دولة الملجأ، يلجأ هؤلاء إلى البحث عن الطرق غير القانونية التي ربما تساعدهم على اكتساب هذه الصفة.

و محدودية الصفة هذه تنعكس سلباً على حياتهم وتجعلهم مقيدين من حيث الحركة والعمل إضافة إلى عدم مقدرتهم التبليغ عن الإساءات أو الاعتداءات التي تقع عليهم بسبب الخوف من الاعتقال من طرف الشرطة.

---

١ وشو, ليلى.(٢٠١٥). **النطاق القانوني لجريمة الاتجار بالأشخاص والجهود الدولية الوطنية لمكافحتها**. مجلة الهجرة القسرية. ص: ١٧.

٢ أبو الوفا , أحمد. مرجع سابق. ص: ١٩٣

ثالثا: الإعادة القسرية للاجئين السوريين:

يحق لكل من يتعرض للاضطهاد أو التهديد في دولته أن يطلب أو يلتمس اللجوء إلى دولة أخرى[١]، وعليه من حيث المبدأ ينبغي أن يتمتع طالب اللجوء في الحق بالبقاء في إقليم دولة اللجوء ولا يتعرض للإبعاد أو الطرد أو الترحيل إلى أن يتخذ القرار النهائي بشأن حالته[٢]، وهذا ما نصت عليه المادة / ٣٢ / فقرة ٣ من اتفاقية عام ١٩٥١م : ((تمنح الدول المتعاقدة مثل هذا اللاجئ مهلة معقولة يسعى خلالها للدخول بصورة شرعية إلى بلد آخر . وتحتفظ الدول المتعاقدة أثناء هذه المهلة بحق تطبيق ما تراه ضرورياً من تدابير داخلية)).

كما يمنع النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص أو ترحيلهم إلى دولة أخرى، لكن مع هذا فهناك استثناء على الأصل والمتمثل في حق الدولة في الطرد طالبي اللجوء من على إقليمها إذا ما رأت في ذلك خطر على أمنها الداخلي[٣].

وهناك بعض اللاجئين السوريين خارج بلد المنشأ ويواجهون تحديات ومشكلات متعلقة بالأمن، والملاحقة من بعض الجهات الحكومية في الدولة المضيفة ،حيث تلجأ الأخيرة إلى اتخاذ إجراءات قد تؤدي إلى معاقبة هؤلاء اللاجئين أو سجنهم أو اعتقالهم وقد يصل بعض الأحيان إلى الطرد والترحيل، حيث اتهمت منظمة العفو الدولية، في تشرين الثاني ٢٠١٩، تركيا بترحيل سوريين قسرًا إلى الداخل السوري بطريقة غير قانونية، عقب إجراءات فرضتها السلطات التركية بترحيل المخالفين غير الحاملين لوثيقة الحماية المؤقتة، التي تمنحها السلطات التركية للاجئين السوريين.

---

١ المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة باللاجئين لعام ١٩٥١م فقرة ألف رقم ٢ : ((كل من وجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني / ١٩٥١ وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة بسبب آرائه السياسية , خارج البلاد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف , أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد اقامته السابقة ولا يستطيع أولا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد)) .

٢ فيلر, اريكا. (٢٠٠١). **الحماية الدولية للاجئين – خمسون عاماً حول التحديات للحماية بين الماضي والحاضر والمستقبل**. المجلة الدولية للصليب الأحمر. ص: ١٥٠.

٣ عارف السيد, رشاد.(٢٠٠٠). **مدى سلطة الدولة في القانون الدولي في رد اللاجئين أو طردهم** . مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية. جامعة عين شمس. العدد الثاني. ص: ٣

حيث أن مبدأ عدم الإعادة القسرية يجب أن يطبق على اللاجئ بصرف النظر عن وضع إقامته على إقليم دولة الملجأ قانونية كانت أم غير ذلك؛ أي أنه ينطبق على اللاجئ بمجرد أن تطأ قدمه إقليم دولة الملجأ[١].

علماً أن هذا المبدأ ملزم لجميع الدول في الامم المتحدة ، و أخذت به كثيراً من المحاكم في عدد كبير من الدول التي تنص على هذا المبدأ في تشريعاتها الداخلية[٢] ، إلا أنه لم يخلُ من بعض الانتهاكات .

لكن أكبر تحدٍ بالنسبة للاجئين السوريين يمثل في العودة إلى بلدهم سورية، نظراً للأوضاع السيئة والمتدهورة التي يعيشونها في المخيمات وخارجها، وهذا ما تسعى إليه المفوضية بالتنسيق مع الدولة المضيفة ودولة الأصل سورية وإعادتهم طوعياً.

رابعاً: انعدام الجنسية:

انعدام الجنسية هو كل من لا يعد مواطناً في أي دولة بموجب قوانينها السارية أو عدم اعتراف قوانين أية دولة بكونه مواطناً فيها.

وغالبية الأطفال حديثي الولادة في مخيمات اللجوء أو خارجها ليس لديهم شهادات ميلاد رسمية، حيث إن بعض اللاجئين ضيعوا وثائقهم أو أتلفت أثناء الحرب في مناطق منازلهم في سورية ، كما نجد بعض النساء يلدن في البيوت دون قابلة معتمدة، وهذا ما يجعلهم عديمي الجنسية [٣]، ومما يشكل عقبة في وجه هؤلاء الأطفال في الحصول على حقوقهم مثل التعليم والرعاية والصحة، كما يمكن أن يتعرض الأطفال عديمي الجنسية الذين لا يملكون وثائق تثبت هويتهم للاختطاف والمتاجرة بهم واستغلالهم، وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى استحالة العودة إلى الديار[٤]، مما يجعلهم غرباء في كلتا الدولتين الأصلية وبلد لجوئه.

---

١ عارف السيد, رشاد. مرجع سابق. ص: ٦.

٢ دراجي , ابراهيم.(٢٠١١). **مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها** , ورقة مقدمة في الملتقى العالمي الذي تنظمه جامعة نايف للعلوم الأمنية ,كلية العلوم الاستراتيجية بعنوان (اللاجئون في المنطقة العربية : قضاياهم ومعالجتها), الرياض: السعودية.

٣ المفوضية, مستقبل سورية. المرجع السابق. ص: ٥٦

٤ عبد المنعم رياض, فؤاد. مرجع سابق. ص: ١٦٣.

وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٢٤ فقرة ٣ على أنه: (حق كل طفل في اكتساب الجنسية)، كما نصت اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ في المادة ٧ على أنه: (يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب الجنسية).

علماً إن السلطة التقديرية تعود للدول في منع وخفض حالات انعدام الجنسية، ولا يمكن للمفوضية أن تكون بديلاً للدول في معالجة هذه الظاهرة الخطيرة، التي تمس كيان الإنسان وجميع حقوقه التي أتت بها الإعلانات والاتفاقيات الدولية، في مجال صيانة وحماية حقوق الإنسان، وكل ما تستطيع المفوضية فعله هو توثيق الثغرات الموجودة في الأطر التشريعية والإدارية وتقديم المساعدة لمعالجتها.

الفرع الثاني

دور المفوضية في توفير الحماية الدولية للاجئين السوريين

بسبب تدفق ملايين اللاجئين السوريين وعجز الدول المستضيفة في استقبال هذا العدد الهائل، نسقت المفوضية مع الحكومات وخاصة الدول التي تستقبل هؤلاء اللاجئين، وكذلك المنظمات الدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، على وضع خطط وبرامج من أجل توفير الحماية ومختلف المساعدات قصد الحفاظ على حقوقهم وكرامتهم.

وتستمر المفوضية في العمل على تحديد وإزالة العقبات التي تعيق عودة اللاجئين بأمان وكرامة ودعم البلدان المستضيفة في الحفاظ على حيز حماية متين[١]. وفي الوقت نفسه، تدعو المفوضية لتوفير المزيد من فرص إعادة التوطين وسبل أخرى إلى البلدان المستضيفة لآلاف اللاجئين الذين هم بحاجة ماسة لهذا الحل.

وتعكس التطورات العالمية أيضا الأهمية المعطاة للبحث عن حلول دائمة وتنفيذها للاجئين السوريين وسواهم ويركز النهج الشامل للمفوضية تجاه اللاجئين السوريين على إستراتيجية شاملة للحماية والحلول٢ ، وهو يتماشى مع الركائز الأربعة للميثاق العالمي بشأن اللاجئين وإطار العمل الشامل للاستجابة للاجئين من أجل: ١- دعم

---

١ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. مساعدة اللاجئين.مرجع سابق. ص: ١٤

٢ السيد أحمد, محمد. مرجع سابق. ص٧٦

صمود البلدان المستضيفة؛ ٢- تمكين اللاجئين من الاعتماد على الذات؛ ٣- تعزيز إمكانية الوصول إلى إعادة التوطين والسبل الآمنة الأخرى إلى البلدان الثالثة، و٤- تخطيط العودة الطوعية للاجئين إلى سوريا بأمان وكرامة.

- **تحسين أوضاع اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة:**

تواصل المفوضية استراتيجيتها الشاملة فيما يخص حماية اللاجئين السوريين التي طبقتها في مختلف الدول المضيفة وذلك في كل من لبنان والأردن ومصر، بحيث تسعى إلى تحسين الجودة في عملية تسجيل السوريين وذلك لحمايتهم وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية، أضف إلى حصول السكان على اللوازم المنزلية

والأساسية الكافية، وذلك بدفع منح شهرية مالية، كما أنها دعمت الأطفال اللاجئين المسجلين في قطاع التعليم الرسمي و سعت إلى تحسين الوضع الصحي للاجئين[١].

وخصصت المفوضية في لبنان لسنة ٢٠١٥م ميزانية قدرها ٥٥٦.٨ مليون دولار من أجل الاستجابة لأوضاع اللاجئين السوريين، وذلك لعدم قدرة لبنان في استيعاب الكم الهائل من السوريين[٢]، كما خصصت أيضاً لكل من في الأردن ومصر ميزانيات لدعم السوريين المتواجدين فيها باعتبار المفوضية الفاعل الأساسي في التمويل.

كما أن الحكومة السورية التزمت مع الأمم المتحدة بالعمل على تطوير قدرات المؤسسات الوطنية في مجال الحماية لدعم المبادئ الإنسانية وتعميم الحماية في جميع القطاعات، من خلال دمج مبادئ الحماية بالمساعدة الإنسانية وتعزيز الوصول إلى المساعدات وضمان السلامة والكرامة[٣].

و تعمل المفوضية بالتنسيق مع قطاع الحماية المتواجد داخل سورية على توفير الحماية للطفل المنفصل عن ذويه.

---

١ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. التكلفة الإنسانية للحرب. مرجع سابق.ص: ٦٢

٢ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . تقرير : النداء العالمي ٢٠١٥م، تحديث لبنان، ص ٥. متاح على الموقع التالي: .https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c2.html

٣ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – تقرير النداء العالمي ٢٠١٥م تحديث الجمهورية العربية السورية ,ص ٤– متاح على الموقع التالي: https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2015/11/563cda076.html.

فالأطفال السوريين يواجهون نتيجة الانفصال عن أسرهم عدة مخاطر منها سوء المعاملة والتجنيد القسري في قوات أو جماعات مسلحة وغيرها من المخاطر لذلك تسعى المفوضية إلى تقديم الرعاية لهم ومساعدتهم بمختلف الوسائل سواء كانت قانونية أو مادية.

وقد هدفت خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين التي وضعتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في العام ٢٠١٤، إلى معالجة اوضاع اللاجئين، لكن تبيّن أنها ليست كافية. فقد سعت الموازنة إلى تغطية تسجيل اللاجئين ومساعدتهم في إعادة التوطين ودعم الفئات المعرضة للخطر، إنما أيضاً إلى تأمين المواد الغذائية والتعليم والرعاية الصحية والمأوى والمياه والصرف الصحي وسواها من الاحتياجات الأساسية، فضلاً عن زيادة الفرص المتاحة لتوليد الدخل. بيد أن الثغرات التمويلية أرغمت منظمات الأمم المتحدة على وقف برامج المساعدات الحيوية أو تقليصها، من القسائم الغذائية إلى المبادرات في مجالَي المياه والصرف الصحي، أو خفض أعداد المستفيدين[١]. وبالأهمية نفسها، دفع النقص في التمويل هذه المنظمات إلى إعطاء الأولوية للتدخلات الطارئة مثل تأمين الحصص الغذائية، وذلك على حساب البرامج الإنمائية في المدى الأطول التي تؤمّن التدريب المهني والمساعدة على التوظيف أو زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم. فضلاً على ذلك، من شأن غياب هذه البرامج المستدامة الطويلة الأمد أن يؤدّي إلى تهميش الأشخاص، وجعلهم عرضةً للتجنيد من التنظيمات المتطرّفة ومجموعات الجريمة المنظّمة، ما يؤثّر بدوره في الاستقرار الإقليمي الأوسع[٢].

١ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين, مساعدة اللاجئين, مرجع سابق , ص ١١

٢ السيد أحمد, محمد. مرجع سابق. ص: ٢٣

المبحث الثاني

تطبيق الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء على أزمة اللاجئين السوريين

تعد حل مشكلة اللاجئين السوريين ضرورة ملحة تهدف للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ويقتضي البحث في أسس الحماية الدولية والحقوق الواجب مراعاتها للاجئين العمل على إيجاد حلول دائمة لهم[١]، من شأنها السماح لهم بإعادة بناء حياتهم بكرامة وسلامة، و قد أشارت كل مواثيق القانون الدولي والسياسات المتعلقة باللاجئين إلى عدد من الحلول المتمثلة في العودة الطوعية إلى الوطن الأصلي أو الاندماج في البلد المضيف أو إعادة التوطين في بلد ثالث.

وجاءت أزمة اللجوء السوري لتكشف مدى الهشاشة والضعف في هذا النظام ولتؤكد أن احتمالية التوصل لحلول مستدامة وشاملة لاحتياجات الحماية قد أصبحت بعيدة المنال بشكل متزايد لعدد كبير من اللاجئين.

وتتحقق الحلول على أرض الواقع عندما يتمتعون بحقوقهم بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الوطنية على نحو مستمر وقانوني على غرار المواطنين.

وتحمل قضية اللاجئين السوريين في طياتها من التعقيد ما يستدعي إطاراً دولياً جديداً يضمن حقوقهم كما حقوق الدول المضيفة لهم.

وبالتالي أصبحت الحاجة ضرورية لبيان مسألة التعاون الدولي في تحمل أعباء اللاجئين، من سُورِيَّة ومن غيرها ، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي في مجمله أن يقرّ ضمنًا بمصلحته في توفير التعاون الدولي بالاتفاق الذي عقده مع تركيا (في آذار/ مارس ٢٠١٦) الذي تعهد بمقتضاه بتقديم معونة مالية لها في مقابل إبقائها على اللاجئين في أراضيها، بل وقبول إعادة بعضهم إليها إن لم تنطبق عليهم، في رأي الاتحاد، شروط التمتع بوضع اللاجئين. الاتفاق أثار ويثير تساؤلات عديدة بشأن اتساقه مع القانون الدولي ولكن ما يهمنا هنا فيه هو اتخاذه لواحد من أشكال التعاون الدولي.

---

١ عتلم, شريف. مرجع سابق. ص : ٤٢

وتعد مصر الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي صدقت على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين[١]. لا الأردن، ولا لبنان، ولا العراق، ولا تركيا فيما يخص اللاجئين من خارج القارة الأوروبية، أطراف في هذه الاتفاقية. ومع ذلك، فإن كل هذه البلدان، وبمقتضى القانون الدولي العرفي، استقبلت اللاجئين السُّورِيين ووفرت لهم الحماية.

غير أن الحماية، وخاصة الاستمرار في توفيرها، كما سبق، مرتبطة بسبل العيش وبالحلول الدائمة.

المطلب الأول

العودة الطوعية للاجئين السوريين

تعدُّ قضية اللجوء من أهم القضايا والنتائج التي تفرضها ظروف الحرب، لما لها من منعكساتٍ سلبيّةٍ على كلٍّ من بلد الهجرة الذي يخسر الموارد البشرية المهمة من شبابٍ وأدمغةٍ ورؤوس أموالٍ، وعلى البلد المضيف الذي يعاني كثيراً في سبيل تأمين تلك الأعداد الضخمة من مسكن وعمل وتعليم، بالإضافة إلى المعاناة من الاندماج الذي يتطلب جهوداً وخططاً كبيرة، لا سيّما في قضية مثل قضية اللاجئين السوريين ذوي الثقافة الاجتماعية والحياتية العربية المسلمة في مجتمعٍ كالمجتمع الأوروبي، ، كلّ ذلكَ يجعل من حل عودة اللاجئين السوريين مطلباً ملحّاً سواء لبلد الهجرة أو البلد المستضيف.

ويعد خيار العودة إلى الوطن بالنسبة لكل من اللاجئين والمنظمات الدولية العاملة معهم الحل الأمثل والأمل الوحيد لإنهاء منفاهم، و هو حق تعترف به العديد من النصوص الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومن ضمنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إضافة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٢]، كما وأكدت عليه كل من الاتفاقية الدولية الخاصة بشؤون اللاجئين والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة واللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين.

---

١ عادل أمني, محمد. مرجع سابق. ص : ٦٤

٢ أبو الوفا, أحمد. مرجع سابق. ص: ١٩٦

ومن المسلم به أن يقف أغلب السوريين إلى جانب قضية عودة اللاجئين إلى بلدهم[١]، بما تعنيه من عودتهم إلى مدنهم وقراهم، وبيوتهم وأراضيهم وممتلكاتهم، التي غادروها خوفاً من الموت.

ومنذ عام ٢٠١٧ م بدأ أغلب اللاجئين السوريين بتركيز رغبتهم بالعودة إلى الوطن وإن لم يكن حالاً ففي المستقبل.

وهذا يؤكد أن العودة الطوعية إلى الوطن بأمان وكرامة تبقى الحل الدائم المفضل لدى اللاجئين السوريين وتعد الوجهة المفضلة للعودة بالنسبة لأغلبية اللاجئين الذين يفكرون بالعودة لمناطقهم ومدنهم وقراهم الأصلية.

ومن المهم الإشارة إلى واقع أن اللاجئين الذين كانوا مترددين بالعودة إلى سورية وجدوا أنه من الضروري العودة في زيارة (الذهاب والمشاهدة) قبل اتخاذ قرار برغبتهم بالعودة.

وتعد العودة الطوعية إلى سورية ذاتية التنظيم للأشخاص اللاجئين من البلدان المجاورة إلى المناطق المستقرة، والتي يمكن الوصول إليها، الأمر الذي يتطلب استجابة موسعة[٢]. فبين كانون الثاني ٢٠١٦ وايلول ٢٠١٩، عاد أكثر من ٢٠٩،٠٠٠ لاجئ سوري طوعياً من مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. وحتى نهاية ايلول ٢٠١٩، بلغ عدد العائدين من اللاجئين حوالي ٥٠٠،٧٥ شخص – وهو ما يتجاوز العدد الإجمالي للعائدين الذين تم التحقق منهم طوال عام ٢٠١٨ (٢٤٨،٥٥). وتشير استطلاعات النيات إلى أن ثلاثة أرباع اللاجئين السوريين على الأقل يأملون في العودة يوماً ما[٣]..

---

١ مدالله العبيدي, نبيل. مرجع سابق. ص : ٢١٠

٢ فتحي سليمان, سهام. مرجع سابق. ص: ١١٩

٣ وذلك حسب تقرير للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مستجدات الحلول الدائمة للاجئين السوريين) نشر على الموقع الرسمي للمفوضية : https://www.unhcr.org/ar/5b9f47344

الفرع الأول

أسباب الرغبة بالعودة إلى الوطن

تعد من أهم الأسباب الرئيسة للرغبة بالعودة هي تحسن الوضع الأمني ولم شمل العائلة وبدأ توفر فرص العمل في سورية.

ومازالت الاعتبارات العائلية ولاسيما الحفاظ على وحدة العائلة تشكل جزءاً أساسياً في اتخاذ قرار أو تحديد طريقة العودة إلى سورية.

ووفقاً لذلك فإن قرار لم الشمل مع أفراد العائلة في سورية هو أحد الأسباب الرئيسة للعودة علماً أن التركيز على الاستراتيجيات التي تعتمدها العائلات للاستعداد لعودة دائمة ونهائية يمكن أن تختلف وفقاً لظروفها الخاصة[١]، كعودة معيل العائلة قبل أفراد عائلته من أجل الحصول على فرصة العمل في سورية، أو في حال العمل في بلد اللجوء، البقاء فيه من أجل كسب الموارد المطلوبة لدعم إعادة إدماج عائلته في الوطن.

ولاتخاذ قرار مستنير بشأن العودة يحتاج اللاجئون إلى الوصول إلى معلومات دقيقة وكاملة بما في ذلك حول قضايا السلامة الجسدية والمادية والقانونية في سورية.

وللظروف الحالية آثار يمكن إلى حد ما التنبؤ بها على عودة اللاجئين، فتحسُّن الأوضاع الأمنية، وعودة الخدمات في بعض مناطق النزاع سيؤديان إلى زيادة أعداد العائدين، وتؤثِّر الظروف في أرض الواقع على حجم عمليات العودة وتركيبتها بطرق مختلفة.

إضافة إلى أن للظروف السائدة في البلدان المضيفة أثراً في العودة إلى الوطن بطرائق أكثر تعقيداً. فتراجع مستوى جودة المعيشة في المهجر يؤدي غالباً إلى زيادة أعداد العائدين طوعياً ، فاللاجئون السوريون ليسوا جماعة واحدة متجانسة، إنما هم أفراد وأسر جاؤوا من بقاع سوريّة مختلفة وتجاربهم في بلد اللجوء مختلفة وتوقعاتهم في العودة مختلفة.

---

١ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين, معلومات للاجئين السوريين في لبنان, أيلول ٢٠١٩,ص ١

وفي عام ٢٠٢٠ انطلق في دمشق مؤتمر تنظمه سوريا بدعم روسي للبحث في قضية عودة اللاجئين الذين شردتهم الحرب وسبل توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذا الغرض[١].

فخطوات تسهيل عودة اللاجئين ستكون أسرع كلما ازدادت الإمكانيات وازديادها مرتبط بتراجع العقبات المتمثلة بالحصار الاقتصادي والعقوبات التي تحرم الدولة من أبسط الوسائل الضرورية لإعادة الإعمار وتؤدي لتراجع الوضع الاقتصادي والمعيشي.

أولاً: اللاجئون السوريون في بلد الجوار

مأساة اللجوء السوري اتخذت خلال الفترة الأخيرة طابعاً أشد قسوة في بعض البلدان، وخاصة المجاورة لسورية[٢]، فاختلطت إجراءات التضييق القانونية التي تمارسها السلطات الرسمية في تنظيم إقامة اللاجئين، بإجراءات أكثر مضايقة تفرضها البلديات والمجالس المحلية غير الحكومية، وبنزعات من الكراهية والعنصرية صارت معلنة لدى شرائح معينة من أبناء البلد المضيف.

صحيح أنها ظواهر اقترنت باللجوء السوري منذ البدء، ولكنها في الآونة الأخيرة تفاقمت أكثر فأكثر نتيجة التذرع بأن سوريا قد استقرت بنسبة كافية ولم يعد للاجئين أي مسوغ في الامتناع عن العودة إلى بلدهم.

فيواجه اللاجئون السوريون في الدول المجاورة تهديدات عديدة ابتداءً من البرد القارص والصعوبات الاقتصادية وانتهاءً بالنزعات العنصرية، لاسيما في تركيا ولبنان والأردن والعراق[٣]. وقد واجه هؤلاء اللاجئون تحديات هائلة، بما في ذلك القيود الخانقة على إمكانية العمل قانونياً، بالإضافة إلى القيود السياسية والمالية للحصول على الإقامة القانونية.

---

١ عقد هذا المؤتمر بحضور الأمم المتحدة بصفة "مراقب" ووفد روسي كبير وممثلين عن بعض الدول مثل فنزويلا وإيران والصين وعدد من الدول العربية بينها لبنان والعراق، فيما قاطعه الاتحاد الأوروبي، الذي يفرض عقوبات على الدولة السورية, للمزيد حول هذا المؤتمر راجع : سفيرة اسماعيل , مؤتمر عودة اللاجئين خطوة أولى لحل حقيقي لمسألة عودتهم, دمشق ٢٠٢٠ , منشور على الموقع الرسمي للوكالة العربية السورية للأنباء www.sana.sy.

٢ الغزالي , ناصر. مرجع سابق . ص: ٢٣

٣ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مرجع سابق , ص: ٩

وفي عام ٢٠٢٠، فاقمت جائحة كورونا وعمليات الإغلاق المتقطعة من أزمات الأردن ولبنان الاقتصادية، مما فاقم صعوبة عمل اللاجئين لتغطية مصروفات السكن والاحتياجات الأساسية.

فبدأت كثيراً من الحكومات المضيفة للاجئين تقيّد حق اللاجئين في العمل وتضع العراقيل أمام حصولهم على إقامة قانونية والتمتع بالحماية الكاملة وفقاً للقانون. وتستند هذه الإجراءات على افتراض أنه إذا وجد اللاجئون الحياة صعبةً في البلد المضيف، فسيعودون إلى بلدهم على الأرجح[١].

وأصبحت تتسم حياة العديد من اللاجئين السوريين في لبنان بالخوف والترهيب المستمر ومشاعر اليأس. فمع مزاعم الحكومة اللبنانية بأن العودة إلى سوريا طوعية، تُظهر حوادث عديدة أن الحياة أصبحت لا تطاق بالنسبة للاجئين، وضغطت بعض الأحزاب السياسية على اللاجئين كي يعودوا إلى سوريا. ودأبت هذه الأحزاب على إلقاء مسؤولية مشكلات البلاد الكثيرة على عاتق اللاجئين السوريين، ما يترك الكثيرين بلا خيار سوى العودة إلى سورية.

وكان مجلس الوزراء اللبناني أقرّ قبل استقالة الحكومة في عام ٢٠٢٠ «ورقة السياسة العامة لعودة النازحين» السوريين التي كانت أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعيّة، وترتكز على ٨ مبادئ أساسية، أبرزها « التمسك بحق النازح السوري بالعودة ورفض التوطين وأي شكلٍ من أشكال الإدماج أو الإندماج في المجتمع اللبناني وفق ما نص عليه الدستور اللبناني، أو ربط عودة النازحين بالعملية السياسية في سوريا»، كما ذكّرت الخطة بـ (ترحيب الدولة السورية بعودة السوريين كافة، واستعدادها لبذل ما يلزم لتسهيل إجراءات هذه العودة).

وعليه نجد أن الحكومة اللبنانية قد اتخذت اجراءات مريبة لإنجاح عودة السوريين إلى سورية إضافة إلى أن الاضطهاد المنتشر عموماً هناك على اللاجئين السوريين يجعل استدامة سبل المعيشة الكريمة إلى المستحيل أقرب ، وفي ظل هذه الظروف، يصعب أن يُعطى لفكرة العودة الطوعية وزنٌ.

ثم إن في الشائع الذائع بين الناس أن يحمل السوريون ذنب قلة الموارد في الدول المضيفة هذه ، مع أن الذنب ليس ذنبهم، ولذلك يزيد أكثر فأكثر وضعهم موضع اللوم وسوء الظن ، ولقد تطابقت إعادة فتح الحدود مع الفكر الشائع بين الأردنيين عموماً في أن السوريين أطالو المكوث في الأردن حتى أمَلُوا.

---

١ عادل أمني، محمد. مرجع سابق. ص :٥٨

وعلى عكس الحكومة اللبنانية ، فالحكومة الأردنية والهيئات التي تتبعها لم تتخذ حتى الآن أي تدابير لتيسير عودة طوعية رسمية واسعة النطاق وإنما منذ بداية النزاع وقعت حالات عودة عفوية خجولة ولقد شجّع فتح معبر نصيب/جابر الحدوديّ في منتصف تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٨ عدداً من اللاجئين السوريّين على العودة إلى أماكن سكنهم وبلداتهم.

ولم تبتدأ حتى الآن برامج عودة رسمية بين البلدين علماً أنه أصبح الاستعداد لعودة اللاجئين السوريين مسألة بارزة في الأردن[١].

ويمكن القول إن أحد الأسباب التي منعت الحكومة الأردنية من إدخال مشروع للحث على العودة الطوعية في سياستها هو المعونة المالية المقدمة لها[٢].

فقد ورد على الحكومة الأردنية من الأتحاد الاوروبي من المعونة المالية ما هو عظيم، وهذه المعونة مرتبطة باندماج اللاجئين في الأردن ، فإن توقف الاندماج توقفت المعونة.

ويواجه اللاجئين السوريين صعوبات اقتصادية متزايدة وتكاليف معيشة مرتفعة، الامر الذي قد يدفع بعدد كبير من اللاجئين إلى العودة إلى ديارهم مستقبلاً.

كذلك الحال في تركيا ، فحالات العودة لا تبدو طوعية تماماً، إلا أن حال السوريين غير المستقرة (وأهم ما فيها انعدام الحماية التامة ، وظروف التوظيف المستغلة وفقدان الأمل في مستقبلهم) كل ذلك يدفعهم للعودة.

فعودة السوريين من تركيا إلى منازلهم المدمرة لم تعد اختيارية أو رفاهية أو تبعاً لتوقف الحروب والدمار، فتركيا قبل سنوات ليست تركيا الآن بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة وارتفاع قيمة الدولار أمام الليرة التركية، فضلاً على ارتفاع الأسعار في المسكن وتفاصيل الحياة اليومية، التي أدت إلى تفكير الآلاف من العائلات السورية بالعودة إلى سورية مهما كانت الأسباب.

---

١ موريس, جوليا. **سياسة العودة من الاردن إلى سورية**, نشرة الهجرة القسرية. العدد ٦٢. ص: ٣٣.

٢ طلب برنامج خطة الاستجابة الأردني JRP (Plan Response Jordan) المشكل من قبل الأمم المتحدة والحكومة الأردنية دعما ماليا بمقدار ١.١ بليون دولار، وصل منها حوالي ٧٠٥ مليون دولار حتى نهاية عام ٢٠١٦.للمزيد راجع : المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٠١٦–٢٠١٥ : مرجع سابق، ص ٤

كما أن الحكومة التركية لم تطور استراتيجية طويلة الأمد لإدماج اللاجئين السوريين بمجتمعها.

بالمقابل الوضع في مصر مختلف، فإن عدد اللاجئين السوريين الذين عادوا إلى سوريا من مصر، هي حالات لا تكاد تذكر.

وذلك بسبب أن اللاجئين السوريين الذين يعيشون في مصر، ينعمون بمعاملة متساوية مع المصريين بعيداً عن وضع اللجوء الذي يعيشه رفاق لهم في دول مجاورة لوطنهم[١].

فهم يتمتعون بحرية التنقل والإقامة والعمل، واستطاع السوريون في مصر تحقيق النجاح باستثماراتهم الصناعية والتجارية، وينتشرون في كل المحافظات، ولا توجد منطقة محددة لهم كل ذلك يجعل من عودتهم إلى سورية أمر بعيد الأمد.

ثانياً- اللاجئون في أوروبا:

قد تكون العودة الطوعية للاجئين السوريين في أوروبا صعبة ، فمعظمهم أصغر من ٣٠ عاماً ، علموا ودربوا وتعلموا لغة البلد الذي هم فيه، ويكسب كثير منهم راتباً جيداً ، ويرون أنهم مندمجون في المجتمع الأوروبي ، إضافة إلى أنهم أصبحوا يتمتعون بتأمين اجتماعي وصحي ، فمن غير المحتمل أن يختاروا العودة إلى سورية.

كذلك الأمر بالنسبة للأطفال الذين ولدوا في أوروبا أو الذين كان سنهم أقل من سبعة سنوات عند وصولهم، فخيار العودة عندهم أصعب.

فقد اندمج هؤلاء الأطفال كل الاندماج في النظم التعليمية المضيفة ، وهم لا يعرفون قراءة اللغة العربية ولا كتابتها[٢].

وفي بعض الحالات حتى إن الاطفال لا يستطيعون التكلم حتى بلغة امهاتهم وآبائهم، وستكون العودة إلى المجتمع السوري ونظمه التعليمية عليهم صعبة جداً.

---

١ حساني بربري, سحر. مرجع سابق. ص : ٧٢

٢ عادل أمني, محمد. مرجع سابق. ص: ٦٠

الفرع الثاني

المخاوف والعقبات التي تحول دون العودة

إنّ ما دفع السوريّين إلى اللجوء هو تضافر عدّة عوامل لا يمكن معها للسوري أنْ ينعم بحياةٍ هادئةٍ ومستقرّةٍ، وأهمّ تلك العوامل تتمثل بالأعمال العسكرية والنزاع المسلح، بالإضافة إلى دمار البنى التحتية من خدماتٍ وكهرباء ومدارس، فضلاً على تردي الأوضاع الاقتصادية وشح الموارد، وهي العوامل التي لم يحلَّ أيٌّ منها على الساحة السورية[١]، بل على العكس فإنها تفاقمت أكثر وأكثر مع من أنّ وتيرة الأعمال العسكرية قد تراجعت بشكل ملحوظ وكبير، ولكنّ الأسباب الأخرى ما زالت قائمة بل إنها في تزايدٍ وكل يوم تتفاقم أكثر، والأوضاع الاقتصادية تزداد سوءاً في ظل عقوبات أمريكية وغربية وبخاصة بعد قانون " قيصر".

فمع استمرار المخاوف فيما يتصل بانعدام الأمن في بعض مناطق سوريا، أدى إلى جعل عودة اللاجئين السوريين غير منتظمة وانتقائية، ومن ثمَّ لا تُمثِّل عودة واسعة النطاق.

وإنّ توفر الأمن وحده لا يكفي ، فضخامة حجم الصراع ووتيرته في سوريا قد تسبَّبا في صعوبات متواصلة لإعادة الخدمات الأساسية للمناطق المدمرة ، وبالتالي فإن تراجع مستويات جودة المعيشة أدى إلى إبطال أثر توفر الأمن.

وانعدام الخدمات والمستلزمات الاساسية للحياة في بعض مناطق سوريا عامل رئيسي في تثبيط الهمة على العودة، وهو يضعف فعالية جهود الدعوة إلى العودة الطوعية. ومن ثمَّ، فإن التحسينات للأوضاع الخدمية والأمنية سيسرع من عودة اللاجئين

كما إن عدم توفر السلامة الجسدية المستدامة والقابلة للتوقع هو العامل الأساسي الذي يؤثر على خطط اللاجئين للمستقبل. إضافة إلى عدم توفر المساكن أو المأوى لدى عودتهم .

---

١ السيد أحمد, محمد. مرجع سابق.ص:٤٨

وكان للصراع تأثير شديد في سبل كسب العيش في سوريا، و قد تسبب بزيادة مستويات الفقر والبطالة، ويعد الوصول إلى فرص كسب العيش لدى العودة إلى سورية عاملاً حاسماً يؤثر في قرارات العودة[١] لأن فرص كسب العيش ضرورية لتوفير الموارد المطلوبة لإعادة الإدماج الناجحة.

بالتالي سيستمر اللاجئون بالنظر في توفر فرص كسب العيش المتوفرة في سوريا استناداً إلى خبرتهم المهنية ذات الصلة، وستتيح إعادة بناء الاقتصاد السوري تدريجياً فرصاً لكسب العيش في قطاعات مختلفة، مما يزيد احتمال عودة اللاجئين بأعداد كبيرة وسرعة إعادة الإدماج.

ونجاح مشروع حالات العودة الرسمية معتمد على حصول اللاجئين على معلومات كاملة عن الحال ، غير أن الشائعات تعوق قدرة الكثيرين على اتخاذ قراراتهم عن علم.

وفي لبنان، أُثيرت مشكلة مع منظمات الامم المتحدة التي قاومت مشاريع محدودة لإعادة سوريين الى بلادهم[٢]. كانت الذريعة عدم تعريضهم للخطر، وضمان توفير مقومات الحياة اللائقة والآمنة لهم. ولشدة الإصرار على هذه المطالب والتخويف من ظروف العودة، عدل كثيرون من النازحين عن قرارهم. وبدا كأن بعض العاملين في منظمات دولية واخرى محلية يناهضون تلك العودة لضمان استمرار اعمالهم الاغاثية والرعائية التي تشكل مصدر رزق لهم. مستخدمين عناوين انسانية لأعمال نفعية.

ومما سبق يمكننا القول أن اللاجئين السوريين ليسوا جماعة واحدة متجانسة ، وإن طبقت عليهم جميعاً سياسة عودة واحدة غير متمايزة ، فسيضر ذلك كثيراً منهم ، ولاسيما الأطفال واللاجئين الشباب ذوي الدرجات التعليمية التي هي أقل من غيرهم.

ولذا يجب أن يوسع فهم خصوصية كل مرحلة من مراحل حياة الناس ، وظروفهم في المنفى ومراعاتها ، وذلك من أجل أن تضمن للجوئهم حلولاً ، تجتمع فيها المناسبة والطوعية والاستدامة.

---

١ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مرجع سابق ,ص: ٢٣

٢ الغزالي , ناصر. مرجع سابق. ص: ٣٠

وإنه لا عودة للاجئٍ ما لم يجد ظروفاً على الأقل مستقرّةً تبشّرُ بخيرٍ وبأنّ القادمَ أحسن، وهو الأمر الذي لا يمكن بحالٍ حصوله دون تسوية سياسية على المستوى الدولي عموماً، بما يضمن الاستقرار وإعادة الإعمار وانفتاح البلاد على حقبةٍ جديدةٍ تنتشلها من مآلات الحرب والنزاع التي قاربت العقد من الزمن.

وبالتالي فإنّ قضية اللاجئين وإنْ كانت أول مفرزات الحرب فإنها لن تكون إلا آخر قضية في الحلّ، لما تتطلبه من إزالة كل الأسباب التي دفعت اللاجئ إلى أنْ يطلب اللجوء، وهو ما يبدو بأنه سابقٌ لأوانه في ظل التجاذبات السياسية داخل سوريا وخارجها سواء بين السوريين المتنازعين أو بين اللاعبين الدوليين على ساحتها.

المطلب الثاني

الاندماج المحلي

لأن إمكانية تطبيق خيار العودة للاجئين السوريين في بعض الحالات غير ممكنة بالضرورة لأسباب متعلقة بعدم زوال الظروف الموضوعية التي أدت إلى خروج اللاجئ من سورية، جاء القانون الدولي الخاص باللاجئين في محاولة منه لإنهاء حالة اللجوء، بخيار وحل الاندماج المحلي في البلد المضيف وما قد ينشأ عنه من إمكانية التمتع بكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الواردة باتفاقية ١٩٥١م[١] ،إضافة إلى تجنيس اللاجئين فيما بعد .

وإن امتداد فترة الحرب في سورية على سنوات عديدة دفعت اللاجئين السوريين في الابتعاد عن حل العودة إلى الوطن وبدأ محاولتهم للاندماج في مجتمعهم المضيف.

وعملية الاندماج هذه هي عملية تفاعلية تعتمد على كل من اللاجئين وأفراد الوطن المضيف لهم و مؤسساته ، وغالباً ما تكون السلطات المحلية مسؤولة عن تلبية الاحتياجات الفورية للاجئين وطالبي اللجوء فهم أول من يستجيب لهم، وبالتالي يمكن للسياسات المحلية أن يكون لها تأثير كبير على نتائج حماية اللاجئين مما يجعلهم إما أن يكونوا مهمشين يعتمدون على المساعدات الانسانية أو مساهمين اقتصادياً واجتماعياً في المجتمعات التي يعيشون فيها.

---

١ قاسي حورية , آيت. تطور الحماية الدولية للاجئين. المرجع السابق. ص: ٢٠٦

حيث يندمج اللاجئون مع مواطني الدول المضيفة، مشكلين مجتمعاً واحداً يحتضن اختلافاتهم. وبذلك يكون الشخص قد اندمج مع مواطني الدولة المعنية، وأصبح كأنه واحد منهم[١].

وعملية الدمج تتطلب استعداداً من جانب اللاجئين ليتمكنوا من التأقلم مع أوضاع الوطن المضيف دون التخلي عن هويتهم الأصلية، كما تتطلب من البلد المضيف أن يكون قادراً على احتضان اللاجئين و احتواء اختلافهم، و أن تكون مؤسسات البلد قادرة على تلبية احتياجاتهم.

والمجتمع المضيف يؤدي دوراً هاماً إما في مساعدة اللاجئ على الاندماج المحلي أو في دفعه لاختيار العودة إلى الوطن أو إعادة التوطين بوصفه حلاً أخيراً.

ولكي يكون الاندماج المحلي حل دائماً يجب على اللاجئين أن يتمكنوا من ممارسة جميع الحقوق الواردة في اتفاقية ١٩٥١م مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبالنهاية التمتع بجنسية تلك الدولة ، كما لهم حق الإسكان الذي يخضع لقوانين الدولة، وتحت إشراف السلطة العامة[٢].

وهذا الحل ممكن أن يأتي بالنفع على دولة الملجأ إذا ما كان هؤلاء اللاجئين يساهمون في تطوير الاقتصاد المحلي.

أما إذا كان أصلاً ذلك البلد يعاني من عدة مشكلات اقتصادية وسياسية فإن هذا الحل سيكون نقمة، فاستقبال العدد الهائل للاجئين من طرف دولة واحدة وعملها على حمايتهم تقريباً بنفسها، يؤدي إلى تدهور و تأزم سواء بالنسبة لأوضاع اللاجئين أو مواطني تلك الدولة وهذا ما حدث في لبنان والأردن و تركيا.

وهنا تبدو الحاجة إلى التعاون الدولي جلية لا لبس فيها في حالة البلدان النامية. بشأن اللاجئين السُّورِيين، فبلدان الملجأ لا تستطيع إدماجهم فيها للأسباب الاقتصادية فضلًا على أسباب أخرى سياسية عظيمة الأهمية في بعضٍ منها[٣]. لذلك فإن التعاون الدولي سيؤدي إلى التصدي لمسألة اللاجئين السُّورِيين بما يكفل حقهم في الحماية وفي سبل إعاشة لائقة.

---

١ أبو الوفا , أحمد. حق اللجوء بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي للاجئين, مرجع سابق , ص: ٢٠٧

٢ أبو بندق, وائل.(٢٠٠٩). **الأقليات وحقوق الإنسان: منع التمييز العنصري وحقوق الأقليات والأجانب واللاجئين والسكان الأصليين والرق والعبودية**. ط ٢. مكتبة الوفاء القانونية. الإسكندرية: مصر.ص: ٢٣٨

٣ فتحي سليمان, سهام. مرجع سابق. ص: ١٦٣

الفرع الأول

العوامل المؤثرة في اندماج اللاجئين السوريين

عاماً بعد عام يعيش آلاف اللاجئين السوريين حول العالم على بصيص أمل العودة إلى ديارهم، لكن طول مدة الأزمة السورية، تجعل التوجه نحو الحديث عن الاندماج في المجتمع الجديد حاضراً في وسائل الإعلام وأحاديث المواطنين.

وفي الوقت الذي أضحت خلاله عودة السوريين غير طوعية في أغلب الحالات، فإن مسألة الاندماج باتت تفرض نفسها الآن، لتبرز أهمية ذلك في تنمية وتعزيز القيم الاجتماعية بين اللاجئين السوريين والمجتمع المضيف.

معوقات كثيرة قد تعترض عملية الاندماج هذه، فصعوبة التكيف مع بيئة أو مجتمع آخر مع تشابه العادات والتقاليد وطريقة المعيشة – في بعض بلدان اللجوء –، أسهمت في تأخر عملية الاندماج[١]، فالعامل النفسي هو من أهم العوامل التي تعيق اختلاط اللاجئ السوري بغيره، حيث أنه وبعد فقدانه لبلده وعمله وممتلكاته في سورية، أصبح يعيش حالة صدمة قد تدفعه إلى العزلة.

البدء بحياة جديدة للاجئ السوري أمر لا بد منه على الرغم من الظروف الراهنة والأوضاع المعيشية التي تبدو قاسية، لكن العامل الاقتصادي له الأهمية القصوى في عملية الاندماج، إذ لا يمكن للاجئ أن يتواصل مع غيره من المجتمع المحلي، إذا لم يكن مرتاحا على الصعيد المادي.

وإنّ أولوية الاندماج قد لا تكون لها أولوية لدى اللاجئ السوري، الذي ينتظر العودة إلى بلاده، ويتخوف من طول مدة إقامته في المضيف، الأمر الذي يؤخر هذا التكيف.

وفيما يخص دور الحكومة في عملية الدمج هذه، فمن الضروري توفير فرص عمل، أو إتاحة المجال للعمالة السورية بممارسة بعض الأعمال التي تمكنهم من رفع مستوى معيشتهم الاقتصادي، الأمر الذي يساهم بالتالي في استقرارهم الاجتماعي.

---

١ حساني بربري, سحر. مرجع سابق. ص: ٨٠

الاندماج المحلي عملية معقدة وتدريجية تضم أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية متباينة، وتحتاج إلى عدة عوامل لإنجاحها[١]، وقد يبدو اللاجئ في عزلته الآن متحفّظاً على الاختلاط بالمواطنين إلى حين استبيان مصيره فيما يخص العودة إلى بلاده أو امتداد طول إقامته.

إن الحالة التي يعيشها اللاجئون السوريون، سواء في تركيا ودول الجوار أو أوروبا، متخبطة نفسيًا لأسباب متعددة، فمعظم اللاجئين اضطروا إلى الخروج من بلدهم، وغالبًا لم يكن لديهم خيار انتقاء المكان الذي يذهبون إليه، ووجدوا أنفسهم فجأة في مجتمعات غريبة عنهم، وهذا من شأنه أن يولّد حالة من التخبط النفسي التي قد تصل إلى مرحلة الرفض للواقع الجديد، إضافة إلى الناحية العاطفية لدى الكثيرين، وتعلقهم بفكرة أنهم سيعودون إلى سورية بعد فترة؛ ما يجعلهم رافضين لفكرة الاندماج في المجتمع الجديد، على الرغم من أنهم يعيشون في بيئة آمنة خالية من الحروب.

لذلك فإن عملية اندماج اللاجئ في مجتمع جديد هي عملية تفاعلية تقع مسؤوليتها على الطرفين اللاجئ نفسه والبلد المضيف

ومع أن هذه العملية معقدةٌ وتفرض شروطاً صعبة على الفرد والمجتمع المضيف في آنٍ معاً، إلا أنّ لها عدداً من المزايا بما أنها تسمح للاجئين بالمساهمة في المجتمعات المضيفة اجتماعياً واقتصادياً ، ولنجاح عملية الاندماج هذه ،هناك عدد من العوامل يجب أن تتوفر لكل من اللاجئ والدولة المضيفة[٢].

وتطرح آلية توزيع اللاجئين السوريين حول العالم تساؤلات عن مدى نجاعة الآلية التي تهدف إلى زيادة فرص اللاجئين في الاندماج.

فكان لمكان الإقامة تأثير في أداء بعض اللاجئين وفرصهم في الاندماج[٣]، فوجودهم في بلدان هي أساساً تعاني من صعوبات اقتصادية وسياسية وزيادة في أعداد طالبي اللجوء يختلف تماماً عن وضع اللاجئين الذين وجدوا في دول ذات اقتصاد قوي الأمر الذي خلق تفاوت كبير بين وضع اللاجئين السوريين.

---

١ عبد المنعم رياض,فؤاد. مرجع سابق. ص: ١٦٩

٢ فيلر، اريكا. المرجع السابق، ص : ١٥

٣ غالم، نجوى. مرجع سابق ,ص: ٩٥

الفرع الثاني

أحوال اللاجئون السوريون في دول الجوار

لم تفلح السنوات التي قضاها اللاجئون السوريون في لبنان والأردن وتركيا في تحقيق حالة جيدة من الاندماج مع المجتمعات المضيفة لهم. حيث بقيت حالات الاندماج فردية ومحدودة.

فعلى خلاف اتفاقية عام ١٩٥١ والبروتوكول المُلحق بها، تعد حكومتا لبنان والأردن أن الهاربين ضيوفٌ لا لاجئون. وعليه، لا تعد أيٌّ من البلدين مُلزمَين بالاعتراف بالحقوق التي تضمنها الاتفاقية، أما تركيا فقد صادقت على اتفاقية جينيف للاجئين عام ١٩٥١ بشروط جغرافية تمنح بمقتضاها (صفة لاجئ) للاجئين (من الدول الأوروبية فقط)[١].

وترمي مقاربة الاستضافة هذه، جزئياً، إلى الحؤول دون اندماج اللاجئين وضمان عودتهم في نهاية المطاف إلى الدول التي يتحدّرون منها.

فاللاجئون لا يعدون مجرد أجانب يقيمون داخل إقليم دولة ما، بل يمثلون عبئاً اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، لا يمكن لدولة الملجأ أن تتحمله بمفردها خصوصا إذا كانت هي بحد ذاتها تعاني من عجز اقتصادي[٢].

وتعاني الدول السابق ذكرها (لبنان – الاردن – تركيا) من تبعات اقتصادية كبيرة جراء أزمة اللجوء السوري، حيث إن أعداد اللاجئين فيها كبيرة.

وإنّ أهم العوامل التي تساعد على اندماج اللاجئين السوريين في هذه الدول غير موفّرة ففيما يتعلق بوضعهم المعيشي وقدرتهم على الاندماج فإننا نلاحظ أن اختلاف اللغة في تركيا شكل اهم عائق للاندماج إضافة إلى أن أهم المقومات المساعدة على الاندماج هي السماح بالتعليم والدخول إلى سوق العمل والحالة النفسية للاجئين في المجتمع المضيف.

---

١ الغزالي , ناصر. مرجع سابق. ص: ٤٠

٢ خضراوي, عقبة. الحماية الدولية للاجئين، مرجع سابق , ص ١٥

أولاً: التعليم

التعليم هو طريق مهم يساعد على الاندماج المحلي للاجئين السوريين، ومع أنه لا يوجد قانون محلي لدى الدول المضيفة للاجئين (كالأردن ولبنان وتركيا ومصر) أو جهة حكومية مركزية تتعامل بشمول مع قضايا اللاجئين وبالرغم من وضع الحكومات لتحافظ فيما يتعلق بحق اللاجئين بالتعليم العام، فإنه يجب النظر إلى هذا الحق من منظور أوسع، نتيجة وجود التزامات أكثر في ظل النظام العالمي لحقوق الإنسان.

ففي الأردن توفّر الحكومة الاردنية التعليم رسمياً وغير رسمي للاجئين السوريين ، والتعليم متوفر في المخيمات وخارجها بشرط امتالكهم بطاقات الخدمة الخاصة بالجالية السورية الصادرة عن وزارة الداخلية الاردنية مضافاً إليها شهادة تسجيلهم في مفوضية شؤون اللاجئين.

ما نسبته ٣٨% من الأطفال السوريين في الاردن والذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ سنة غير ملتحقين بالمدارس[١] وقد أرجعت منظمة اليونيسف وعدد آخر من الباحثين عدم إمكانية التحاق الاطفال السوريين في المدارس الأردنية، إلى عدة أسباب منها تلك المتعلقة بتأخر حصولهم على الوثائق المطلوبة من الحكومة الأردنية لإتمام إجراءات دخولهم إلى المدارس الأردنية، كوثيقة إثبات طلب اللجوء من مفوضية شؤون اللاجئين، أو بطاقة الخدمة الخاصة والصادرة عن وزارة الداخلية. ناهيك عن عدم إمكانية المدارس الحكومية في بعض مناطق المملكة على استيعاب المزيد من الطلبة السوريين، وعدم قدرة ذويهم الاقتصادية في المقابل من إرسالهم إلى مدارس أخرى بعيدة عن مكان سكناهم.

وهذا يتناقض بوضوح مع الحضور المدرسي في سورية قبل الصراع حيث كان الغالبية العظمى من الأطفال جميعهم في التعليم الأساسي.

ويعود هذا التراجع إلى عوامل عديد منها: حواجز اللغة والرسوم المدرسية الباهظة والمخاوف المتعلقة بالسلامة[٢] ، إضافة إلى أن ضمان توفير الغذاء والمأوى والصحة كان الأولوية الرئيسة لحياتهم، بينما عُدّ التعليم ثانوياً.

إن الإخفاق في التحرك والعاجل لضمان وصول الأطفال السوريين إلى التعليم في البلدان المضيفة مثل تركيا

---

١ اليونيسيف. (٢٠١٨).تقرير عن تقييم وضع الأطفال السوريين اللاجئين في المجتمعات المضيفة في الأردن.

٢ أبو بندق, وائل. مرجع سابق. ص: ٢٩٠

سيكون له أثر مخرب على جيل كامل في الأطفال، فمن شأن ضمان تعليمهم أن يخفض مخاطر الزواج المبكر، و أن يضفي الاستقرار على مستقبلهم الاقتصادي بزيادة قدرتهم على الكسب، وضمان تأهيل أطفال سورية اليوم لمواجهة مستقبل غامض، سواء تضمن ذلك إعادة بناء بلدهم، أو مساهمتهم في المجتمعات التي يعيشون فيها في أجزاء أخرى من العالم.

ثانياً: سوق العمل

لكي يكون الاندماج المحلي حلاً دائماً يجب على اللاجئين أن يتمكنوا من ممارسة جميع الحقوق الواردة في اتفاقية ١٩٥١م مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبالنهاية التمتع بجنسية تلك الدولة.

وهذا الحل ممكن أن يعود بالنفع على دولة الملجأ إذا ما كان هؤلاء اللاجئون يساهمون في تطوير الاقتصاد المحلي.

أما هذا الحل فيكون نقمة إذا كان أصلاً ذلك البلد يعاني من مشكلات عدة ، ووجود هؤلاء يزيد الحاجة إلى الإنفاق على حساب التنمية الاقتصادية[١] واستقبال العدد الهائل للاجئين من طرف دولة واحدة وعملها على حمايتهم تقريباً بنفسها، يؤدي إلى تدهور و تأزم سواء بالنسبة لأوضاع اللاجئين أو مواطني تلك الدولة وهذا ما حدث في لبنان والأردن وتركيا.

فظهر هناك تمييز وتفرقة في سوق العمل بالنسبة للاجئين السوريين، فالترتيب للحصول على تصريح العمل صعب وطويل.

وإذا كان اللاجئ قد حصل على التصريح، فتكون الوظائف محدودة، ويجد اللاجئون السوريون أنفسهم اليوم في خضم العديد من التحديات في بلدان اللجوء المجاورة لبلدهم والتي وإن اختلفت في بعض جزئياتها من حيث كيفية تعاملها مع اللاجئين، إلا أنها تفرض في الوقت نفسه على النسبة الأكبر منهم تحمل مسؤولية تأمين سبل عيشهم والاعتماد على ذواتهم لتحصيل قوت يومهم.

---

١ ضاحي, عمر. المرجع السابق. ص : ١٣

وعدم وجود عمل قانوني يؤدي باللاجئين السوريين إلى البحث عن آليات تكيف جديدة للعيش في المجتمع الجديد بما في ذلك اللجوء للعمل بطرق غير قانونية مما يعرضهم لخطر الاعتقال أو الترحيل.

وتشير بعض التقديرات إلى أن نسبة من هم في سن العمل من اللاجئين السوريين تتخطى حاجز النصف ومعدل البطالة فيها كبير، مع ما تحمله هذه النسب من المشكلات والتحديات للحكومات المضيفة والمرتبطة بتنظيم هذه العمالة ودمجها في سوق العمل ومعالجة المشكلات التي تواجهها مع أرباب العمل[١].

ومن أبرز هذه المعوقات التي تعرقل سبل العيش هي:

١- عدم وضوح الإجراءات القانونية الخاصة بعمل السوريين وعدم اكتمالها.

٢- عدم تبني الجهات الحكومية سياسات فاعلة من أجل تأسيس سبل العيش[٢].

٣- ضعف التعاون والتواصل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني السورية والحكومة المضيفة.

لذلك ظل اندماج السوريين في سوق العمل موضوعاً مثيراً للجدل كثيراً ولم يُتوصل فيه إلى حل.

ولحل مشكلة العمالة السورية اللاجئة وتذليل المعوقات التي تعترض تنمية هذه السبل فإنه يجب تأسيس قاعدة بيانات للعمالة السورية و إتاحة سبل النفاذ إليها من قبل جميع الجهات ذات الصلة، ووضع آليات مناسبة كتقييم أصحاب المؤهلات العلمية في صفوف اللاجئين السوريين، و دعم وكالات ومؤسسات توظيف اللاجئين السوريين وتقديم التمويل والتسهيلات اللازمة لها.

وإن النسبة المرتفعة للاجئين السوريين في لبنان أثرت في الوضع الاجتماعي والاقتصادي بشدة ودفعت إلى فرض قيود غير مسبوقة على السوريين.

---

١ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. مرجع سابق . ص: ١٠

٢ حريز محمود, مظهر. مرجع سابق. ص: ١٣٥

وهذه الأعداد أدت إلى تغير في النسيج الاجتماعي والاقتصادي بسرعة كبيرة ليس لقوى السوق والهياكل والاجتماعية قدرة على مواكبتها[١]، ونتيجة لذلك بدأت تسود عواقب سلبية اجتماعية و اقتصادية بدءاً بانخفاض فرص العمل والأجور وانتهاءً بتدهور الاستقرار والتلاحم الاجتماعي.

ثالثاً: الحالة النفسية

وهنا المشكلة الأعقد والأصعب في سياسة الاندماج، حيث يواجه اللاجئون السوريون ضغوطات نفسية جمة، وخصوصاً الموجودين في دول الجوار ابتداءً بحالة خوف وترهيب نفسي جراء ما عايشوه من عمليات قتل وإرهاب خلال الحرب في سوريا، ونهايةً شعورهم أن الدول المستقبلة لهم عادة ما ترفض بقاءهم فيها بشكل دائم.

الأمر الذي من شأنه أن يزيد من صعوبة اندماجهم في بيئة غير بيئتهم أو مجتمع جديد، كما أن اللاجئون السوريون يعانون من ظروف إنسانية ومعيشية قاسية، وصعوبة التوفيق بين متطلبات الحياة وحاجات الأسرة، إضافةً إلى ما يتعرضون له من ضغوط حياتية على نحو يومي.

وكذلك فإن احتجاز اللاجئ لفترات طويلة في المخيمات أو الأماكن التي تقيد من حرية الحركة والتنقل تؤثر في الصحة النفسية ، وتؤدي إلى اضطرابات نفسية مثل: اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة، والاكتئاب، والقلق، والانتحار.

تعد قضايا الاندماج الاجتماعي من العوامل التي تؤثر في الصحة النفسية لدى كثير من اللاجئين؛ حيث يعاني اللاجئون في مناطق مختلفة من الدولة المضيفة لهم من العزلة من المجتمع المضيف، وبسبب الاختلاف في خصائصهم الاجتماعية والديموغرافية، واختلاف اللغة، والعادات والتقاليد، والمعتقد الاجتماعية، وعدم تقبلهم الديني، إضافة إلى ارتفاع نسب البطالة بين اللاجئين[٢]. إن جميع العوامل لها تأثير طويل الأمد على الصحة النفسية للاجئين.

---

١ فتحي سليمان, سهام. مرجع سابق. ص: ١٦٦

٢ عبد المطلب الأسرح , حسين. مرجع سابق. ص : ٢٧

ويمكن توضيح أسباب الكراهية المتصاعدة للاجئين فيما يلي:

١- **تدهور الأوضاع الاقتصادية:** أدت الكثافة المرتفعة للسوريين إلى ارتفاع معدلات البطالة بتلك المناطق، كما تسبب الإطار التشريعي في تفاقم مشكلات سوق العمل من خلال دفع القوة العاملة المحلية والسورية إلى التنافس على الوظائف غير الرسمية ذات الأجور المتدنية.

٢- **التهديدات الأمنية:** مع من أن تركيا تُعد من أكبر الدول المستضيفة للاجئين؛ إلا أن هناك عددًا من العمليات لإعادة قسرية جماعية للسوريين على أيدي قوات الأمن التركية، فضلًا على الإجبار القسري غير المشروع لبعض السوريين على العودة إلى سورية قبل دخول الحدود التركية باستخدام أساليب العنف.

وربما يعود ذلك، إلى الهواجس التركية المتزايدة من تسلل بعض عناصر داعش أو عناصر حزب العمال الكردستاني وغيره من الأحزاب الكردية المحظورة تركيًّا، إلى داخل البلاد بين تدفقات اللاجئين السوريين[١].

٣- **اختلال التوازن الطائفي:** وعلى الصعيد اللبناني، يُعد تدفق اللاجئين السوريين ماسًّا بالتوازن الطائفي شديد الحساسية في البلاد، بين السنة والشيعة والمسيحيين، ومن ثمّ فإن تداعيات بقاء النازحين السوريين في لبنان على المدى الطويل ربما تكون كارثية على المستويات الديمغرافية والأمنية[٢].

إجمالًا يمكن القول، إن هناك تصاعدًا ملحوظًا في حملات العنف تجاه اللاجئين السوريين في عددٍ من دول الإقليم ، وهو ما يعني في الأخير مزيدًا من معاناة اللاجئين السوريين الذين باتوا مهددين ما بين "مطرقة" البقاء في أوطانهم بلا أمن و"سندان" اللجوء بلا أمل.

كل ما سبق يجعل من قدرة اللاجئ السوري على الاندماج بالمجتمع المضيف في دول الجوار مهمة في غاية الصعوبة.

---

١ السيد أحمد , محمد. مرجع سابق. ص: ٨٤

٢ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. النداء العالمي ٢٠١٥م، تحديث لبنان ,مرجع سابق ,ص٣

الصعوبة الأساسية في عملية إغاثة ومساعدة اللاجئين السوريين في دول الجوار، هي أنه لا ضامن حقوقي وقانوني لهم كونهم بشراً في هذه الدول من قبل الحكومات، وخاصة في لبنان والأردن، ففي تركيا هم بحال أفضل نسبيا؛ إن تحول قضية اللاجئين في لبنان إلى ورقة ضغط سياسي تستخدمها الأحزاب السياسية اللبنانية في صراعها مع بعضها، وكذلك ورقة ضغط سياسي تستخدمها حكومات المنطقة ضد بعضها يزيد من الصعوبات التي تواجه السوريين؛ وهنا الحل الوحيد هو في تدخل المجتمع الدولي لحماية الحقوق الإنسانية للاجئين السوريين.

الفرع الثالث

اللاجئون السوريون في باقي دول العالم

وضع اللاجئين السوريين في أوروبا أفضل بكثير نسبياً، ويعود الفضل بذلك للقيم الحاكمة للدول الأوروبية، وللتجاوب الإيجابي الإنساني العالي المستوى من قبل الشارع الأوروبي والمنظمات والهيئات الإنسانية، بالإضافة لجهود حكومات هذه الدول.

والدول الأوروبية تريد الذهاب بمساعدة اللاجئين لحدها الإنساني الأكمل من خلال سياسات الاندماج[١]، يحتاج اللاجئون في أوروبا إلى سياسة جديدة غير تقليدية تمتلك الشجاعة والرؤية، والقدرة على الإقناع وتجاوز الخلافات السياسية، ليتحول اللجوء إلى استثمار إنساني مثمر، وكذلك استثمار مادي يعود بالنفع على الجميع.

لذلك أصبح من الضروري إيجاد السبل المناسبة لتحقيق الاندماج الحقيقي بين اللاجئين السوريين والمجتمعات التي يعيشون فيها ،فالاندماج يحقق المصالح المشتركة، ويقلل من حجم الخلاف حول اللجوء السوري، والذي بات واضحا أنه ليس مسألة وقت قصير.

---

[١] فتحي سليمان, سهام. مرجع سابق. ص: ١٧٥

فاللاجئون السوريون ليسوا بالظاهرة المؤقتة، وهم كذلك ليسوا بالعبء القابل للتحمل بسهولة من قبل المجتمعات المضيفة ما لم توجد الآلية المناسبة للاندماج والتواصل الكافي بين الجانبين[١].

غالبية اللاجئين السوريين لم يهاجروا إلى أوروبا لأسباب اقتصادية، بل بسبب خوفهم على حياتهم وسلامتهم، ولأن دول الجوار والدول العربية لا تعطيهم أي ضمانات بالاستقرار، ولا حماية قانونية كافية سواء بصفتهم لاجئين أو مهاجرين، باستثناء تركيا التي قدمت نسبيا الظروف الأفضل قانونيا للاجئين السوريين مقارنة بالدول العربية؛ فقد حدثت عدة مرات أن بعض السوريين تم إجبارهم على مغادرة الدولة العربية بدون أي سبب جرمي، بل لأسباب سياسية؛ أما خيار الولايات المتحدة الأميركية، والذي يعد خيارا أقرب للسوريين، بسبب تاريخ الهجرة السورية إلى أميركا، فلم يكن واردا بسبب إغلاق الإدارة الأميركية هذا الباب أمام السوريين، منذ عهد أوباما، مع أنها من أكثر المتدخلين بعد روسيا ضراوة في الشأن السوري.

أولاً: صعوبات الاندماج

تعاني سياسات الاندماج من عدة صعوبات أساسية لكل من اللاجئين القادمين إلى أوروبا، والدول الأوروبي (حكومات ومؤسسات وشعوب) على حد سواء[٢].

فقد تواجه اللاجئين العديد من الصعوبات لحظة وصولهم إلى أوروبا، من أهمها:

- المشكلات الصحية والنفسية المصاحبة للاجئين من بلادهم الأصلية بسبب الحرب والإرهاب.
- المشكلات المادية، فغالبية القادمين أتوا من بلاد فقيرة أساسا، ومعظمهم استهلك مدخرات العمر على الطريق إلى أوروبا .
- سيطرة أفكار مسبقة غير الصحيحة عن أوروبا، قوة هذه الأفكار المسبقة ذات مستويات مختلفة حسب الأفراد والبلدان الأصلية؛ تشمل هذه الأفكار الغير صحيحة الكثير من المناحي من بينها: أوروبا هي أرض الحياة الرغيدة والمال السهل، وبلاد الحرية المطلقة؛ بالإضافة لذلك يحمل، ليس فقط اللاجئون، بل كثيرون من خارج أوروبا فكرة مغلوطة عن السلم الأخلاقي الأوروبي، خاصة

---

١ عادل أمني, محمد. مرجع سابق. ص: ٦٤

٢ خضراوي, عقبة. الحماية الدولية للاجئين. مرجع سابق. ص: ١٥٤

بما يتعلق بالمرأة والعلاقات الجنسية، وخاصة القادمين من بلاد عربية وإسلامية.

- صعوبة التواصل مع المجتمع المضيف[١]، بسبب اللغة أساسا، وبسبب الفروق الثقافية والاجتماعية والقانونية الكبيرة بين البلد الأصلي والمجتمع الأوروبي.
- انخفاض مستوى التأهيل العلمي والمهني عموما بين شريحة اللاجئين السكانية.
- الاصطدام بواقع الإجراءات البيروقراطية الطويلة لعملية اللجوء، مما يشكل إحباطا كبيرا عند اللاجئين.
- الاستغلال الإعلامي والسياسي لهذه الشريحة، ضمن الدول الأوروبية، وفي الدول التي أتى منها اللاجئون.
- لعب الإعلام العربي وما يزال يؤدي دوراً سلبياً في إعداد اللاجئين للانسجام مع المجتمع الجديد في بث افكار أن أحد أسباب هذه الحرب هي استجلاب العمالة الرخيصة العربية إلى أوروبا التي تشيخ[٢]؛ وتنوعت الإضافات على هذه النظريات حسب توجه القناة الإعلامية السياسي ومصادر تمويلها.
- النقاش حول الضخامة الوهمية للخطر الإسلامي، أكثر انتشارا من نقاش القدرات الكامنة ضمن اللاجئين الجدد لدعم الحالة الاقتصادية والثقافية للمجتمع.

أما بالنسبة للصعوبات التي تواجه الدول المضيفة هي:

- فموجة اللاجئين هذه حصلت في أوقات تعد سيئة بالنسبة لأوروبا مقارنة بالعقود السابقة للأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ،فقد أدت تلك الأزمة وامتداداتها، وتقليدية التعامل الحكومي معها إلى تباطؤ بالنمو الاقتصادي في أوروبا عموما، وإلى أزمات اقتصادية خانقة في اليونان وإيطاليا وإسبانيا، وأزمات أقل حدة في باقي البلدان، وبالتالي فقد كان الجسد السياسي والنخبوي الأوروبي يموج بين العديد من التيارات المتناقضة، مما خلق ظروفاً مناسبة لليمين الأوروبي المتطرف

١ حريز محمود, مظهر. مرجع سابق. ص: ١٤٨

٢ السيد أحمد , محمد. مرجع سابق. ص: ٩٣

بتجميع نفسه وعارضه وجود اللاجئين السوريين على أرضهم.

- الإعلام الفوضوي قد أسس لأفكار مسبقة في الشارع الأوروبي، حول الإرهاب الإسلامي، والتخويف من المسلمين والإسلام، وقد زاد هذه التصورات الخيالية قوة ما حدث ببلدان الربيع العربي من انبعاث مجنون للإرهاب الإسلامي على شكل فصائل مقاتلة متشددة ومتطرفة.
- الأعداد الهائلة للاجئين منذ العام خلقت نوعا من الصدمة المفاجئة للحكومات وللشعوب[١].
- الصعوبات اللوجستية الضخمة التي واجهت الحكومات الأوروبية والمؤسسات العامة والخاصة لاستقبال ملايين اللاجئين خلال أيام على مقياس زمن حركة الدول.
- صعوبة التواصل بين الشعوب الغربية وبين القادمين الجدد، مع أن غالبية الشارع الأوروبي حاول متحمساً أن يقدم كل شيء ممكن لمساعدة البشر القادمين لبلادهم طلبا للمساعدة.
- الصعوبات الاقتصادية، التي تم تضخيمها جدا بحيث انتشرت لحد ما قناعة عند الشارع الأوروبي أن اللاجئين هم استنزاف هائل لأموالهم إلا ان الحقيقة عكس ذلك ، فالتكلفة الاقتصادية بأقصاها في ألمانيا والنمسا والسويد لن تتجاوز ٦ بالألف من الناتج المحلي الإجمالي، هذا عدا عن كون هذه التكلفة التي تدفعها الحكومات ستعود من باب آخر إلى الاقتصاد الوطني عبر استهلاك اللاجئين للخدمات، أي أنها ليست رميا للمال خارج حدود الدولة.

ثانياً: وسائل دعم وإنجاح سياسات الاندماج

تقدم الحكومات والهيئات والمؤسسات المدنية والخاصة الأوروبية جهوداً كبيرة في تأسيس سياسة اندماج مثمرة[٢] وقد رصد لها مبالغ كبيرة نسبيا؛ كذلك تشكلت عدة مجموعات ناشطة من بين اللاجئين والمقيمين ذوي الأصول

---

١ عتلم ,شريف. مرجع سابق. ص: ١٤

٢ وضعت دراسة صندوق النقد الدولي حول اللاجئين في أوروبا، سيناريوين على المدى المتوسط حول التأثير الاقتصادي للاجئين الجدد في أوروبا، الأول وهو ما تسميه الدراسة "السيناريو الأساسي"، ويفترض هذا السيناريو أن برامج الاندماج أدت مفعولها بشكل جيد، والثاني تسميه الدراسة "سيناريو الاندماج البطيء" والذي يفترض أن عملية الاندماج سارت بشكل بطيء وغير فعال بما يكفي. وفق السيناريو الأساسي فالتقرير يتوقع أنه في العام ٢٠٢٠ سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي GDP بمقدر ٠.٢٥ % لكامل الاتحاد الأوروبي، وفي ألمانيا والنمسا والسويد سيتراوح الارتفاع ما بين ٠.٥ %و 1.1 % ؛ بينما في سيناريو الاندماج البطيء سينخفض الناتج المحلي الإجمالي، وسيقابل انخفاضا بمقدار ٠.٤ % مقارنة بالسيناريو الأساسي. للمزيد راجع : دراسة صندوق النقد الدولي حول اللاجئين في أوروبا: التحديات الاقتصادية ٢٠١٦ www.imf.org .

غير الأوروبية للتجاوب مع سياسة الاندماج.

لكن سياسة الاندماج تعاني من عيب خطير هو التركيز على المشاكل التقنية واللغوية والإعداد لسوق العمل، أكثر من التركيز على فتح حوار شعبي شامل يشمل الطرفين؛ وبعض المحاولات التي تمت بأماكن وجهود متفرقة ما زالت تتحاشى الاقتراب إلى المناطق الحساسة التي قد تولد ردود فعل سلبية.

إن تعلم لغة البلد المضيف والقدرة على الانخراط في سوق العمل هو اهم المؤشرات التي ترتبط بمدى نجاح عملية الاندماج واللاجئون السوريون بحكم الموقع الجغرافي التاريخية أكثر استعدادا للتفاعل الإيجابي مع سياسات الاندماج في الدول المضيفة.

وتشجع الدول الاوروبية تعلم اللغة، وخصص إعانات مالية للاجئين خلال تلك الفترة من أجل تفرغهم لهذا الغرض وهوما يشكل عملياً إطاراً داعماً لتعلم لغة البد المضيف.

حيث إن تعلّم اللغة إلزامي بالنسبة إلى اللاجئين[١]، ففي معظم الدول الأوروبية يُفرض على اللاجئ، من بعد حصوله على الإقامة طبعًا، الالتحاق بـ (دورة اندماج)، يتعلم من خلالها لغة البلد المقيم فيها، إضافة إلى بعض التوجيهات التي تساعده في فهم طبيعة المجتمع الجديد، وإذا لم يلتحق بدورة تعليم اللغة؛ فسوف يتم إيقاف صرف تعويضاته المالية الشهرية.

وتسهيل عملية تعلم اللغة وتأطيرها ضمن برامج تديرها مؤسسات حكومية أو غير حكومية يعد من اهم عوامل نجاح اندماج اللاجئين السوريين جدياً ضمن المجتمع، والاساس الضروري لبناء علاقات اجتماعية، والشرط المسبق لممارسة معظم الاعمال وهو ما يؤثر أيضاً على عدد من العوامل الأخرى.

ومن ثم تأتي مرحلة الانخراط بسوق العمل ، حيث إن العمل جزء مهم من عملية الاندماج[٢] ، فهو يعني تحوله من متلقي للمساعدات إلى دافع للضرائب ومشارك فعلي في الدورة الاقتصادية للبد الذي يعيش فيه.

وتعلم اللغة والدخول إلى سوق العمل يسمح للاجئ السوري من تعزيز مهارات الاندماج ومعرفة مسار تطور وتشكيل شبكة علاقات اجتماعية مع أبناء البلد المضيف أو حتى مع لاجئين آخرين أقدم منه على سبيل المثال.

---

١ قاسي حورية, آيت. مرجع سابق. ص: ١٣٤

٢ المفوضية، حماية اللاجئين,مرجع سابق , ص: ٧٤

ومما سبق نستنتج أن عملية اندماج اللاجئين السوريين في المجتمعات المذكورة لم تكن سهلة وخصوصاً مع وجود أقليّات، تحيّزوا ضد السوريين، كما حصل في باقي بلدان العالم، نتيجة صعود تنظيم (داعش)، والأهم من ذلك ظهور خطابات لبعض السياسيين والصحفيين المعارضين، تحض على كراهية السوريين، ومن المعروف أن ذلك أدى إلى تحيّز شريحة محددة في المجتمع ضد السوريين.

وبسبب كل السلبيات الواردة – بعض الأحداث والقضايا القانونية المؤسفة –، جعل اللاجئين السوريين في كل من المجتمع اللبناني والاردني والتركي غير جاهزين للتعايش معًا.

وأصبح الاندماج المحلي للاجئين السوريين في الدول العربية السابقة ليس خيارًا مطروحًا، بما يتماشى مع وضعهم المذكور ولا يوجد أي جهود من قبل المنظمات المعنية باللاجئين لمساعدتهم على ذلك.

وإنما الحديث عن حل للاجئين السوريين في هذه الدول يكون إما في مساعدتهم للعودة إلى وطنهم بالتنسيق مع حكومتهم أو بإعادة توطينهم في دولة ثالثة.

ومع القواسم المشتركة بين شعوب دول الجوار على غرار اللغة والثقافة التي كثيرا ما تساعد في تسهيل عملية اندماج اللاجئين في الدول المستقبلة لهم، إلا أن هذه العملية تسير ببطء شديد في الدول المجاورة لسوريا.

أما فيما يتعلق بالحكومة المصرية فنجد أنها تعاملت مع ملف اللاجئين السوريين بأخلاق وانسانية، على خلاف ما تعاملت بعض الدول الأخرى التي تأخذ من مسألة اللاجئين وسيلة لتسول الأموال، وتنفيذ الصفقات السياسية، مثل تركيا على وجه التحديد[١].

ويعتبر اندماج اللاجئين في الدول الأوروبية جاء أفضل من المتوقع، فخلال ثلاثة أعوام فقط تم قبول لجوء أكثر من مليون لاجئ سوري بسبب الحرب في بلادهم، وأصبح هناك وجود قوي للشباب السوري، وبدا من المألوف أن تشاهد أسراً سورية تتجول في وسط المدن. كما انه سرعان ما تم قبولهم في سوق العمل رغم اختلاف اللغة.

وأصبح من الصعب على أغلب السوريين الذين يعيشون في أوروبا وباقي دول العالم، أن يتخلوا عن فرص التعليم

---

١ حساني بربري, سحر. مرجع سابق. ص: ٨٦

المتميز لأبنائهم في المدارس والجامعات، وفرص العمل والحياة فيها[١]، ليعودوا إلى بلد يعاني من الدمار، وسيبدأ من يعود اليه من الصفر ليبني حياته من جديد.

ومع ذلك، لا تزال عملية الدمج هشّةً في مراحلها الأولى، وأنّ هناك كثيراً من العمل أمام مجموعة اللاجئين السوريين، وأمام السلطات الألمانية، لا سيما في وقت الأزمات، إذ يكون من الأولويات حماية ما تم تحقيقه ومحاولة اقتناص فرص للخروج من الأزمات.

ربما ما يتفق عليه الجميع هو أن أوضاع اللاجئين السوريين معقدة بلا شك، غير أن قسوة الأوضاع في سورية، حتى لو انتهت الحرب، ستجعل من خيار العودة أمرا مرفوضاً للكثير من السوريين، خاصة الشباب. وهذا يعني أن عليهم بذل جهود اضافية للتوافق مع المجتمع الألماني، بكل ما فيه من مزايا وعيوب، طالما اختاروا بأنفسهم، أو أجبرتهم الظروف، على أن تكون حياتهم فيه.

---

١ السيد أحمد, محمد. مرجع سابق , ص: ٥٠

المطلب الثالث

إعادة التوطين

إعادة التوطين واحدة من الحلول الدائمة التقليدية، وتتمثل في الحركة المدارة للاجئين ونقلهم إلى بلد ثالث آمن، وتمتد آثارها لتقع على الآف اللاجئين كل عام وعلى المجتمعات التي تستقبلهم وعلى الاشخاص المعاد توطينهم والهيئات التي تعمل معهم.

وبدأت تحظى إعادة التوطين بأهمية متنامية في سياق طفرة الأعداد المتزايدة من اللاجئين[١]. ومع توقع استمرار الارتفاع في أعداد اللاجئين، تظهر الفرصة لتجربة حلول جديدة وإعادة النظر في التجارب القديمة لإعادة التوطين.

وشكلت الأزمة السورية تحولًا كبيرًا على مستوى إعادة التوطين، فمن مطلع عام ٢٠١٤، شكل السوريون أكبر مجموعة أحيلت إلى إعادة التوطين.

ومن المعلوم أن إعادة التوطين في بلد آخر ليست حقاً[٢]، كما لأنه ليس أمرا تلقائيا إنما مرهونة بقرار تصدره سلطات الدول المراد إعادة التوطين فيها وهذا بتوفر عدة شروط مثل أن يكون الشخص لاجئاً في البلد الحالي و تصادفه عقبات قانونية أو مادية[٣].

إذ إنّ فرص إعادة التوطين تمنح للاجئين السوريين لمن ينظر إليهم على أنهم في حالة استضعاف خاص. وأكدت مفوضية اللاجئين في بيان "أن أعداد اللاجئين المتوقعة للعام ٢٠٢٣ سوف تزداد بنسبة ٣٦% مقارنة باحتياجات إعادة التوطين لعام ٢٠٢٢، والتي تبلغ ١.٤٧ مليون شخص"، وربطت هذا الارتفاع بالآثار الإنسانية

---

١ أبو الوفا, أحمد. حق اللجوء بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي للاجئين (دراسة مقارنة),مرجع سابق.ص:٢٠٤

٢ أبو الوفا , أحمد. حق اللجوء بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي للاجئين. مرجع سابق. ص: ٢٠٨

٣ حسام الدين أحمد، وسيم.(٢٠١١). **الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة**. منشورات الحلبي للحقوق، بيروت: لبنان ، ص: ١٤٨.

للجائحة، وتزايد اللاجئين الذين طال أمد لجوئهم، إضافة إلى ظهور حالات نزوح جديدة خلال العام الماضي.[١]

وتأتي أولوية إعادة التوطين للاجئين السوريين الذين يعانون من أوجه ضعف محددة منها من قبيل الحالات الطبية الخطيرة أو الميول الجنسية أو النوع الاجتماعي أو الإعاقة[٢].

وإن الانعكاسات السلبية على اقتصاد الدول المضيفة للاجئين السوريين ،وزيادة المشكلات الاجتماعية وتدهور الأوضاع الأمنية، قد يدفع هذه الدول المستضيفة إلى استخدام القوة والتعسف، وكذلك التعدي على مبدأ حظر الطرد الذي يمكن أن ينتج عنه مخاطر ونتائج وخيمة على اللاجئين.

لذلك عملت المفوضية على إيجاد استراتيجية لإحداث التوازن في تحمل وتقاسم الأعباء بين الدول المختلفة علماً أن معظم اللاجئين السوريين في دول الجوار.

ولهذا السبب تدعو المنظمات المعنية بشؤون اللاجئين إلى زيادة في حصص إعادة التوطين في مختلف أنحاء العالم من أجل نقل االاجئين السوريين وإعادة توطينهم في بلد ثالث [٣].

وبالنسبة للاجئين المستضعفين تكتسي إمكانية بدء حياة جديدة في بلد ثالث أهمية كبيرة على صعيد منحهم أثراً متزايداً و مد طوق النجاة لهم وفرصة عيش مستقبل مسالم.

ومع ذلك، فتعتمد هذه الفرصة على مدى استعداد البلدان الثرية لفتح أبوابها في وجه اللاجئين الفارين من الحرب والترحيب بهم على أرضها[٤].

---

[١] المفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين , (٢٠٢١) , **الاتجاهات العالمية للنزوح القسري في عام ٢٠٢١** , متاح على الموقع : https://www.unhcr.org/ar/62ab0f054

[٢] المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. (٢٠١٤).**حلول استراتيجية مبتكرة للوضع في سوريا, المشاورات السنوية ثلاثية الأطراف بشأن إعادة التوطين** جنيف,متاح على الموقع :WWW.unhcr-arabic.org .

[٣] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشوؤن اللاجئين، الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٠١٥-٢٠١٦ م، المرجع السابق، ص ٩

[٤] السيد أحمد , محمد.مرجع سابق. ص: ٦٩

ويمكن إنجاز ذلك من خلال برامج لإعادة التوطين وتأمين أشكال أخرى في السماح لهم بدخول الأراضي لاسيما لأسباب إنسانية ولم شمل أفراد العائلة وفرص الاستفادة في كفالة آخرين ومنهم تأشيرات الدخول وكجزء من سلسلتها بشأن الاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول.

الفرع الأول

الغاية من إعادة التوطين

إن إعادة التوطين ليست أداة منقذة للحياة لحماية اللاجئين الذين يواجهون ضعفاً شديداً في بلدان اللجوء هذه وحسب، بل هي طريقة ملموسة للدول الأخرى لبذل الجهود والمساعدة في تقاسم هذه المسؤولية[١].

حيث تتيح المفوضية نقل اللاجئين السوريين في بلدان اللجوء المجاورة لسورية وبالإضافة للاجئين السوريين في مصر إلى دولة أخرى وافقت على دخولهم ومنحهم الإقامة الدائمة.

حيث إن أغلب اللاجئين السوريين لديهم مخاوف بأن البلدان المجاورة لا تقدم خيارات قابلة للتطبيق على المدى البعيد، نظراً لنضوب مدخراتهم وانعدام فرص العمل القانونية والتخفيضات في المساعدات الإنسانية[٢] ، الأمر الذي يدفعهم إلى الهجرة إلى أوروبا عبر البحر ضمن قوارب تعرض حياتهم إلى التهلكة.

لذلك تهدف برامج إعادة التوطين إلى الحد من هذه الهجرة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط والتركيز بشكل مباشر على القبول الإنساني.

وبالتالي يمكن القول إن الغاية من إعادة التوطين هي الشكل الملموس والمباشر لتقاسم المسؤولية وأداة للمشاركة من قبل المجتمع الدولي[٣] ووسيلة للحماية، وهي تدّخل رئيس يوفر حلاً فعلياً للاجئين، في موازاة ذلك تخفف

---

١ عادل أمني. مرجع سابق. ص: ٨٢

٢ عبد المطلب الأسرج, حسين. مرجع سابق. ص: ٣٣

٣ فيلر، اريكا. المرجع السابق. ص: ١٥١.

العبء عن الأنظمة الوطنية والإنسانية المرهقة كالأنظمة الخاصة بالرعاية الطبية[١].

مع العلم أن العودة الطوعية هو أهم حل إذا كان بلد المنشأ يسوده الأمن ولا يعرض حياتهم للخطر.

علاوةً على ذلك، من شأن إعادة توطين أعداد أكبر من اللاجئين السوريين أن تخفّف من العبء الملقى على كاهل الدول المجاورة لسورية، والتي أساساً تعاني من صعوبات اقتصادية ، وأن تحدّ من خطر زعزعة الاستقرار الإقليمي.

ولكن مع الالتزامات السابقة للدول والدعوات المتكررة للمفوضية وبلدان المنطقة لرفع الحصص لإعادة التوطين، فإن هذه الفرص تتضاءل، و في حين أن ١ من أصل ١٠ سوريين توافرت فيهم معايير إعادة التوطين فإنه فقط استفاد ١ من أصل ٢٠٠ شخص في هذه الفرصة، وقد تكون فرص إعادة التوطين للأعوام القادمة أقل من ذلك، ويرجح أن يكون لذلك تأثير مباشر ليس فقط في حياة ورفاه اللاجئين الذين هم بحاجة طارئة إلى إعادة التوطين بل أيضاً في الاستضافة ورغبة الدول المجاورة في الاستمرار بتوفير الحماية لأعداد كبيرة جداً من اللاجئين السوريين.

وتقوم المفوضة بتوجيه الجهود لتلبية احتياجات ١٠% من اللاجئين المحتاجين لإعادة التوطين من خلال تسليط الضوء على أهداف استراتيجية[٢] تشمل:

١- مساعدة الدول في توفير المزيد من فرص إعادة التوطين والسبل التكميلية.

٢- تعزيز التعاون مع الشركاء للدعوة لتوفير المزيد من الفرص مع تحسين التحديد والإحالة .

٣- توسيع السبل التكميلية.

---

١ قاسي حورية, آيت. تطور الحماية الدولية للاجئين، المرجع السابق، ص: ٢٠٥

٢ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين, مساعدة اللاجئين,مرجع سابق. ص: ٣٦

الفرع الثاني

أعداد اللاجئين السوريين المعاد توطينهم

للعام السابع على التوالي، يعد اللاجئون السوريون أكثر المجموعات التي لديها أعلى مستوى من احتياجات إعادة التوطين، فمنذ عام ٢٠١٣ ،أحالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يفوق عن ٢٤٢ ألف لاجئ سوري لإعادة التوطين ١، ووظفت عدة استراتيجيات مختلفة لتسريع وفاء الدول بتعهداتها نحو إعادة توطين اللاجئين أولها أنها أعطت الأولوية لإرسال اللاجئين إلى البلدان الثالثة من خلال أكثر نوافذ إعادة التوطين اضطرارية.

كما أن هناك بلدان من بينها كندة والولايات المتحدة الأمريكية ممن تعاملت مع طفرات أعداد اللاجئين السوريين عن طريق تسريع معالجة طلباتهم لغايات إعادة توطينهم في مدد زمنية قصيرة.

ومع نهاية عام ٢٠١٥ سارعت الحكومة الكندية عملية إعادة التوطين للاجئين السوريين من الأردن ولبنان ما أدى إلى وصول ٢٥ ألف لاجئ سوري إلى كندا.

وفي أوائل عام ٢٠١٦ اتبعت الولايات المتحدة الامريكية المسار نفسه إذ نفذت عملية إعادة توطين لأعداد مماثلة من الأردن.

وكجزء من تسهيل العمليات هذه ، طبقت المفوضية والدول معايير اختيار إضافية لإجراء تمحيص أكثر لسمات اللاجئين المحالين وتسريع إحالتهم.

فقد وضعت الحكومة الكندية أولوياتها على اللاجئين المستضعفين الذين كان مستوى الخطر الأمني تجاههم منخفضاً مثل النساء والعائلات الكاملة ٢، وكذلك ركزت الحكومة الامريكية على الناجين من العنف والذين يعانون من ظروف صحية صعبة.

---

١ وذلك بحسب إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٢١ وفقًا لآخر تحديثات لها على موقعها الإلكتروني الرسمي WWW.unhcr-arabic.org .

٢ قاسي حورية, آيت. تطور الحماية الدولية للاجئين، المرجع السابق، ص: ٢٠٩

وإن فرص إعادة التوطين للاجئين السوريين المتواجدين في الأردن ولبنان ارتفعت ارتفاعاً كبيراً ما بين ٢٠١٥ لغاية ٢٠١٦ مقارنة بفرص اللاجئين السوريين المتواجدين في تركيا والعراق ، ما نشأ عنه ارتفاع غير متناسب في احتمالية اختيارهم لغايات إعادة التوطين.

وفي عام ٢٠١٧ وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمراً تنفيذياً يقضي بمنع اللاجئين السوريين إلى أمد غير محدود من دخول الولايات المتحدة الامريكية وتعليق برنامج اللاجئين العام في البلاد مدة ١٢٠ يوماً، وإثر ذلك تضاءل معه عدد اللاجئين المعاد توطينهم في الولايات المتحدة عام ٢٠١٧ بأكثر من النصف.

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم البرنامج الأكبر في إعادة التوطين للاجئين، فكان لذلك القرار أثر هائل على إعادة التوطين العالمي ، إلا أن الرئيس الأمريكي جو بايدن في عام ٢٠٢١ رفع الحد الأقصى لعدد اللاجئين المسموح بدخولهم الولايات المتحدة سنوياً، خاضعاً لغضب حزبه بعدما اختار في البداية التمسك بالعدد الذي حُدد في عهد ترامب ، من ١٥ ألف إلى ٦٢٥٠٠ ألف بعد احتجاج من قبل التقدميين ووكالات اللاجئين ، أشاد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، بخطة الرئيس الأمريكي جو بايدن، لرفع الحد الأقصى لعدد اللاجئين الذين يمكن قبولهم في الولايات المتحدة،معتبراً أن الإجراء الذي قام به الرئيس بايدن اليوم من شأنه إنقاذ الأرواح، ويظهر أن أساس القوة في التعاطف.[١]

وبلغ عدد السوريين المُعاد توطينهم في دول القارتين الأوروبية والأمريكية ٣٩.٥٩٥ سورياً خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠١٤ – ٢٠١٩، وكان نصيب القارة الأمريكية من تلك الأعداد ١٥.٦٤٧ سورياً أُعيد توطينهم في عدد من دولها جاء في مقدمتها كندا، وبلغت أعداد السوريين المعاد توطينهم خلال العام الماضي ١٨ ألفًا و٢٢٠ لاجئًا[٢].

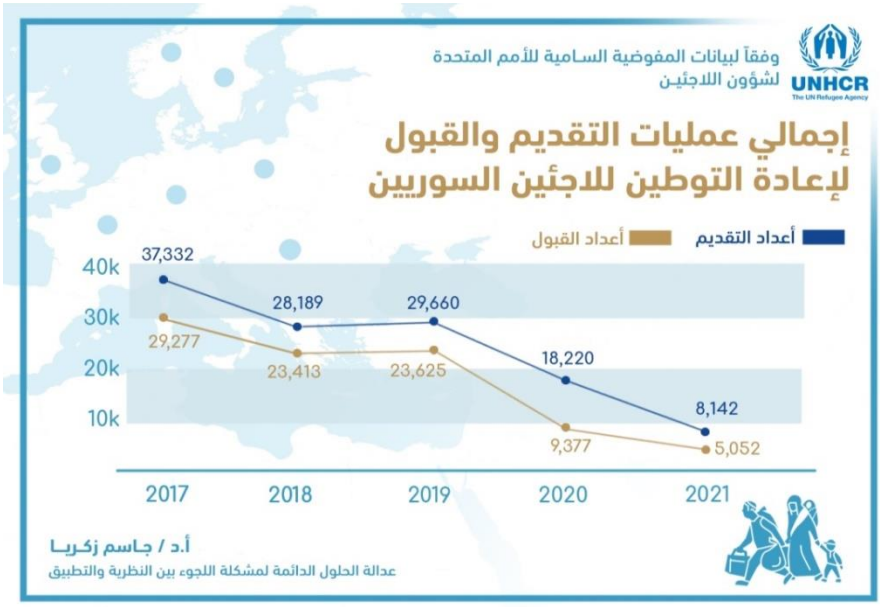
---

١ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.(٢٠٢١).، مفوضية اللاجئين: **خطوة بايدن بشأن إعادة توطين اللاجئين سوف تنقذ الأرواح**. متاح على الموقع :WWW.unhcr-arabic.org .

٢ وذلك بحسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٢١ وفقًا لآخر تحديثات لها على موقعها الإلكتروني الرسمي.

وشهدت أعداد اللاجئين المعاد توطينهم انخفاضًا قياسيًا خلال عام ٢٠٢٠، على الرغم من وجود ما يقدر بـ١.٤٤ مليون لاجئ ممن هم بحاجة ماسة إلى إعادة التوطين على مستوى العالم، حيث إن ٢٢ ألفًا و ٧٧٠ شخصًا فقط تمكنوا من الحصول فرصة إعادة التوطين من خلال المفوضية عام ٢٠٢٠، وتعد هذه الأرقام هي الأدنى من حيث إعادة توطين اللاجئين التي تشهدها المفوضية منذ ما يقرب من عقدين.

ويعود أسباب الانخفاض في الأعداد إلى انخفاض الحصص التي توفرها الدول، بالإضافة إلى تأثير جائحة فيروس " كورونا المستجد " (كوفيد- ١٩)، التي أخّرت عمليات المغادرة والبرامج[١].



الشكل رقم ١ : رسم توضيحي لإجمالي عمليات التقديم والقبول لتوطين اللاجئين السوريين

(المصدر :المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠٢١)

ودعت المفوضية الحكومات بعجلٍ إلى تعزيز برامجها في عام ٢٠٢١، وتوفير المزيد من الفرص، وتسريع معالجة الحالات، والمساعدة في إنقاذ أرواح الأشخاص الأكثر احتياجًا والمعرضين لمخاطر كبرى [٢].

---

١ قالت مساعدة المفوض السامي لشؤون الحماية، جيليان تريغز، ''نأمل أن يكون عام ٢٠٢٠ حالة استثنائية للغاية بالنسبة لإعادة توطين اللاجئين, كان العام الماضي مليئًا بالتحديات بالنسبة لكثيرين في جميع أنحاء العالم، وخاصة العديد من اللاجئين الذين يعيشون أصلًا على هامش المجتمع ويصارعون من أجل البقاء''.

٢ يمكن أن يُشار إلى اللاجئين المعاد توطينهم بـ''لاجئي الكوتا'' أو ''اللاجئين الشرطيين''، إذ إن الدول لا تستقبل سوى عدد معيّن من اللاجئين كل عام.للمزيد راجع : أبو بندق، وائل. مرجع سابق ,ص: ٢٩٨

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث تسليط الضوء على الإشكاليات الموضوعية التي تثيرها الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء، وأمام عجز المجتمع الدولي عن الإيفاء بالالتزامات التي تقع على عاتقه بموجب القانون الدولي تجاه اللاجئين بسبب التجاذبات والمصالح السياسية للقوى الكبرى خاصة داخل مجلس الأمن الدولي، أصبحنا أمام حاجة ملحة إلى مراجعة الآليات المعمول بها حالياً الخاصة بالحماية الدولية للاجئين ، خاصةً مع تزايد حالات اللجوء في السنوات الأخيرة بسبب انتشار العنف والصراعات في أنحاء عديدة من بقاع الأرض.

حيث تعد مشكلة تدفق اللاجئين من بين أهم القضايا الإنسانية إلحاحاً في العالم، كون هذه الفئات أكثر مجموعات الناس تعرضاً للمعاناة، سواء كان ذلك نتيجة لصراع مسلح، أو غير ذلك من أنواع انتهاكات حقوق الإنسان ، لذلك فالبحث عن حل يضمن الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية للاجئين في الدول المضيفة، هو واجب دولي أساساً، ويتعدى المساعدات المادية، إلى الدعم القانوني والسياسي

وعليه فإننا لا نهدف في هذا البحث إلى إلقاء الضوء على جوانب تقصير الحكومات المستضيفة للاجئين السوريين أو الإيحاء بأنهم مسؤولون وحدهم عن مشكلة اللاجئين التي يواجهونها نتيجةٍ للمصادفات الجغرافية والتاريخية. بل إن على المجتمع الدولي كله تقديم الدعم العاجل والسخي لتمكين الدول النامية والمجاورة لسورية من إبقاء أبوابها مفتوحةً ومن أجل توفير فرصة اللجوء الأولي.

وقد خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات والمقترحات :

أ . النتائج:

١- أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وتعريفهما للاجئ لا يتطابقان مع حالات اللجوء المعاصرة، خاصة اللاجئين السوريين، حيث يرتكز الأول على عامل ذاتي يتمثل بالخوف من الاضطهاد ، في حين أن اللاجئ السوري اضطر للجوء إلى الدول المضيفة لأسباب اقتصادية وللبحث عن الأمن الاجتماعي والمادي ولأسباب تتعلق بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت بحقه، وعلى رأسها أعمال الطرد والمجازر التي دفعته إلى الرحيل، الأمر الذي أدى إلى تحويل معظم الشعب السوري إلى لاجئين، ومن هنا فإن تعريف الاتفاقيات الدولية لمن هو اللاجئ، يقصي الملايين من اللاجئين في العالم الذين لم يتعرضوا شخصياً للاضطهاد، وإنّ صفة المهاجر لا تنطبق عليهم أيضاً، حيث أن المهاجر يغادر طواعية بلده، إلتماساً لحياة أفضل وعليه يجب إعادة النظر في تعريف اللاجئ بما ينسجم مع الواقع الحالي والتطورات التي برزت في حق اللجوء، لذلك يجب العمل على توسيع مفهوم اللاجئ الوارد في الاتفاقية.

٢- ضعف استعداد الدول لمنح اللجوء للاجئين أصبح الآن من أهم القضايا ، فالعديد من البلدان تغلق حدودها أمام اللاجئين أو تطبق قوانين وإجراءات تؤدي فعلاً إلى رفض الدخول إلى أراضيها.

وعند السماح للاجئين بالدخول إلى بلد اللجوء يكون مجرد من ضمان أمنهم وحمايتهم، ويزداد التهديد الذي يواجههم سواء من جانب حكومة البلد المضيف أو من السكان المحليين أو من جانب أشخاص آخرين ينتمون إلى جماعات وطوائف معينة.

وهذه التهديدات يمكن اختصارها بـ :

- عسكرة مخيمات اللاجئين وتسيسها، من قبل الجماعات المسلحة والطوائف المتمردة.
- الهجمات الإرهابية المستمرة على مخيمات اللاجئين.
- التجنيد القسري للذكور البالغين والمراهقين اللاجئين بالجماعات المتمردة .

- الاعتداء الجنسي ، وغير ذلك من أشكال العنف التي ترتكب ضد اللاجئات الفتيات والسيدات واستغلالهن في الأغراض الجنسية.
- مضايقة اللاجئين ، وحجزهم بصورة تعسفية ، خاصة هؤلاء الذين يعيشون في المخيمات.
- عرقلة جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية ،للوصول إلى اللاجئين وحمايتهم ومساعدتهم ، بالإضافة إلى تعمد تحويل المعونة الموجهة إليهم لغير مقصدها.

ويجب التأكيد على أن هذه المشكلات ليست جديدة ، ولكن تزايد تفشي مثل هذه الحوادث وقسوتها ، أصبح سبباً رئيساً للقلق.

٣- تحتاج العودة إلى الوطن وسائل مناسبة لضمان طوعية أي قرار يقدم عليه اللاجئ، ما يعني أن تكون قراراته المتعلقة بالعودة واضحة ومستنيرة.

٤- يميل الأصغر سناً والأكثر تعلماً إلى تحقيق مستويات أعلى في الاندماج ، خاصة عند الحديث عن إتقان لغة البلد المضيفة ، ما يعطيهم أفضلية في الاندماج والانخراط ضمن المجتمعات الجديدة.

٥- تشكل الخلفية الدينية لبعض الاجئين عاملاً مهماً ومؤثراً على قدرتهم على الاندماج ضمن المجتمعات الجديدة ، وذلك بسبب رفض إدماجهم من قبل بعض المجتمعات المضيفة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق بيئات اجتماعية منعزلة مكونة من اللاجئين المنتمين لنفس الديانة او الطائفة.

٦- يواجه اللاجئون الذين عايشوا أوضاع صادمة مثل الخطف والاغتصاب ، صعوبة أكبر للاندماج في المجتمع المضيف، الأمر الذي يجعلهم بحاجة إلى عناية نفسية واهتمام أكثر من غيرهم.

٧- مساعدة اللاجئين في بناء شبكة علاقات اجتماعية يزيد من فرصة اندماجهم في المجتمع الجديد.

٨- من بين الحلول الدائمة الثلاثة، غالباً ما يكون إعادة التوطين الاختيار الأخير الذي تتبناه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٩- تعاني هيكلية نظام إعادة التوطني الحالي من فقدان التوازن في القوى وينتج عن ذلك ضعف في قدرات اللاجئين على تحديد مصيرهم. .

١٠- لا يمكن تجاهل الجهود الاستثنائية التي بذلتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في إدارتها للمخيمات وتقديمها المساعدات للاجئين السوريين في مختلف دول اللجوء .

١١- إن استخدام الدول المضيفة للاجئين السوريين لتكتيك إظهارهم كسبب لإعفاء نفسها من الفحص والمسؤولية عن مشكلات بنيوية عميقة وقديمة كان له نتائج عكسية أهمها توليد مشاعر الكراهية تجاههم والمطالبة بترحيلهم ولو قسراً إلى بلادهم.

١٢- فيما يتعلق بالعودة إلى الوطن والاستقرار في سوريا ،فإن اللاجئين السوريين في دول الجوار وفي مخيمات اللجوء، هم الفئة التي ترغب بالعودة عندما يصبح الوضع مناسب ،حتى الحكومات المستضيفة لهم تسعى جاهدة للتنسيق مع الجهات المعنية لإعادتهم إلى وطنهم، اما اللاجئون في باقي دول اللجوء فإن عودتهم إلى الوطن شبه مستحيلة ، فالأغلبية استطاعوا بدء حياتهم من جديد وانخرطوا في المجتمع، ومنهم من استطاع الحصول على جنسية البلد المضيف .

١٣- في التحليل المقارن لمدى اندماج اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة ، نجد أن اندماجهم في الدول المجاورة لسورية ضعيف جداً، وحتى إن الدول المجاورة لا ترغب حتى بالمساهمة في مساعدتهم على الاندماج ...على عكس دول اللجوء الأخرى (مصر، دول الاتحاد الأوروبي ، الولايات المتحدة الأمريكيا،كندا) حيث استطاع اللاجئون السوريون الاندماج بشكل جيد وأنشؤوا علاقات اجتماعية واسعة.

١٤- في الوقت الذي تبدو أرقام اللاجئين السوريين فيها مروعة بعد عشر سنوات على اندلاع الأزمة ،فإنها لا تعكس سوى جزء بسيط من الآثار التي جلبها النزاع على السوريين ، وخلف كل رقم ثمة وجه إنسان و اسم شخص تعرض لخسارة عظيمة .

ب . توصيات ومقترحات البحث:

١- السماح لكل شخص بدخول البلاد من أجل طلب اللجوء إليها، فهذا حق إنساني. ويجب أن تكون العملية منصفة وفعالة. فالواقع يشير إلى أن هناك العديد من الحكومات التي تترك طالبي اللجوء بلا جواب نهائي لسنوات، بينما يُرسل آخرون إلى بلدان، يمكن أن تكون فيها حياتهم عرضة للخطر.

٢- التأكيد على: الحق في طلب اللجوء وعدم التمييز بين اللاجئين ، ولمبادئ عدم الإعادة القسرية، ووحدة الأسرة، والوصول إلى فرص كسب العيش.

٣- توفير سبل حماية تكميلية للتوصل إلى حلول حماية دائمة وشاملة حيث تسهم هذه المسارات التكميلية في زيادة نطاق الوسائل الآمنة والمنظمة التي يستعين بها اللاجئون للوصول إلى حلول مستدامة لاحتياجات الحماية الدولية الخاصة بهم. وقد تقدم المسارات التكميلية حلولاً دائمة مباشرة أو تساهم في توفير حلول مستدامة تتحقق تدريجيا من خلال استخدام سلسلة من تصاريح الإقامة أو تأشيرات العمل أو التأشيرات الدراسية أو السماح بلم شمل الأسرة

٤- السعي نحو مساعدة اللاجئين على الاندماج المحلي في الدول المضيفة من خلال عمل الدورات والبرامج التربوية والإرشادية وينبغي أن يتم ذلك في إطار من التعاون بين المنظمات المحلية والإقليمية والدولية الحكومية والغير حكومية حتى تتم عملية الإندماج وتحقق التكيف الإجتماعي لهم داخل المجتمع المضيف .

٥- توسيع مشاركة اللاجئين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالخدمات المقدمة لهم داخل الدول المستقبلة ، وتشجيعهم على تشكيل لجان تتابع أمورهم وشؤونهم ، وإجراء تقييمات حول الخدمات وجودتها ومستوى فعاليتها لمعرفة مستوى التكيف ومتطلبات الاندماج الاجتماعي .

٦- الحماية القانونية مهمة للاجئين ولا يمكن عزلها عن الخدمات المقدمة لهم سواء اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية لإعادة تكيفهم في المجتمع المضيف .

٧- توسيع برامج إعادة توطين اللاجئين، وتسهيل عملية لم شمل العائلات، وتوسيع برنامج المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية لدعم اللاجئين

٨- احترام الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للاجئين على أراضي الدولة المضيفة ومساندتهم لتمكينهم من الحصول عليها بكونها حقاً في العمل والسكن والتنقل والحصول على الرعاية الصحية الأمر الذي سيساعد على تفعيل إجراءات الاندماج المحلي ويساهم في استقرارهم في بلدان اللجوء .

٩- زيادة الوعي حول حقوق اللاجئين، وفي الوقت نفسه منحهم حق الوصول للتعليم والعمل للتمتع بقدر أكبر من الحقوق حتى يتوصّل إلى حل دائم شامل لهم..

١٠- تمكين اللاجئين من الاندماج في المجتمع من دون خوف من التمييز أو التخويف أو القمع، وتمكينهم من الحصول على حقوق الإقامة الدائمة وحيازة جنسية بلد اللجوء .

١١- ضرورة التعاون مع المفوضية في إدماج اللاجئين في دول اللجوء أو توطينهم في دولة ثالثة بأسرع وقت عند استحالة العودة الطوعية إلى دولهم الأصلية بسبب استمرار النزاع، والتدخل لتقديم المساعدات والدعم لهم في مختلف مجالات الحياة لتمكينهم من التأقلم مع البيئة الجديدة.

١٢- إيراد نص خاص ضمن القوانين الوطنية يحدد فيه الآليات التي يجب أن تتبع لتحديد وضع اللاجئ ومنحه كافة الحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي ، خاصةً مع تزايد حالات اللجوء في السنوات الأخيرة بسبب انتشار العنف والصراعات في أنحاء عديدة من بقاع الأرض.

١٣- التركيز على دور وسائل الاعلام ، فالصورة التي تقدمها وسائل الإعلام عن اللاجئين تؤدي دوراً مهماً في تغيير الرأي العام وفي نهاية المطاف التأثير في اتخاذ قرارات قبول اللاجئين في بلدان الملجأ، لذلك يجب مواصلة استخدام المصطلحات الصحيحة ، وتجنب استخدام المصطلحات التي لها دلالة سلبية على اللاجئين ، والتواصل مع وسائل الإعلان على جميع المستويات لزيادة الوعي بقضايا اللاجئين وهمومهم واحتياجاتهم والعقبات التي تواجههم والفرص التي تتاح لهم .

١٤- توفير فرص عمل للاجئين بالتعاون بين الحكومة المضيفة والمنظمات المعنية من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (أعمال يدوية ، ورشات خياطة ،...) وخصوصاً بالنسبة للاجئين طويلي الأمد، فوجود اللاجئين بأماكن لجوء مزدحمة محدودة لفترة طويلة يؤثر على وضعهم النفسي ويفقدهم الخبرات التي كانوا قد اكتسبوها ببلدهم، ومنحهم فرص العمل يجعلهم عنصر فعال في المجتمع المضيف.

١٥- تمكين اللاجئين من المساهمة في إدارة المخيمات من خلال توكيل أعمال داخلية لهم (كالطبخ ..توصيل الوجبات...الحلاقة..إداراة محلات الأغذية وغيرها من المهن) واستقبال اللاجئين الجدد ، فالفكرة الرئيسة تقوم على ملء وقت اللاجئين بإنتاج يسحب أي أجواء توتر ومشكلات قد تنشأ بينهم أو بينهم وبين مواطني الدول المضيفة، بسبب الضجر أو البحث عن نشاطات غير منتجة لملء الوقت.

١٦- تطوير معايير إعادة التوطين وإدخال معايير اختيار أكثر مرونة لإعادة التوطين.

١٧- الضغط على الدول من أجل زيادة فرص إعادة التوطين، بما في ذلك زيادة الحصص وتنوع التقبل وزيادة عدد اتفاقيات بلدان إعادة التوطين.

١٨- السماح للمجتمع المدني من منظمات محلية وجمعيات وأشخاص المشاركة ببرامج القبول الانساني ، فهناك الملايين حول العالم يرغبون في بذل المزيد من الجهد لمساعدة اللاجئين وتفعيل نظام الكفالة للاجئين على مستوى أكبر.

١٩- تقديم التسهيلات اللازمة لمنح تأشيرات دراسية وتأشيرات عمل ، للاجئين في دول تعاني من اقتصاد ضعيف وفيها اللاجئون بعدد كبير ، مع التأكيد على حق لم شمل الأسرة .

٢٠- بناء المخيمات بطرق أكثر أمان للاجئين ، بحيث تكون فيها ظروف المعيشة أفضل ، والاستغناء عن الخيم التقليدية التي تسهل من نشوب الحرائق وتفشي الأمراض، فالشكل الحالي للمخيمات غير إنساني وغير لائق للسكن فيه لفترات طويلة.

- **<u>أما على صعيد اللاجئين السوريين فيمكن القول :</u>**

١- التأكيد على ضرورة إيجاد حلول سياسية للأزمة في سورية، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على وضع اللاجئين السوريين.

٢- سن القوانين التي تشجع السوريين على العودة وإزالة العقبات القانونية والتعاميم التي تثبط من همة عودتهم.

٣- ضرورة التعامل مع قضية اللاجئين السوريين بأبعادها الإنسانية بعيداً عن التجاذبات والمصالح السياسية سيما وأن أرقام اللاجئين السوريين وصلت في السنوات الأخيرة إلى مستويات غير مسبوقة، الأمر الذي يقتضي التعامل معها بجدية أكثر وأن تقوم الدول بما هو مفروض على عاتقها بموجب التزاماتها الدولية، وأن تتعاون فيما بينها لإيجاد الحلول الفعالة لإنهاء مشكلة لجوئهم.

٤- هناك حاجة إلى شراكة دولية في التعاطي مع مفاعيل الأزمة السورية، حيث أن حجم الأزمة واتّساع رقعتها، يعنيان أن مسؤولية معالجة التداعيات قد تجاوزت إمكانيات الأمم المتحدة، وعليه يجب أن تشمل شراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

٥- يجب على كل من لبنان والأردن وتركيا إعادة النظر في سياساتهما الخاصة باللاجئين السوريين فأزمة اللاجئين السوريين قد يطول أمدها، ويتعيّن على الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة أن تضطلع بمسؤولياتها بقوةٍ تجاه البلدان المضيفة واللاجئين.

٦- البحث عن حلول بديلة لكسب العيش بالنسبة للعائلات اللاجئة الضعيفة التي يعولها الأطفال السوريين، الأمر الذي يجعل هؤلاء الأطفال غير مضطرين للعمل.

٧- تقديم التسهيلات القانونية اللازمة من الحكومة السورية ومن الحكومة المضيفة للاجئين لتسجيل المواليد خارج القطر، الأمر الذي يقلل من انعدام جنسيتهم ويزيل مخاطر تعرض الأطفال السوريين للإتجار بالبشر والاستغلال.

٨- المطالبة المحقة برفع الحصار الاقتصادي الجائر على سورية ،وبدأ مرحلة إعادة الإعمار، حيث إن عملية إعادة الإعمار تعزّز الاستقرار وتوفّر فرص العمل وتحفّز، بالتالي، اللاجئين على العودة

المراجع

باللغة العربية:

- **<u>الكتب والمؤلفات</u>** :

١- أ.د. أحمد أبو الوفا ، الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الانساني، دليل للتطبيق عل الصعيد الوطني ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٢- أ.د. أحمد أبو الوفا ، حق اللجوء بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي للاجئين ، دراسة مقارنة، ط ١، الرياض ، عام ٢٠٠٩ .

٣- أ.د. أحمد أبو الوفا ، حق اللجوء بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي للاجئين (دراسة مقارنة)، ط١ ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ،عام ٢٠٠٩م .

٤- أ.د. أحمد أبو الوفا ،الوسيط في قانون المنظمات الدولية ، ط ٥ ، دار النهضة العربية، عام ١٩٩٨ .

٥- أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، ط١ ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، عام ٢٠٠٣ .

٦- أ.د. أحمد محمد رفعت. القانون الدولي العام، دار خوارزم ،القاهرة، عام ٢٠٠١.

٧- أديب صالح اللهيبي ، موقف الولايات المتحدة من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٦٧-١٩٤٨، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، عام ٢٠١١ .

٨- أمر الله برهان ،حق اللجوء السياسي ، دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة ،عام ٢٠٠٠ .

٩- د. حازم عتلم ، أصول القانون الدولي العام ،القاهرة ، دار النهضة العربية ، عام ٢٠٠١م

١٠- سحر حساني بربري، أوضاع اللاجئين في المجتمع المصري ، دار الكتاب المصرية ، عام ٢٠١٧ .

١١- د. الشافعي محمد بشير ، قانون حقوق الانسان مصادروه وتطبيقاته الوطنية والدولية ، ط ٦ ، منشأة المعارف ، عام ٢٠٠٩م.

١٢- د. شريف عتلم ، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إنماء وتطوير قواعد القانون الانساني ، مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، عام ٢٠١٤ .

١٣- صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ٢٠٠١.

١٤- ضحى نشأت الطالباني ، الالتزام بدراسة طلبات اللجوء على الصعيد الدولي ،ط١، دار وائل للنشر ، الأردن، عام ٢٠٠٥ م

١٥- د. عائشة راتب ، التنظيم الدولي ،القاهرة ، دار النهضة العربية ،عام ١٩٩٨.

١٦- عبد الحكيم عبد الغني قاسم ، العلاقات الدولية بين اوروبا والشرق ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، عام ٢٠٠٩.

١٧- عبد الحميد الوالي، إشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والعربي، مطبعة دار النشر المغربية ،الدار البيضاء عام ٢٠٠٠.

١٨- عقبة خضراوي، حق اللجوء في القانون الدولي، ط١ ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر،٢٠١٤.

١٩- عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي، ط١ ، القاهرة ،عام ٢٠٠٥ م.

٢٠- فؤاد البطاينة، الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل، ط١، عام ٢٠٠٣.

٢١- د. فؤاد عبد المنعم رياض ، الجنسية كحق من حقوق الانسان ، ط١، المجلد الثالث ، دار العلم للملايين ١٩٨٩.

٢٢- فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، عام ٢٠٠٤.

٢٣- كمال حسين ، اللاجئون وحقوق الأنسان : منظور جنوب آسيوي ، الأهرام للترجمة والنشر، عام ١٩٩٧.

٢٤- ليلى بوشو ، النطاق القانوني لجريمة الاتجار بالأشخاص والجهود الدولية الوطنية لمكافحتها ، عام ٢٠١٥.

٢٥- أ.د. محمد السيد أحمد، المتلاعبون بأمن سورية، دار الكتاب المصرية، القاهرة ،عام ٢٠١٥.

٢٦- محمد عادل أمني، أوضاع السوريين في الداخل والخارج، القاهرة ، دار النهضة العربية عام ٢٠١٧.

٢٧- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مساعدة اللاجئين، دار النخيل للطباعة والنشر، عام ٢٠٠٣.

٢٨- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، حالة اللاجئين في العالم : برنامج عمل انساني ، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٧ .

٢٩- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل العمل في حالات الطوارئ، ط ٢، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، عام ٢٠٠٨.

٣٠- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، التكلفة الإنسانية للحرب، الاتجاهات العالمية ، جنيف، سويسرا، عام ٢٠١٧ .

٣١- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين ، حماية الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية ، برنامج التعليم الذاتي ، مركز الأهرام للترجمة والنشر عام ٢٠٠٥ .

٣٢- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، حالة اللاجئين في العالم : بحثاً عن حلول، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٦ .

٣٣- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حماية اللاجئين: دليل ميداني للمنظمات غير حكومية، ط١ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٣٤- منظمة العفو الدولية، التصدي للأزمة العالمية للاجئين من التملص عن المسؤولية التي تقاسمها، ط ١، مطبوعات منظمة العفو الدولية، ،عام ٢٠١٦م .

٣٥- وائل أبو بندق، الأقليات وحقوق الإنسان: منع التمييز العنصري وحقوق الأقليات والأجانب واللاجئين والسكان الأصليين والرق والعبودية، ط ٢ ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠٠٩ م.

٣٦- وسيم حسام الدين أحمد، الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة، منشورات الحلبي للحقوق، بيروت، ٢٠١١ .

- **<u>الرسائل الجامعية :</u>**

١- آيت قاسي حورية ، تطور الحماية الدولية للاجئين، رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري، الجزائر ، عام ٢٠١٤ .

٢- حسين عطية أحمد الشبيلي ، حماية اللاجئين في ظل القانون الدولي العام ،رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ،الأردن ، عام ٢٠١٨ .

٣- رابح السعيد ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، الجزائر، عام ٢٠١٠ م.

٤- رشا سلام آمانة ، مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين في القانون الدولي ، رسالة دكتوراه ، جامعة النهرين ، العراق ،عام ٢٠١٥ .

٥- سهام فتحي سليمان ، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية ، رسالة ماجستير، غزة ، عام ٢٠١٥.

٦- عقبة خضراوي، الحماية الدولية للاجئين، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٢م .

٧- لياس خير الدين ، الآليات الدولية للرقابة على تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، رسالة دكتواره ، جامعة عبد الرحمن ميرة ، بجاية ،عام ٢٠١٥.

٨- محمد مبرك، وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير، فرع القانون ، جامعة الجزائر، عام ٢٠١٢ .

٩- مظهر حريز محمود ، القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتهما باللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء في العراق، رسالة دكتوراه، العراق، عام ٢٠١٤.

١٠- نبيل مدالله العبيدي ، حماية اللاجئين السوريين في تركيا المشاكل والحلول ، رسالة ماجستير ، جامعة أديامان ، تركيا ،عام ٢٠١٦.

١١- نجوى غالم، المركز القانوني للاجئين في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بقايد تلمسان،الجزائر ، عام ٢٠١٣.

- **المقالات:**

١- اريكا فيلر ، الحماية الدولية للاجئين : خمسون عاماً حول التحديات للحماية بين الماضي والحاضر والمستقبل، المجلة الدولية للصليب الأحمر ،عام ٢٠٠١م.

٢- آنا لو ، التكامل المحلي حل مثالي للاجئين، الاتجار بالبشر: الدفاع عن حقوق المستضعفين ومساندتهم، مجلة الهجرة القسرية ،عام ٢٠٠٦ .

٣- أنوبها سود، لويسا سيفيرس، السوريون يسهمون في النمو الاقتصادي، مجلة الهجرة القسرية ، العدد ٤٧ ، عام ٢٠١٤م.

٤- برامج المساعدة على العودة الطوعية ، مجلة الهجرة القسرية ، العدد ٤٤ ، عام ٢٠١٣ .

٥- جان بيير هوكي، الحماية بالعمل، المجلة الدولية للصليب الاحمر ، العدد ٢ ، عام ٢٠١٤.

٦- جوليا موريس، سياسة العودة من الاردن إلى سورية، مجلة الهجرة القسرية، العدد ٦٢، عام ٢٠١٥.

٧- حسين عبد المطلب الأسرح ،مأساة اللاجئين السوريين: عام جديد وآمال بالية، القاهرة، مجلة شؤون عربية، العدد١٦٥ ، عام ٢٠١٦.

٨- د.كمال قبعة ، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي، جريدة الأيام، رام الله، فلسطين ١٩٩٧.

٩- رشاد عارف السيد، مدى سلطة الدولة في القانون الدولي في رد اللاجئين أو طردهم، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد ٢، عام ٢٠٠٠.

١٠- روجير زيترو ، رايلوش روادیل، الإنماء وتحديات الحماية في سياق أزمة اللاجئين السوريين، مجلة الهجرة القسرية ، العدد ٤٧، عام ٢٠١٤م.

١١- سوزانا دافيس وكارول باتشيلور ، إعادة التوطين كأداة لحماية الأطفال اللاجئين ، نشرة الهجرة القسرية، العدد ٥٤، عام ٢٠١٧ ،ص ٣٩

١٢- صالح دباكة، الأزمة غيرت حياة العراقيين والعاملين في المجال الإنساني، مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٥٨ ،عام ٢٠١٥ .

١٣- عمر ضاحي، أزمة اللاجئين في لبنان والأردن، الحاجة إلى الإنفاق على التنمية الاقتصادية ، مجلة الهجرة القسرية ، العدد ٤٧، عام ٢٠١٤م.

١٤- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، السور الذي يمكن أن يحتمي خلفه اللاجئون، مجلة اللاجئون ، العدد ١٢٣، عام ٢٠٠١.

١٥- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، معلومات للاجئين السوريين في لبنان، عام ٢٠١٩م.

١٦- منظمة العفو الدولية، قيود متزايدة وظروف قاسية ،عام ٢٠١٣.

١٧- ميليسا فيليبس، كاثرين ستاروب، تحديات التنقل للحماية، مجلة الهجرة القسرية ، العدد ٤٧ ،عام ٢٠١٤م.

١٨- هيومن رايتس ووتش، تقرير عن الاتجار في الاريتريين وتعذيبهم في السودان ومصر، ٢٠١٤، ص١٩

١٩- هيومن رايتس ووتش، غير مرحب بهم: معاملة الأردن للفلسطينيين الفارين من سوريا ، عام ٢٠١٤.

٢٠- ويليم اليسي سوينغ ، اعتبارات عملية لبرنامج إعادة التوطين، إعادة التوطين، مجلة الهجرة القسرية ، العدد ٩٤ ، عام ٢٠١٧ .

- **مقالات منشورة**

- **المؤتمرات والندوات والدراسات البحثية :**

١- د. ابراهيم دراجي ، مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها ، ورقة مقدمة في الملتقى العالمي الذي تنظمه جامعة نايف للعلوم الأمنية ، كلية العلوم الاستراتيجية بعنوان

(اللاجئون في المنطقة العربية : قضاياهم ومعالجتها)، الرياض ،عام ٢٠١١

٢- عبد الحميد الوالي، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تحديات دائمة في مواجهة معضلة اللجوء، بحث منشور، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن، ص ٦٤.

٣- فاروق الزعبي ، الهجرة القسرية بين القانون الدولي والسياسة الدولية ، ندوة اللجوء والتنمية وحقوق الإنسان، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ، جامعة اليرموك ، الأردن، عام ٢٠٠٠.

٤- ناصر الغزالي، النازحون السوريون متاهة في الرمال، تقرير النازحون في سوري واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن،،اتركي العراق، مصر)، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠١٢ ، ص. ٣٨.

٥- نظام بركات، الإطار القانوني لحماية اللاجئين في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر اللاجئون في المنطقة العربية، المجتمعات المضيفة والمصير الغامض، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، عام ٢٠١٣، ص ١٥.

ثانياً : باللغة الإنكليزية

1- Difficult Decisions: A review of UNHCR's engagement with Assisted Voluntary Return ecisions: A review of UNHCR's engagement with Assisted Voluntary Retur .programs.www.unhcr.org … 2013.

2- Holtzman, (post-conflict reconstruction) Environment Department Work in Progress, World bank، Washington, DC, 1995.

3- Mayne et al, Mid-term review of UNHCH programme for reintegration assistance in Afghanistan, UNHCH, Geneva, June 1996.

4- Tried and Trusted? The role of NGOS in the Assisted Voluntary Returns of Asylum Seekers and Irregular Migrants … www.comPas.ox.ac

5- UNHCR handbook, Voluntary Repatriation; International Protection, Geneva, 1996.

المدقق اللغوي

د. عليّ الجار الله

المحتويات

الملخص.....٥
المقدمة.....٦
إشكالية البحث: ٨
الهدف من البحث: ٩
أهمية البحث: ١٠
منهج البحث: ١٠
الصعوبات: ١١
الدراسات السابقة: ١١
مصطلحات البحث: ١٢
خطة البحث:.....١٣
الفصل الأول الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء.....١٤
المبحث الأول العودة الطوعية إلى الوطن ١٥
المطلب الأول مفهوم العودة الطوعية للوطن.....١٧
المطلب الثاني العناصر الجوهرية للعودة الطوعية.....٣٦
المطلب الثالث مدى أهمية العودة الطوعية باعتبارها أفضل الحلول.....٤٥
المبحث الثاني الاندماج المحلي في المجتمع الجديد.....٦٨
المطلب الأول المفهوم، الالتزامات والمستويات.....٦٨
المطلب الثاني الاندماج المحلي على المستوى العملي ٨٠
المبحث الثالث إعادة التوطين.....٩٥
المطلب الأول مفهوم إعادة التوطين وأسبابه.....٩٥
المطلب الثاني التحديات التي تواجه إعادة التوطين في ظل الاحتياجات الحالية.....١٠٢
الفصل الثاني تطبيق عدالة الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء على (اللجوء السوري) ١١٢
المبحث الأول اللاجئون السوريون في دول الملجأ.....١١٧
المطلب الأول وضع اللاجئين السوريين في دول الملجأ.....١١٨

المطلب الثاني التحديات التي تواجه اللاجئين السوريين في ظل الاحتياجات الحالية ١٣٨
المبحث الثاني تطبيق الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء على أزمة اللاجئين السوريين ١٤٦
المطلب الأول العودة الطوعية للاجئين السوريين..... ١٤٧
المطلب الثاني الاندماج المحلي..... ١٥٦
المطلب الثالث إعادة التوطين..... ١٧٣
الخاتمة: ١٨٠